حقوق الملكية الفكرية كمجال للدراسة في أقسام المكتبات والمعلومات العربية : قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات جامعة القاهرة نموذجًا

د. نرمين عبد القادر أمبابى
مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب – جامعة القاهرة

مستخلص

لم تحظ قضية تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات بأي اهتمام، واقتصر تدريسها على برامج دراسة القانون فقط، بل إنه في حالة وجود بعض المقررات الدراسية داخل بعض الأقسام الأكاديمية؛ فإنها لا تعطي دراسة وافية عن حقوق الملكية الفكرية وإنما تقدم بعض الأطر التعريفية لها دون معالجة للكثير من القضايا القانونية والمجتمعية المتعلقة بها؛ لذلك رأت الباحثة أن هناك حاجة ملحة لتقديم دراسة مستفيضة تعكس الواقع الفعلي لتدريس حقوق الملكية الفكرية في الأقسام الأكاديمية بالجامعات، وعلى وجه التحديد أقسام المكتبات والمعلومات الأجنبية والعربية مع الاستفاضة في تحليل محتوى ما يُقَدم بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة.

واستعراض أهم التحديات التي تواجهها الأوساط الأكاديمية لتدريس حقوق الملكية الفكرية ودور المنظمات الدولية المعنية في مواجهة هذه التحديات، كما تتناول الدراسة أهمية تدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات الأجنبية والعربية، ثم ينتقل الإطار التطبيقي للدراسة إلى التعرف بشكل تفصيلي على حقوق الملكية الفكرية في اللائحة الدراسية (القديمة والجديدة) لقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة، ومدى وعي طلاب القسم بالمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وتطبيقات حمايتها في مصر، وآرائهم حول توافر مقرر دراسي

عن حقوق الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات وأهمية ذلك للتخصص، ثم يقدم شرحًا مفصلاً لآراء الطلاب بالمرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا حول المحتوى العلمي الذي درسوه عن حقوق الملكية الفكرية والقضايا المرتبطة بها والتصور المستقبلي لتطويره.

الكلمات المفتاحية

حقوق الملكية الفكرية – النشر الإلكتروني – قوانين الملكية الفكرية – الاستخدام العادل – الابتكار والإبداع – المنظمة العالمية للملكية الفكرية – تدريس الملكية الفكرية – مصادر المعلومات الإلكترونية – الشبكات التعليمية للملكية الفكرية– أكاديمية الويبو.

أولاً - الإطار المنهجي للدراسة :

١/٠ تمهيد:

في ظل التطور التقني الذي نشهده، تلعب المعرفة والابتكار دورًا هامًّا في تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك؛ فإنه ليست المعرفة التي تميز أمة عن أخرى، ولكن يكمن الاختلاف والتميز في الكيفية التي يُعتمد عليها في تيسير سبل وصول المجتمع إلى هذه المعرفة، وما نلمسه في الوقت الحالي هو عملية تطوير واسعة ومتنوعة للمعارف التقنية والعلمية وتحويلها إلى منتجات وخدمات وسلع، وهي عامل أساس في التقدم الذي تشهده الدول الآن، وبالتالي لا مفر أمام هذه الدول من تشجيع الابتكار والإبداع بكل الطرق وحمايته من الناحية القانونية.

لذلك ترى الدول المتقدمة أن حماية حقوق الملكية الفكرية أصبحت تمثل أداة فعّالة وداعمة لتنمية القدرة على الإبداع، في حين يرى عدد كبير من الدول النامية أن حماية هذه الحقوق وسيلة لتقييد عملية الخلق والإبداع، فالملكية الفكرية تعمل على تشجيع الابتكارات التي تتم داخل الجامعات ومراكز البحوث، وهي أيضًا وسيلة لإتاحة المعرفة للعلماء والباحثين. وظلت قضايا الملكية الفكرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدراسة علوم القانون، ولكن مع التطور التقني والمعرفي الحالي أصبح الأمر لا يقتصر على ذلك فقط، بل امتد ليشمل جميع التخصصات، حيث تحتاج المهن والوظائف في الميادين المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها إلى متخصصين في مجالات عديدة على إلمام ودراسة متعمقين للنظم والإجراءات الخاصة بحماية هذه الحقوق، والتي لا يكفى للاستعداد لها التدريب الذي وإن طالت مدته لن يكون كافيًا لتوفيرها.

فأصبحت هناك ضرورة ملحة إلى اعتبار العناصر الأساسية في استراتيجيات

الابتكار للدول هي تعزيز نظام حماية حقوق الملكية الفكرية المناسب بداخلها، ولفت انتباه الحكومات ومجتمع الأعمال إلى الأهمية المتزايدة لها في عملية التنمية الاقتصادية. وهكذا، نُظِر إلى الاستخدام المتزايد لنظام حماية حقوق الملكية الفكرية باعتباره واحدًا من عدة عوامل رئيسة كمؤشر من مؤشرات الاقتصاد الناجح، وبالتالي وجود هذه المفاهيم كان له تأثير مباشر على أشكال التعليم واختيار المحتوى الذي يجب أن يُدرس في المؤسسات التعليمية؛ الأمر الذي يجعل وضع برامج موجهة لتدريس حقوق الملكية الفكرية قضية ذات أهمية متزايدة. (Gimenez,Ana,2012)

١/١ مشكلة الدراسة وأهميتها:

يمكن ملاحظة أن هناك فارقًا زمنيًّا بين فهم ما يحدث من تطور في المجتمعات التي أصبحت قائمة على المعرفة والأفكار الإبداعية ونشر ثقافة حمايتها بموجب قوانين الملكية الفكرية والسياسات الرامية إلى الترويج لها؛ وفي ظل هذا الفارق لم تحظ قضية تدريس الملكية الفكرية في الجامعات بأى اهتمام على الإطلاق واقتصر تدريسها على برامج القانون فقط، بل إنه في حالة وجود بعض المقررات الدراسية داخل بعض الأقسام الأكاديمية بالجامعات؛ فإنها لم تعط دراسة شاملة ووافية عن حقوق الملكية الفكرية، وإنما تقدم بعض الأطر التعريفية لها بدون معالجة الكثير من القضايا القانونية والمجتمعية المتعلقة بها.

لذلك تسهم هذه الدراسة في توضيح الأوضاع الراهنة فيما يختص بتدريس حقوق الملكية الفكرية في بعض الجامعات الأجنبية والعربية، ثم تستعرض تفصيليًّا دور قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة بمرحلتي الليسانس والدراسات العليا في دعم ثقافة الوعي بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية وتدريسها. وفي واقع الأمر إن تدريس حقوق الملكية الفكرية في قسم المكتبات جامعة القاهرة لا يزال في مرحلة مبكرة للغاية، وإن تقديمه يتطلب إنشاء خطوط العمل التي تهدف إلى زيادة دعم طرق التدريس لأعضاء هيئة التدريس ووضع مبادئ توجيهية لتعليم ونشر ثقافة الملكية الفكرية في القسم، وخاصة أن ذلك أصبح متطلبًا من متطلبات الجودة في التعليم الجامعي.

تقدم الدراسة بالإضافة إلى المقدمة المنهجية، الإطار النظري الذي يعرض بإيجاز لمحة عامة عن تدريس الملكية الفكرية، وتسليط الضوء على القلق حول رؤية لا تزال ضيقة لأهمية تدريسها بالجامعات بشكل عام وأقسام المكتبات والمعلومات بشكل

خاص، والحاجة إلى إدراجها ضمن المقررات الدراسية، ثم تستعرض الدراسة من خلال الإطار التطبيقي لها الذي يتناول بشيء من التفصيل تدريس الملكية الفكرية في قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة وعرض الإحصائيات والمؤشرات التي جُمِعت من طلاب المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، واستعراض وجهة نظرهم واقتراحاتهم التي يسعون من خلالها إلى إدراج هذا المقرر الدراسي ضمن اللوائح الدراسية سواء على مستوى المرحلة الجامعية الأولي أو في مرحلة الدراسات العليا.

٢/١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس، وهو رصد واقع الممارسات الخاصة بتدريس مقرر حقوق الملكية الفكرية سواء كان مقررًا مستقلاً أو مدمجًا مع مقررات أخرى في أقسام المكتبات والمعلومات الأجنبية والعربية، والتعمق في دراسة هذا المقرر في قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة على مستوى مرحلتي الليسانس والدراسات العليا؛ وهي الخطوة التي يترتب عليها معرفة مدى وعي الطلاب بالمفاهيم والقضايا المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ليُقَدم من خلالها تقديم توصيات لتنمية الوعي بأهميتها بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من أجل اقتراح برامج دراسية ملائمة لهذا المجال.

وفي ضوء الهدف الرئيس يُتحقق عدد من الأهداف الفرعية الأخرى والتي تتمثل في الآتي:

١) التعرف على احتياجات الجامعات التي ترغب في تدريس حقوق الملكية الفكرية؛ لتحديد الأهداف والغايات اللازمة لتحقيق ذلك، وتطوير المناهج الدراسية الأساسية والمنهجيات المبتكرة لتدريس حقوق الملكية الفكرية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ فتدريس هذا المقرر يعد مهمة صعبة للغاية باعتباره يغطي العديد من المجالات المعرفية المختلفة، وهو ما يحتاج إلى فهم شامل لكافة جوانبه.

٢) دراسة أهمية دور المنظمات الدولية المعنية بقضايا الملكية الفكرية في دعم وتطوير تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات.

٣) التعرف على دواعي تدريس حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية والأقسام الأكاديمية بالجامعات، ومدى تأثيرها على النهوض والارتقاء بالبحث العلمي.

٤) توضيح الرؤى المختلفة حول أهم تجارب الجامعات الأجنبية والعربية المتعلقة بتدريس حقوق الملكية الفكرية، ومدى التقدم الذي أنجز في هذا الشأن.
٥) استعراض أهم المهارات التي اكتسبها طلاب قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب– جامعة القاهرة من خلال دراسة بعض المقررات الدراسية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المهارات المطلوبة في سوق العمل في الوقت الحالي.
٦) وضع رؤى مستقبلية حول كيفية النهوض بتدريس حقوق الملكية الفكرية وتضمينها في المقررات الدراسية في مجال المكتبات والمعلومات.

٣/١ تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات مرتبطة بتدريس حقوق الملكية الفكرية في قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة، ويمكن بلورة هذه التساؤلات على النحو التالي:

١) ما دواعي تدريس حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية والأقسام الأكاديمية بالجامعات، ومدى تأثيرها على النهوض والارتقاء بالبحث العلمي، والتحديات التي تواجهها الأوساط الأكاديمية في هذا الشأن؟
٢) ما دور المنظمات الدولية في دعم وتطوير تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات؟
٣) ما أهمية تدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات، وأهم التجارب المتعلقة بتدريسها في بعض الجامعات الأجنبية والعربية؟
٤) ما مدى وعي الطلاب بالمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وتطبيقات حمايتها في مصر؟
٥) ما وجهة نظر الطلاب حول مدى أهمية توافر مقرر دراسى عن حقوق الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات؟
٦) ما رأى الطلاب بالمحتوى العلمي الذي درسوه عن الملكية الفكرية والقضايا المرتبطة بها؟
٧) هل يكتسب الطلاب من دراسة المحتوى العلمي لبعض المقررات الدراسية عن حقوق الملكية الفكرية أية مهارات تتعلق بحمايتها ومدى ارتباطها بالمهارات المطلوبة في سوق العمل؟
٨) ما التصور المستقبلي للنهوض بتدريس حقوق الملكية الفكرية، وتطوير المحتوى

العلمي المقدم لها وتضمينها في المقررات الدراسية في مجال المكتبات والمعلومات؟

١/٤ حدود الدراسة ومنهجها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل محتوى توصيفات المقررات الدراسية المرتبطة بقضايا الملكية الفكرية، حيث اطلعت الباحثة على اللائحة الدراسية بالقسم (القديمة والجديدة) للمرحلة الجامعية الأولى، ومرحلة الدراسات العليا (*) للتعرف على ما إذا كان هناك مقرر دراسي مستقل يتعلق بحقوق الملكية الفكرية أم تُدرَّس ضمن عدد من المقررات الأخرى، ومدى استفادة الطلاب من المحتوى العلمي المقدم في حماية حقوق الملكية الفكرية. كما قامت الباحثة بإعداد استبيان وُزِّعَ على طلاب المرحلة الجامعية الأولى (الفرقة الرابعة)(*) بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات (لائحة قديمة) وطلاب الدراسات العليا برامج (الدبلوم – الماجستير – الدكتوراه) للعام الجامعي٢٠١٥ /٢٠١٦ يتضمن كافة العناصر الواجب توافرها، وذلك اعتمادًا على الإنتاج الفكري في الموضوع.

١/٤/١ الحدود الموضوعية:

تشير الدراسة إلى أهمية تدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات، وأهم تجارب الجامعات الأجنبية والعربية المتعلقة بإدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن مقرراتها الدراسية، كما تتناول بشيء من التفصيل تدريس مقرر حقوق الملكية الفكرية بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب – جامعة القاهرة مع توضيح أهم المهارات التي اكتسبها الطلاب أثناء دراسة المقررات على مستوى المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، ومدى دعم هذه المقررات للمهارات المطلوبة في سوق العمل.

٢/٤/١ الحدود المكانية:

(*)هناك لائحة جديدة للدراسات العليا بالقسم متوقع تطبيقها بدءًا من العام الجامعي ٢٠١٧/٢٠١٨ والتي تشتمل على عدد كبير من المواد التي لم تكن تُدرس من قبل، منها حقوق الملكية الفكرية التي أضيفت إلى المقررات البينية في برنامج دكتوراه المكتبات، كما قام القسم باقتراح تطبيق لائحة جديدة لمرحلة الليسانس تواكب التطورات التكنولوجية الحالية وتضم عددًا من الموضوعات الحديثة في التخصص، حيث تضمنت مقررات دراسية عن الويب الدلالي، والنشر ومؤسساته، وشبكات التواصل الاجتماعي والأكاديمي، ومصادر المعلومات الرقمية، والنشر الإلكتروني...إلخ ولم يقم القسم بوضع مقرر منفصل لدراسة حقوق الملكية الفكرية.

(*) كان الهدف الأساسي من اختيار عينة البحث من طلاب الفرقة الرابعة اللائحة القديمة حتى يكونوا قد درسوا كافة المقررات الدراسية المطبقة باللائحة ويكونوا لديهم القدرة الفعلية للحكم عليها وإبداء الرأي فيها بشكل جيد ومحايد يسمح بالتعرف على المحتوى العلمي الذي دُرِّسَ عن القضايا المختلفة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

تتناول الدراسة تدريس حقوق الملكية الفكرية فى أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات الأجنبية مثل جامعة أوكلاهوما، وجامعة بيتسبرغ، وجامعة شمال كارولينا، وبعض الجامعات العربية مثل قسم علوم المعلومات بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، وقسم المكتبات بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة عين شمس، وتركز الدراسة على تدريس حقوق الملكية الفكرية بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب– جامعة القاهرة.

٣/٤/١ الحدود الكمية:

قامت الباحثة بتوزيع الاستبيان الخاص بتدريس حقوق الملكية الفكرية على طلاب مرحلة الليسانس (الفرقة الرابعة) بالقسم لائحة قديمة للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦، وكان عددهم وفقًا لقوائم أسماء الطلاب المقيدين بالفرقة التي حصلت عليها الباحثة من شئون الطلاب بالكلية كالآتي:

شعبة الوثائق	٢٣
شعبة المكتبات	٦٧
شعبة المعلومات	٤٣
الإجمالي	**١٣٣**

وقد أجاب عن الاستبيان (٩٠ طالبًا) موزعين كالآتي: شعبة الوثائق (١٢طالبًا)، شعبة المكتبات(٤٤ طالبًا)، وشعبة المعلومات (٣٤ طالبًا)، أما فيما يتعلق بطلاب مرحلة الدراسات العليا فكان عددهم وفقًا لقوائم أسماء الطلاب المقيدين بالفرق التي حصلت عليها الباحثة من شئون الطلاب بالكلية للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦ كالآتي:

الدبلوم	
الفرقة الأولي مكتبات عامة وأطفال	٢
الفرقة الثانية مكتبات عامة وأطفال	٢
الفرقة الأولي مكتبات بحث وأكاديمية	٣
الفرقة الثانية مكتبات بحث وأكاديمية	٦
الفرقة الأولي دبلوم تقنيات المعلومات	٧
الفرقة الثانية دبلوم تقنيات المعلومات	٣
الإجمالي	**٢٣**

ماجستير	**دكتوراه**

المكتبات	٦	المكتبات	٢
المعلومات	١٠	المعلومات	٣
الوثائق	٥	----------	-------
الإجمالي	**٢١**	**الإجمالى**	**٥**

وقد أجاب عن الاستبيان (٢٩ طالبًا) من إجمالى(٤٩ طالبًا).

١/٥ الدراسات السابقة:

١/٥/١ دراسات تناولت التعريفات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وأهميتها وتطورها وتطبيقاتها بالمكتبات:

دراسة (عبدالله، ٢٠٠٨) أكدت على زيادة الاهتمام بالأوعية الإلكترونية وطرق نسخها وتداولها بين المستفيدين، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، كما أشارت إلى وجود بعض المعوقات الخاصة بنقل وتداول الأوعية داخل بعض الدول، والتي توجد فيها العديد من القوانين والتشريعات، التي تؤثر في استخدام الأوعية الإلكترونية.

دراسة (عبد الهادى،٢٠٠٩) أشارت إلى أشكال إتاحة الأوعية الرقمية في المواقع والمكتبات الرقمية العربية على شبكة الإنترنت، ومدى التزامها ومراعاتها لحقوق الملكية الفكرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلب هذه المواقع ليست لديها ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية، وإن كانت هناك بعض المساعي إلى تحقيق ذلك.

دراسة (حافظ، ٢٠١٠) تناولت تطبيقات حماية حقوق الملكية الفكرية في بعض المكتبات السعودية، ودور المكتبات في تطبيق مبدأ الاستخدام العادل، ومراعاة حق المستفيدين في استخدام العمل الفكري مع الحفاظ على حقوق المؤلفين.

دراسة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ٢٠١١) قدمت شرحًا مفصلاً للتعريفات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع، والنماذج الصناعية، والحقوق المجاورة لحق المؤلف، والمنافع التي تعود على الدول من تحقيق الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية، كما تناولت مجهودات المنظمة العالمية للملكية الفكرية في النهوض بالملكية الفكرية والتمويلات التي تقدمها لتدريسها في الجامعات ومدى تطبيقها في المكتبات الجامعية.

دراسة (شاهين،٢٠١٣) ألقت الضوء على دور المكتبات في ترسيخ مفهوم حماية

حقوق الملكية الفكرية، وكيف يمكنها تحقيق التوزان بين هذا الحق وبين حرية الوصول إلى مصادر المعلومات من قبل المستفيدين وتطبيقها لمفهوم الاستخدام العادل.

دراسة (كروم& نصر، ٢٠١٦) تلخصت أهداف الدراسة في أن ظهور البيئة الرقمية المكتبية أدى إلى ظهور عدد من المشاكل القانونية وأهمها المشاكل الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، كما تناولت واقع التشريعات السودانية لحماية الملكية الفكرية في المكتبات الرقمية.

٢/٥/١ دراسات تناولت تأثير مجتمع المعلومات على قضايا حقوق الملكية الفكرية:

دراسة (حجازي،٢٠٠٧) أكدت على زيادة الوعي المجتمعي بالأهمية المتعاظمة للأصول المعرفية، وتنمية الموارد البشرية في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتشريعاتها وأوصت بضرورة مساهمة الدول النامية مساهمة فعّالة لحماية الملكية الفكرية، كما يتعين على المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تدمج أهداف التنمية في سبيل تشجيع حماية الملكية الفكرية في الدول النامية في ظل التوجه نحو مجتمع المعلومات.

٣/٥/١ دراسات تناولت تطبيقات الملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية:

دراسة (هند، ٢٠٠٩) أشارت إلى حماية الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية وحماية الإنتاج الفكري المرقمن من منظور الأساتذة الجامعيين بجامعة منتورى بالجزائر، والذين أكدوا على أن قضية حماية الملكية الفكرية من أهم التحديات التي تواجه الأوساط الأكاديمية مما يتطلب إنشاء تشريعات جديدة لحمايتها.

دراسة (العلواني،٢٠١١) تناولت حماية حقوق الملكية الفكرية للتعليم عن بعد مستعرضة في ذلك تجارب بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والهند، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج صاغتها في رؤية مقترحة لحماية حقوق الملكية الفكرية للتعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية.

دراسة (شاهين،٢٠١١) تعرفت على السياسات المتبعة من جانب الجامعات لحماية الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين من أصحاب الإبداعات الفكرية والعلمية وصون المحتوى الإلكتروني المقدم منهم، إما لخدمة برامج التعلم الإلكتروني وتحويل المقررات الدراسية للشكل الإلكتروني، أو لبناء المستودع الرقمي، أو المكتبة الرقمية، أو الذاكرة الإلكترونية، أو غيرها من أشكال حفظ وتنظيم وإتاحة

إبداعات المؤسسة...، أما فيما يتعلق بالجانب الميداني للدراسة فيقتصر على الجامعات المصرية، ودراسة مبادرة للإتاحة المجانية للكتب الدراسية Open Textbooksفي الجامعات المصرية على شبكة الإنترنت مع دراسة مقومات تطبيقها على جامعة القاهرة كنموذج تجريبى.

دراسة (المنوفي، ٢٠١٢) حاولت الوصول إلى آلية فاعلة لتطبيق نظام حماية لحقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي، من خلال نشر الوعي بمفهوم الملكية الفكرية والقوانين المنظمة لها، وتدريسها كمقرر مستقل أو في إطار مقرر آخر ذي صلة، وعقد دورات تدريبية، وعمل قاعدة بيانات شاملة بكل جامعة تضم المطبوعات العلمية، إضافة إلى تقنين عمليات النسخ، وتطبيق الضوابط القانونية اللازمة حال انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

٤/٥/١ دراسات تناولت تعليم وتدريب الملكية الفكرية في الجامعات:

دراسة (المفوضية الأوربية، ١٩٩٨) وضحت المبادئ التوجيهية لمروجي المشروعات التدريبية لتدريس الملكية الفكرية، وأكدت على ضرورة التزام الجانب التدريبي بكافة القضايا المتعلقة بها من حيث: وضع الإطار التعريفي لها، ونشأتها، والتشريعات الخاصة بها، وتجارب الدول حول هذه التشريعات وتنظيمها، وحقوق النشر، والتأليف.

دراسة (جميعي، ٢٠٠٤) قُدمت في ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لتوضح أهمية التدريب في مجال حماية الملكية الفكرية، ثم تناولت المشروعات المنفذة في مصر والكيفية التي سار عليها التعليم والتدريب لتصبح حقوق الملكية الفكرية جزءًا ملزمًا في المحتوى التعليمي المقدم في الجامعات المصرية.

دراسة (جادرانكا، ٢٠١٠) قدمت عرضًا تفصيليًّا لأهم الخطط المستقبلية لتطوير مجال تدريس حقوق الملكية الفكرية، وتناولت مجهودات مكتب الملكية الفكرية الأوربي في هذا الشأن، وقامت الدراسة بتوزيع استبيان على الطلاب للتعرف على آرائهم حول الدورات التدريبية التي حصلوا عليها في مدارس الحقوق لتنمية الوعي بحماية حقوق الملكية الفكرية.

دراسة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ٢٠١٢) التي عرضت مجال تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات، ومدى أهمية ذلك لجميع التخصصات العلمية، وأهم الوسائل التي سوف سيُعتمد عليها في العملية التعليمية، ودور أعضاء هيئة

التدريس في تطور المحتوى التعليمي المتعلق بتدريس القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة:

١/٢ تدريس الملكية الفكرية: الحاجة إلى المضى في دعم الملكية الفكرية في الجامعات:

تعد حماية حقوق الملكية فكرية من أهم القضايا التي تهم المجتمع الأكاديمى، ومع ذلك؛ فإن إنشاء ثقافة حقوق الملكية الفكرية، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات التعليمية يعتمد على مستوى الوعي بأهمية تقييم الأفكار الإبداعية، واحترام حقوق الملكية الفكرية؛ من حيث إمكانية حمايتها من الاستغلال الاقتصادي، والتجاري لنتائج البحوث العلمية، فضلاً عن إعداد برامج ومقررات دراسية للتوعية بأهميتها ونشر ثقافتها في المجتمع الأكاديمي. (Allman; Takagi and Sinjela, 2008)

فيشير أحد الأبحاث العلمية التي أجراها Dalmarco وآخرون (٢٠١١) عن حماية الملكية الفكرية في الجامعات البرازيلية إلى أن حماية نتائج الأبحاث العلمية للباحثين من خلال تسجيل براءات الاختراع، تحتاج إلى توضيح مدى الاهتمام بهذه الصناعة وقوانينها حيث أكدت الدراسات العلمية على ضعف مستوى الثقافة العامة بهذه الحقوق في الجامعات، فمن الواضح أن جميع القضايا التي أثيرت سابقًا هي بالضرورة تعريفات مبدئية عن حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك تدريب الموارد البشرية لمواجهة هذه القضية داخل الجامعات أو خارجها.

لتؤكد المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنه حتى وقتنا هذا لم تُدَرَّس حقوق الملكية الفكرية في العديد من البلدان كتخصص مستقل في معظم البرامج الدراسية، وحقيقة الأمر ما زال تدريس حقوق الملكية الفكرية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكليات الحقوق ودراسة القانون بشكل عام مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من ارتباط هذا الموضوع بالعديد من المجالات المعرفية الأخرى. (Amorim, Borher et al, 2007, p. 287-288)

يعزز هذا التصور أن يكون هناك مطلب مُلحّ بين الخريجين للاستفادة من قطاعات المعرفة المختلفة دون الإخلال بقوانين حقوق الملكية الفكرية، كما يثار الجدل بين السادة الأكاديميين عند بداية التفكير في إدراج مقرر حقوق الملكية الفكرية في المناهج الدراسية لبرامج أخرى غير برامج القانون، لتزويد الطلاب ليس فقط

بمجموعة من المهارات ذات الصلة المباشرة بتأهيلهم إلى سوق العمل بل يكون الهدف الأسمى هو تعزيز ثقافة احترام وتقدير قيمة الأفكار الإبداعية وكيفية حمايتها. (Jones, Patricia,2014)

تكمن مشكلة الحرص على تدريس مقرر الملكية الفكرية بالمقررات الدراسية في الأقسام الأكاديمية بالجامعات في أن هناك بعض الأقسام ترتبط الدراسة فيها بحقوق الملكية الفكرية كما هو الشأن في الكليات الأدبية وغيرها؛ مما يُحتم أن تتواجد الملكية الفكرية في المحتوى التعليمي لبعض المناهج بصورة أكثر اتساعًا وتركيزًا، ولا يوجد منهج مستقل لحقوق الملكية الفكرية في المقررات الدراسية للكثير من الكليات والتخصصات المختلفة؛ مما يستوجب العمل على تدريس هذا المقرر مستقلاً لغرس روح احترام الملكية الفكرية، وتحفيز الطلاب على الابتكار، والعمل على تنمية حماية إبداعاتهم في جميع المجالات، والتزود بمعرفة القوانين التي تحمي الملكية الفكرية. (إسماعيل& محمد، ٢٠١٠، ص ٢٢)

فيضم التعليم الجامعي العديد من التخصصات في العديد من الكليات المختلفة، وكل كلية لها طابعها الخاص، التي تستهدف من خلاله إكساب خريجيها قدرًا كبيرًا من الدراسات التي تؤهلهم لتلبية متطلبات سوق العمل في ضوء جودة التعليم العالي، والتي أصبحت العامل الأساسي للارتقاء بالتعليم. فتعليم حقوق الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية يجب أن يكون متخصصًا يستهدف حماية الملكية الفكرية والحقوق الناجمة عنها والمتصلة بها في مجال الدراسة متى كان ذلك مرتبطًا بالمنهج الدراسي ولازمًا له. (Joint, N,2006)

كما أنه من الضرورى دعم تدريس حقوق الملكية الفكرية في برامج الدراسات العليا لمساعدة الباحثين في اختيار الموضوعات الحديثة وإعداد أبحاثهم فيها من خلال المنهج العلمي الذي يتيح لها أن تحقق الأهداف المأمولة منها. ولا ينبغى أن يقتصر الأمر على برامج الماجستير والدكتوراه، بل ضرورة إيجاد دبلوم متخصص في مجال حقوق الملكية الفكرية، وإنما يمكن أن يكون وسيلة أيضًا لاستكمال التعليم في مجال الملكية الفكرية على نحو تخصصي في المجالات التخصصية التي تحتاج إلى معلومات أكثر تفصيلاً في علوم الملكية الفكرية (جميعي، حسن٢٠٠٤، ص ٥-٧)

٢/٢ دواعي تدريس حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية ومدى تأثيرها على البحث العلمي:

هناك عدد من الأهداف المرجوة من تدريس حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية وهي كالآتي:

- خلق بيئة مناسبة تساعد على حفز الإبداع وتشجيع الاختراع.
- دعم كافة الجهود التي تؤدى إلى خلق حماية لحقوق الملكية الفكرية.
- تفعيل منظومة خاصة للحقوق والواجبات العائدة للمؤسسة العلمية وللعاملين فيها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.
- توفر حقوق الملكية الفكرية الحماية المطلوبة لمنتجات المؤسسات البحثية والباحثين.
- تسهل حقوق الملكية الفكرية إيجاد وتقوية الروابط بين المؤسسات البحثية المختلفة.
- توفر حقوق الملكية الفكرية حافزًا للباحثين والمؤسسات البحثية على الإبداع والاختراع.

وبالتالي يكون تأثير تدريس حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية تأثيرًا إيجابيًّا على البحث العلمى من خلال القيام بالآتي:

- تطوير أداء المؤسسات العلمية وذلك باستغلال وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- نشر وتسويق حقوق الملكية الفكرية بما يحقق أقصى درجات الإفادة منها.
- تحفيز الباحثين في المؤسسات البحثية لتقديم وتنفيذ الأفكار الإبداعية.
- التعريف بآلية الإجراءات والأسس التي يجب اتباعها لغايات تسجيل وبيع وتوزيع حقوق الملكية الفكرية (شلبي، إلهام إسماعيل محمد،٢٠١٠، ص ٢٠-٢١)

٣/٢ التحديات التي تواجهها الأوساط الأكاديمية لتدريس مقرر حقوق الملكية الفكرية:

أظهرت دراسة (Allman , larry , sinjela , mpazi & takagi , yo, 2012) التي أُجريت على نحو عشرين جامعة من الجامعات في مختلف أنحاء العالم للتعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه تدريس الملكية الفكرية، والتي أجملت في النقاط التالية:

- صعوبة تحديث البرامج الدراسية لمواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في قوانين الملكية الفكرية.
- تعزيز المناهج الدراسية لجعلها مناسبة لاتباع نهج متعدد التخصصات، والتي تأخذ في الاعتبار الدور المتزايد للملكية الفكرية في مجالات مثل العلوم والآداب.
- تطوير كفاءة القائمين على عملية التدريس وإلمامهم بالتطورات التكنولوجية

الحديثة.

- توفير الدعم المالي اللازم في الجامعات لتطبيق هذه البرامج وتوفير المواد التعليمية اللازمة لتدريسها وتبادل الخبرات بين الجامعات المختلفة.

٤/٢ دور المنظمات الدولية في دعم وتطوير تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات:

نتيجة للأهمية القصوى لموضوع الدراسة؛ فقد تم " إنشاء الشبكة الأوربية لمعلمي الملكية الفكرية" (*) لتبادل الأفكار حول أفضل الممارسات في أنشطة تدريس حقوق الملكية الفكرية في أوربا، حيث وضعت الشبكة مجموعة من الأسس التي يمكن تطبيقها لتدريس الملكية الفكرية من خلال القيام بالآتي: (the Intellectual Property Awareness Network, 2015)

شكل رقم (1) الأسس التى وضعتها الشبكة الأوروبية لمعلمى الملكية الفكرية لنشر الوعى حول تدريس الملكية الفكرية.

اتفق المشاركون في ورشة العمل السنوية للشبكة في يونيو ٢٠٠٧ على تطوير الشبكة كمورد لتبادل الأفكار حول الابتكار وأفضل الممارسات في أنشطة تعليم حقوق الملكية الفكرية، ونرى أن الشبكة تقوم بالتنسيق مع "مكتب براءات الاختراع الأوربي" الذي يضمن التنسيق الشامل لأنشطة التعليم والتدريب الخارجي للملكية الفكرية المتصلة ببراءات الاختراع في أوربا، وتقديم عدد من المذكرات والكتيبات التعريفية عن تعليم الملكية الفكرية التي تساعد أعضاء هيئة التدريس والطلاب في اكتساب المعلومات الهامة عن الملكية الفكرية. (The European Intellectual Property Teachers' Network, 2007)

في يونيو عام ٢٠١٢ نشرت " الأكاديمية الأوربية لبراءات الاختراع" دليل الملكية الفكرية كداعم لأساتذة الجامعات الذين يرغبون في إدراج هذا المجال في

(*) the European Intellectual Property Teachers' Network (EIPTN)

مقرراتهم الدراسية، حتى إن كانت لديهم خبرة قليلة في التعامل مع هذا الموضوع، كما حرص الاتحاد الأوربي على تأسيس لجنة داخلية في عام ٢٠١٥ للتسويق الجيد لحقوق الملكية الفكرية وتدريسها بالجامعات من خلال تنظيم دورات متخصصة وفقًا لمستويات المعرفة والإلمام بموضوع الدراسة .

كما انشئت الرابطة الدولية للنهوض بالتعليم والبحث في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية (*) التي تقدم معلومات تفصيلية متخصصة بالعديد من اللغات حول براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وقوانين الملكية الفكرية بشكل عام في أكثر من (٦٠) دولة حول العالم، وتشمل عددًا من المقررات الدراسية الإلكترونية التي تساعد في تدريس حقوق الملكية الفكرية بجودة عالية، ويمكن للسادة أعضاء هيئة التدريس اللجوء إليها للاستفادة منها في تدريس هذا المقرر، والإضافة إلى المحتوى العلمي الخاص بهم.

كجزء من عملية تطوير تدريس حقوق الملكية الفكرية؛ قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع " معهد الملكية الفكرية والقادة بكلية الاقتصاد العالمي والوطني" (*) بإنشاء البوابة الإلكترونية لتدريس الملكية الفكرية، والتي تهدف إلى زيادة فعالية التدريس في هذا المجال لمختلف الفئات المستهدفة في بلدان وسط وشرق أوربا، والقوقاز، وآسيا الوسطى. وتوفر البوابة وسائل متنوعة لبناء الخبرات الأكاديمية والمهنية، وتبادل أفضل الممارسات بين المؤسسات التعليمية المختلفة، وبين كل من يشاركون في تدريس حقوق الملكية الفكرية، كما تهدف إلى تطوير قاعدة بيانات المناهج الدراسية؛ مما يعكس المعلومات الأساسية حول المهارات المتصلة بتدريس حقوق الملكية الفكرية في البلدان التي تحتاج إلى تطوير مناهجها ودعمها بالوسائل التعليمية الحديثة. (Goodger, Ben, 2013)

هدفت الأكاديمية الأوربية للبراءات (**) إلى تعزيز التعليم والتدريب في مجال براءات الاختراع، وقدمت عددًا من الدورات التدريبية والمحاضرات التي دعمت

(*)International Association for the Advancement of Teaching and Research in Intellectual Property (ATRIP).

(*) Institute of Intellectual Property and Leadership at the University of National and World Economy (UNWE).

(**)European Patent Academy (EPA)

حماية حقوق الملكية الفكرية في العديد من الكليات منها: الهندسة، وإدارة الأعمال، والقانون، والعلوم؛ لتعزيز ثقافة حقوق الملكية الفكرية في الجامعات، ورفع مستوى الوعي بتدريسها خارج كليات الحقوق بالجامعات الأوربية المختلفة من خلال وضع عدد من المعايير واعتماد المبادرات الأكاديمية الداعمة لدمج حقوق الملكية الفكرية في إطار أنشطة نقل المعرفة.

أكدت إحدى الدراسات المسحية التي أعدتها الأكاديمية حول تدريس حقوق الملكية الفكرية في (١٣٢ جامعة أوربية) وأكثر من (٢٥٠ كلية) عام ٢٠٠٧، وقُسمت إلى (٧١) كلية حقوق، و(٩٢) كلية علوم الهندسة والحاسب، و(٨٧) في كلية الاقتصاد وقطاعات الأعمال المختلفة، وأظهرت هذه الدراسة أن هناك (٤٢ جامعة) تضم (١٢٢ كلية) لا تهتم بتدريس حقوق الملكية الفكرية. وفي المقابل هناك (٥٦ كلية) تُدرس كيفية إضافة مقرر حقوق الملكية الفكرية، وقسمت هذه الكليات بنسبة (٨٥٪) لكليات القانون و(٣٨٪) من كليات العلوم والهندسة و(٤٠%) من كليات الاقتصاد والأعمال.

عدد الدورات التدريبية التي تُفعل في الكليات السابقة كانت (٧١) في المرحلة الجامعية الأولى، و(١٣٢) في الماجستير، و(٧) في الدكتوراه، و(٥٠%) كانت تركز على حقوق التأليف والنشر، والعلامات التجارية و(٣٣%) على براءات الاختراع و(١٧%) تركز على بعض الموضوعات الأخرى المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وقد تنوعت طرق التدريس ما بين وضع مشروعات تخرج للطلاب، وتدريب الباحثين على معالجة قضايا الملكية الفكرية من خلال التعاون مع المؤسسات الأكاديمية. (Soetendorp, Ruth, 2014)

Pan-European project on dissemination of IP knowledge in universities

Roving workshop	Road Map Expert	Road Map Coordinator
Romania (Bucharest), 2007	Neculai Eugen Seghedin, 2008	Neculai Eugen Seghedin, 2011
Poland (Warsaw), 2007	Michal du Vall, 2008	to be appointed
Finland and Baltic States (Helsinki), 2007	Laurent Manderieux (Finland), Diana Pustula (Baltic States), 2008	to be appointed Violeta Kauneliene (Lithuania), 2011 Ingrida Karina-Berzina (Latvia), 2011
Italy (Rome), 2007	Massimiliano Granieri, 2008	Massimiliano Granieri, 2011
Turkey (Istanbul), 2008	Laurent Manderieux, 2008	Fazilet Vardar Sukan, 2011
Bulgaria (Sofia), 2008	Johanna Gibson, 2009	Maria Markova, 2011
Switzerland (Bern), 2008	no Road Map	no Road Map Coordinator
Spain (Madrid), 2008	Mariano Riccheri, 2009	Adoracion Perez Troya, 2011
Slovenia (Ljubljana), 2008	Claire Howell, 2008	to be appointed
Portugal (Lisbon), 2009	Mariano Riccheri, 2009	Nuno Silva, 2011
Norway (Oslo), 2009	Johanna Gibson, 2010	to be appointed
Czech Republic (Prague), 2009	Ladislav Jakl, 2009	Ladislav Jakl, 2011
Benelux (The Hague), 2010	Alain Strowel (Belgium), 2010 Willem Hoyng (The Netherlands), 2010	Charles-Henry Massa (Belgium) 2011 Willem Hoyng (The Netherlands) 2011

+ Follow-up Conference, The Hague, 2-3 December 2008
Progress Conference, Vienna, 17 June 2010

شكل رقم (٢) المشروع الاوربى لنشر الوعي بالملكيه الفكريه في الجامعات

يوضح الشكل رقم (٢) بعض النماذج التي تضمنها المشروع الأوربي لتدريس الملكية الفكرية في الجامعات، حيث اشتمل على ورش العمل المتنقلة والاستعانة ببعض الخبراء في المجال لتدريسها. (Oddo, Giovanna, 2011)

وقد أقرت " الأكاديمية الأوربية لبراءات الاختراع " أن أفضل مكان لنشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية هو الجامعات، حيث إن الملكية الفكرية وحماية حقوقها من شأنها أن تعمل على جذب الاستثمارات وتشجيع الإبداع ؛ فهي من أهم محفزات الابتكار، وبالتالي ينبغي الالتزام بتوجيه السياسات اللازمة لنشر المعرفة بحقوق الملكية الفكرية من خلال التعاون مع بعض المنظمات الهامة مثل" السياسة الأوربية للملكية الفكرية" (*) و"الرابطة الدولية للنهوض بالتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية".

أنشأ " مركز جامعة أنقرة لبحوث وتطبيقات حقوق الملكية الفكرية " (**) وحدات دعم للملكية الفكرية في الجامعات لرفع مستوى الاهتمام والوعي بهذا المقرر الدراسى، وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية لإنشاء " الشبكة الأوروبية للملكية الفكرية" (***) التي تسعى لتبادل الخبرات حول تدريس الملكية الفكرية ودعم مقرراتها الدراسية من خلال التعليم الإلكتروني. (Flores, Alejandro, April 14-15 ,2011)

كان لأكاديمية الويبو دورٌ بارزٌ في تعزيز قدرة الدول على حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث دعمت ثلاثة برامج هامة كان أبرزها تسليط الضوء على أهمية تدريس حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات الأكاديمية، والتعليم عن بعد، وتنمية المهارات المهنية في هذا المجال. (Chikowore, Martha, 2015)

دعم " مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية" (****) الذي أُنشئ في عام ١٩٦٣ في كلية القانون بجامعة بستراسبورغ بفرنسا بعض البرامج الدراسية على مستوى الدراسات العليا التي ركزت على تدريس حقوق الملكية الفكرية من خلال تناول براءات الاختراع، وأهم الاتفاقيات المترتبة بها، فيما بعد اقترح المركز أربع دبلومات في الملكية الفكرية تمنحها الجامعة في تخصص براءات الاختراع، والرسوم والنماذج،

(*) European Policy of Intellectual Property (EPIP)

(**) Ankara University IPR Research Application Center (FISAUM)

(***) European Intellectual Property Network (EIPN)

(****) Centre for International Intellectual Property Studies (CEIPI)

وقانون الملكية الفكرية، والتقاضي في مجال الملكية الفكرية، وتقدم هذه الدبلومات للطلاب الذين أكملوا دراستهم في تخصص العلوم أو الهندسة أو القانون.

قام المركز أيضًا بالتنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتنفيذ دورات تدريبية تدعم ثقافة تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات على مستوى العالم خاصة في الدول النامية، كما اعتمد على إقامة الندوات ومنها ندوات شهرية تُعقد بصفة منتظمة في إطار النشاط العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المختلفة وطلبة الدكتوراه، وخريجي برنامج الدكتوراه بالجامعة الفرنسية.

وقدم المركز سلسلة من المحاضرات لتوجيه الاهتمام بالدعم المؤسسي لحقوق الملكية الفكرية، وذلك بالتعاون مع "شبكة المعاهد الأوروبية للملكية الفكرية" (*) التي تهدف إلى تسهيل الاتصال وزيادة التعاون بين مؤسسات الملكية الفكرية والطلاب في أوروبا. (European Intellectual Property Institutes Network (EIPIN), 2016)

نظمت الشبكة بالتعاون مع " مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية " مؤتمرًا دوليًا في الفترة من (٥-٧ إبريل ٢٠١٣) حول " حقوق الإنسان والملكية الفكرية : من المفاهيم إلى التطبيق" وغيره من المؤتمرات الهامة التي رسخت مفهوم تدريس الملكية الفكرية وضرورة تطبيقه في المؤسسات الأكاديمية. (CEIPI Courses Leading to Diplomas, 2015)

أما " شبكة التوعية بالملكية الفكرية " (**) فتسعى إلى تطوير التعليم في مجال الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، حيث تبنت العمل على تحسين التوعية بمجال حقوق الملكية الفكرية وتدريسها في الجامعات بالمملكة المتحدة، بل وعملت أيضًا على تقييم مدى تطبيقها من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، والذي من شأنه تحفيز الوعي بحقوق الملكية الفكرية في قطاع التعليم العالي. (Soetendorp, Ruth, 2014)

عملت الشبكة بالتعاون مع " مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة " (***) على توجيه بعض الباحثين لدراسة موقف الطلاب من تدريس الملكية الفكرية، والتي كشفت عن أن الطلاب لديهم الحماس الحقيقي لدراسة حقوق الملكية الفكرية، ولكنهم يعتقدون أن الطريقة التي تُدرَّس بها لا تزودهم بالمعلومات الكافية عن كيفية الاستفادة

(*) European Intellectual Property Institutes Network (EIPIN)

(**)The Intellectual Property Awareness Network (IPAN)

(***) The Intellectual Property Office (IPO)

منها في مستقبلهم المهني، وأن المقررات الدراسية المقدمة تركز على السلوك السلبي والمشكلات المصاحبة للتخلي عن تطبيق الملكية الفكرية ودراسة القضايا المتعلقة بالسرقات العلمية والانتحال، ولا تركز بما فيه الكفاية على فوائد حقوق الملكية الفكرية.(Geiger, Christophe, 2015)

جدول رقم (١) دور المنظمات الدولية تجاه دعم وتطوير تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات

اسم المنظمة	الدور الذي قامت به المنظمة تجاه دعم وتطوير تدريس مقرر حقوق الملكية الفكرية في الجامعات					
	التنسيق مع الهيئات الدولية	تقديم الدورات وتنظيم المؤتمرات	إعداد الكتيبات التعريفية	التسويق لتدريس الملكية الفكرية	إعداد المقررات الإلكترونية	تقديم برامج دراسية للملكية الفكرية
الشبكة الأوربية لمعلمي الملكية الفكرية	✓	✓	✓	X	X	X
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	✓	✓	✓	✓	X	✓
الأكاديمية الأوربية للبراءات	✓	✓	X	X	✓	X
مركز جامعة أنقرة لبحوث وتطبيقات حقوق الملكية الفكرية	✓	✓	X	✓	✓	X
الشبكة الأوربية للملكية الفكرية	✓	✓	X	X	✓	X
مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية	✓	✓	X	X	X	✓
شبكة المعاهد الأوروبية للملكية الفكرية	✓	✓	X	✓	X	X
شبكة التوعية بالملكية الفكرية	✓	✓	✓	✓	X	X

من خلال الجدول السابق رقم (١)، يتضح لنا أن أغلب المنظمات الدولية اهتمت اهتمامًا ملحوظًا بتنوع الوسائل التي تعتمد عليها في زيادة الوعي بأهمية تدريس الملكية

الفكرية ونشر ثقافة تعليمها في المؤسسات الأكاديمية، حيث احتلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية المرتبة الأولى في اعتمادها على أغلب الوسائل المستخدمة ما بين التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية، وإعداد الدورات التدريبية، وتنظيم المؤتمرات والندوات، وإعداد الكتيبات التعريفية، كما أنها لعبت دورًا هامًّا في التسويق الجيد لحقوق الملكية الفكرية في الجامعات، وساهمت في إعداد المقررات الإلكترونية، وتقديم برامج دراسية للملكية الفكرية في الجامعات الأجنبية. أما بقية المنظمات المعنية، فكانت تعتمد في الغالب على التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بتعليم وتدريس حقوق الملكية الفكرية؛ إلا أنها قد غفلت عن اقتراح برامج دراسية لتدريسها بالجامعات، كما نرى أن بعض هذه المنظمات لم تُعنَ بالجانب المتعلق بالتسويق الجيد لتدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات الأجنبية، وبالتالي لم تلق حظها من الاهتمام.

٥/٢ أهمية تدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات:

وجود مقرر دراسي مستقل يتناول حماية حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات سوف يدعم بكل تأكيد نشر الوعي بحماية حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات المهنة؛ فهي تعد من العوامل الأساسية في القضايا الأخلاقية المتصلة بتخصص المكتبات والمعلومات، ولها أهمية كبرى في تكوين الفكر المعرفي لأخصائي المكتبة الذي يتعامل تعاملاً مباشرًا مع مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، كما سيساعد على بناء أسس راسخة تستمد قوتها من قوة حماية قانون حقوق الملكية الفكرية الذي سيكون الطالب على علم به، وبكيفية الاستفادة منه وكيفية تطبيقه، وبالتالي سوف يكون قادرًا على تحقيق التوازن بين سهولة تداول المصادر وإتاحتها ودقة البناء والتعامل القانوني معها والتعريف به وهو ما يساهم في الارتقاء بالمجتمع من خلال تحقيق الآتي: (Yu, Peter.k, 2008)

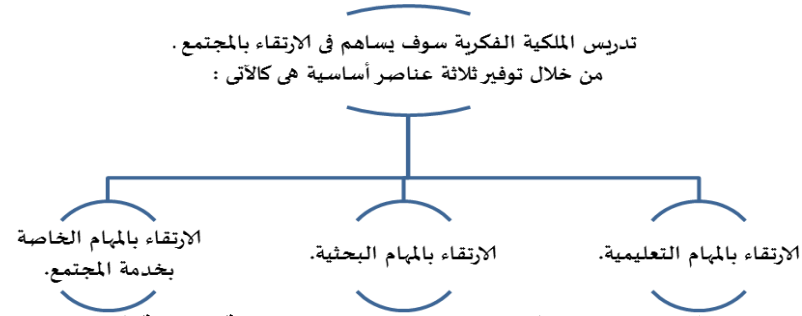

شكل رقم (٣) الدور الذى يلعبه تدريس حقوق الملكية الفكرية فى الارتقاء بالمجتمع

فقد أظهرت الدراسة التي أجراها " مكتب الملكية الفكرية بالمملكة المتحدة " بالتعاون مع " شبكة المجموعة التعليمية للتوعية بالملكية الفكرية" (*) للتعرف على خبرات ومهارات الطلاب في التعامل مع قضايا الملكية الفكرية والتطلعات التي يأملونها فيما يتعلق بتدريس كافة الحقوق المرتبطة بها في الجامعات، أن هناك رغبة حقيقية لدي الطلاب في تطوير الأساليب التعليمية المستخدمة والتوجه لاستخدام الوسائل غير التقليدية عن طريق نشر شبكات التوعية الإلكترونية، وهو ما قامت به شبكة المجموعة التعليمية التي شملت مجموعة واسعة من المنظمات المهنية، والتعليمية، والتجارية لجميع المهتمين بتحسين الفهم والوعي المتعلق بكافة الجوانب المرتبطة بالملكية الفكرية في المملكة المتحدة. وقد حرصت هذه المجموعة على مراعاة التغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم فضلاً عن التغيرات في طرق التدريس؛ مما يؤدي إلى تقديم المحتوى العلمي بأسلوب مختلف ورؤية مستقبلية جديدة. (Soetendorp, R, 2008)

فأكدت الدراسة التي استطلع من خلالها رأي أكثر من٢٠٠٠ طالب سعي جميع الطلاب في جامعة كامبردج في المملكة المتحدة إلى الإلمام بمعلومات تفصيلية أكثر عن حقوق الملكية الفكرية، حيث إنهم رأوا التأثير الهام لهذه المعلومات ودراستها في مستقبلهم التعليمي والوظيفي، كما أشار الطلاب إلى أن تدريس الملكية الفكرية يشعرهم بمزيد من الثقة حول كيفية ضمان حقوقهم الفكرية وتقدير إبداعاتهم العلمية والحفاظ عليها من السرقات.

كما أظهرت الدراسة رغبة الطلاب في دراسة مقرر مستقل عن الملكية الفكرية، ليؤكدوا أن الوقت المحدد لدراسة كافة جوانب حقوق الملكية الفكرية محدود في البرامج الأكاديمية التي يدرسونها، وهذا لا يتناسب على الإطلاق مع الكثير من الانتهاكات والاعتداءات التي انتشرت، وأصبحت طرق معالجتها ذات أهمية بالغة ومتزايدة في المؤسسات التعليمية في المملكة المتحدة، خاصة مع تزايد معدلات استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، حيث أشار (٨٠%) من الطلاب إلى أن هناك أهمية متزايدة للتعرف على الملكية الفكرية خارج نطاق دراسة كليات القانون، كما رغب (٢٧%) من الطلاب في إدراج دراسة كافة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية

(*) the Education Group of the Intellectual Property Awareness Network (EIPAN)

في المراحل الأولى من البرامج الدراسية المختلفة، وأكد (٤٠%) من الطلاب على ضرورة زيادة الموضوعات التي تغطيها هذه البرامج وإضافة مستويات أكثر عمقًا في معالجة الجوانب التشريعية للملكية الفكرية (National Union of Students for the IP Awareness, Network and the Intellectual Property Office, 2012)

٦/٢ تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات الأجنبية:

أشار الأستاذ الدكتور/ محمد فتحي عبد الهادي أستاذ علم المكتبات والمعلومات إلى أن أليستير دف Duff نقلاً عن ميشيل كرستيزي Keresytesi يبين المراحل التي تمر

بها نشأة

شكل رقم (٤) المراحل التي تمر بها نشأة تخصص جديد

تخصص جديد، حيث تنقسم إلى ثلاث مراحل أساسية هي كالآتي: مرحلة الريادة، ومرحلة التوسع والنمو، ثم مرحلة التأسيس، وهي ما سوف نقوم بتطبيقه على تدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات. (عبد الهادي، محمد فتحي،٢٠١٢ . ص ٩٩٤)

يمكننا أن نرى أن مرحلة جذب الانتباه لتدريس حقوق الملكية الفكرية في الجامعات في المرحلة الجامعية الأولى أو في مرحلة الدراسات العليا قد نجحت نجاحًا باهرًا؛ ليحظى هذا الموضوع باهتمام بالغ على المستوى الدولي، أما مرحلة التوسع والتطور في تدريس هذا المقرر واهتمام المجتمع الدولي المتمثل في العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المختلفة فقد تعددت حقوق الملكية الفكرية هذه المرحلة؛ فكما ذكرنا مسبقًا أنه أُنشئ الكثير من الجمعيات والمنظمات الدولية التي دعمت تدريس حقوق الملكية الفكرية، وساهمت بشكل كبير في لفت الاهتمام إلى هذا الموضوع، وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة؛ فنجد أن الكثير من الهيئات الأكاديمية أعطت لمقرر حقوق الملكية الفكرية الأهمية التي يستحقها واعتبرته جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية في الجامعات، كذلك ينفذ عدد كبير من البرامج في هذا المجال سواء في المرحلة الجامعية

الأولى أو في مرحلة الدراسات العليا.

من الصعب تقدير عدد الجامعات التي تُدرس حقوق الملكية الفكرية لعدم وجود معلومات موثوق بها في هذا الشأن، ولكن هناك تقديرات أولية أُصدرت من قبل أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية تشير إلى أن هناك نحو (٧٠٠ جامعة) تقدم معلومات عن الملكية الفكرية سواء من خلال مقرر دراسي منفصل أو من خلال عدد من المقررات الدراسية لموضوعات أخرى؛ إلا أن الدراسة التي أعدتها المنظمة قد أشارت إلى أن معظم هذه المقررات تُدَرَّس في كليات الحقوق وتكون دراستها ضمن مقررات اختيارية وليست إجبارية. (Wipo, the Department for Transilation and Developed Countries, 2012)

كما أن أغلب المقررات المقدمة تحتوى على معلومات أولية للمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، لكن هناك بعض الدول قد قدمت مقررات ذات مستوى أكثر تخصصًا وشمولية في معالجتها لتدريس حقوق الملكية الفكرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في برامج الماجستير، وفي فرنسا قُدِّمت برامج إلزامية في كليات العلوم والتكنولوجيا لدراسة الملكية الفكرية، وفي الصين أُعِدَّ برنامج للدكتوراه في قانون الملكية الفكرية.

ونرى أن هذا التخصص متعدد الارتباطات فهو يرتبط بالعديد من القطاعات المعرفية المختلفة، ويمكن أن يُدرس في العديد من الأقسام الأكاديمية المختلفة مثل الاقتصاد، وعلوم الاتصالات والحاسبات، والقانون، وعلوم المكتبات وغيرها من التخصصات الأخرى.

(Chikowore, Martha, 2015)

من أهم نماذج الأقسام الأكاديمية (في غير تخصص دراسات المكتبات والمعلومات) التي تُدرس مقررًا عن حقوق الملكية الفكرية، نجد ما يلي:

- المركز الدولي لدراسات الملكية الفكرية وهو أحد المعاهد التعليمية بجامعة سنغافورة (*) والذي يقدم أربعة مقررات للملكية الفكرية تتناول كافة الجوانب المتعلقة بدراستها بداية من المفاهيم والتعريفات المرتبطة بها وصولاً إلى القوانين والتشريعات وتطبيقاتها في العديد من الدول.

(*) The Center for International Intellectual Property Studies (CEIPI), an Institute of the University of Strasbourg.

- كلية الاقتصاد الدولي والوطني في جامعة بلغاريا، تقدم مقررًا دراسيًّا لحقوق الملكية الفكرية في برنامج الماجستير.
- مدرسة إدارة الأعمال، كلية إمبريال جامعة لندن(**)، تقدم مقررًا عن إدارة حقوق الملكية الفكرية في برنامج الماجستير.
- كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد (***)، تقدم مقررًا عن حماية الملكية الفكرية، يركز على دراسة براءات الاختراع، وكيفية حمايتها، والتدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بها.
- جامعة تورينو بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (****)، تقدم حقوق الملكية الفكرية في أحد برامج الماجستير.

أما الأقسام الأكاديمية (في تخصص المكتبات والمعلومات) التي درست الملكية الفكرية سواء أفردت لها مقررًا مستقلاً أو دُرست ضمن بعض المقررات الأخرى، فنذكر منها ما يلي:

- مدرسة دراسات المكتبات والمعلومات جامعة أوكلاهوما في الولايات المتحدة (*****)، تناولت الملكية الفكرية ضمن مقرر " المفاهيم الأرشيفية " الذي تناول مقدمة تعريفية عن المجموعات الأرشيفية، من حيث المفاهيم والعمليات الفنية المختلفة المرتبطة بها والحفظ والإتاحة والمعالجة، ثم يستعرض كيفية حماية الحقوق الفكرية لهذه المجموعات.

أما مقرر "المكتبات الرقمية"، فتناول أهداف المكتبات الرقمية وخصائصها، والنشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية، والرقمنة والحفظ الرقمي، وحقوق الملكية الفكرية، وأمن المعلومات، كما طرحت المدرسة مقرر "أخلاقيات المعلومات" الذي تناول القضايا الأخلاقية المرتبطة بالعصر الرقمي، ومن أهمها حقوق الملكية الفكرية وكافة الاتفاقيات المرتبطة بها. وقدمت أيضًا مقرر "مجتمع المعلومات" الذي استعرض القضايا المتربطة بحقوق الملكية الفكرية، وخاصة في المجتمع العربي ومدى تأثيرها على بناء مجتمعات المعلومات، ومدى ارتباط حقوق الملكية الفكرية بالفجوة الرقمية،

(**) Imperial College, London Business School.
(***) Harvard University, Business School.
(****) International Training Center of the International Labour Organization.
(*****) The University of Oklahoma, School of Library and Information Studies.

وذلك في المرحلة الجامعية الأولى.

- مدرسة علوم المعلومات في جامعة بيتسبرغ، قامت بوضع مقرر"حقوق الطبع والنشر" ومقرر" الاستخدام العادل في العصر الرقمى" من المقررات الأساسية التي تناولت المفاهيم والتشريعات المتعلقة بحقوق الطبع، والاستخدام العادل، ومنح التراخيص، وحقوق التأليف والنشر الدولي. (School of Library and Information Studies, 2015)

أما مقرر " أخلاقيات المعلومات"، حيث رُكِّزَ على المجالات الرئيسة لحقوق الملكية الفكرية والخصوصية، والانتحال وما يتصل بالقضايا الأخلاقية للحرية الفكرية.

- برنامج علم المكتبات والمعلومات بجامعة هاواي(*)، قام بتدريس مقرر"الحرية الفكرية" الذي يغطي كل المبادئ الأساسية للحرية الفكرية، وحق المؤلف والرقابة، والخصوصية.
- مدرسة علم المكتبات والمعلومات بجامعة شمال كارولينا بالولايات المتحدة(**)، دعمت تدريس حقوق الملكية الفكرية من خلال مقرر "أخلاقيات المعلومات" الذي ناقش القضايا الأكثر بروزًا للمهنيين في مجال المكتبات والمعلومات مثل الرقابة، وحقوق الملكية الفكرية، والخصوصية وذلك في المرحلة الجامعية الأولى على مستوى البكالوريوس، ثم تُقدم بمستوى أكثر عمقًا وشمولية في مرحلة الدراسات العليا.
- مدرسة الدراسات العليا لعلم المكتبات والمعلومات بجامعة إلينوى(***)، قدمت حقوق الملكية الفكرية ضمن برنامج الماجستير، حيث تناول مقرر" أخلاقيات الإعلام الرقمي "Digital Media Ethics" القضايا الأخلاقية التي تطرحها استخدامات الوسائط الرقمية في مجال الإعلام مثل الملكية الفكرية والخصوصية، كما تُدرس الملكية الفكرية ضمن مقرر" علم المكتبات والمجتمع "، حيث يكشف عن انعكاسات القضايا الأخلاقية المرتبطة بهذه المهنة على المجتمع ومن أهمها الحرية الفكرية، وحقوق الملكية الفكرية.

ثم قُدمت حقوق الملكية الفكرية في أكثر من مقرر على مستوى برنامج الدكتوراه،

(*) The University of Hawaii's Library and Information Science Program .

(**) School of Information and Library Science ,The University of North Carolina

(***) The University of Illinois Graduate School of Library and Information Science (GSLIS).

حيث تناول مقرر" حقوق النشر الرقمية والتراخيص: المسائل القانونية والسياسات المتعلقة بأمناء المكتبات" الطبيعة المتغيرة لقانون حق المؤلف كما تقتضيها التطورات التكنولوجية في البيئة الرقمية، وأفضل الممارسات لتنفيذ قانون حق المؤلف بما يحقق التوازن بين حق المستفيد وحق مالك العمل الفكري. كما عرف مقرر "حقوق الملكية الفكرية في المنح الدراسية" (*) الطالب بالبنود الأساسية في قانون حقوق الملكية الفكرية التي تؤثر على مجال المنح الدراسية. (University of Illinois Graduate School of Library and Information Science (GSLIS) ,2015)

- كلية جنوب ولاية أيداهو في الولايات المتحدة، قدمت لطلاب المرحلة الجامعية الأولى مقرر" حق المؤلف والملكية الفكرية " ليدرس الطالب من خلاله الملكية الفكرية في العالم الرقمي، وحقوق المبدعين، مع إعطاء لمحة عامة عن قانون حق المؤلف الأمريكي.
- برنامج دراسات المكتبات والمعلومات بجامعة سيليسيا، درس مقررًا دراسيًّا في المرحلة الجامعية الأولى حول الأسس القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية، كما قُدم أيضًا في مرحلة الدراسات العليا ضمن برنامج الماجستير في مقرر "حقوق الطبع والنشر".
- طرحت مدرسة المكتبات والمعلومات بجامعة فلوريدا في برنامج الماجستير، دراسة حقوق الملكية الفكرية من خلال مقرر " مقدمة في سياسة المعلومات"، حيث أولى اهتمامًا خاصًا بقضايا الملكية الفكرية من خلال التركيز على الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيق اللوائح والقوانين والأنظمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية.
- كلية الاتصالات والمعلومات في جامعة ولاية كنتاكى(**)، تناولت الملكية الفكرية من خلال تدريس مقرر" خدمات المعلومات والإنترنت" في المرحلة الجامعية الأولى، ليقدم تغطية لكل القضايا المتعلقة باستخدام شبكة الإنترنت مثل الرقابة، وحقوق الطبع.

(*) Intellectual Property in Scholarships.

(**)International Association for the Advancement of Teaching and Research in Intellectual Property (ATRIP)

- مدرسة علم المكتبات والمعلومات بجامعة واشنطن(*)، درست مقرر "المعلومات والمجتمع" الذي غطى العمليات المرتبطة بدورة تدفق المعلومات في المجتمع، وناقش القضايا المتعلقة بها مثل حرية التعبير، والملكية الفكرية، والخصوصية.
- مدرسة بالمر لعلم المكتبات والمعلومات في برامج الدراسات العليا، قدمت مقرر "مقدمة في التعليم على الخط المباشر" الذي اشتمل على مقدمة تعريفية عن حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف على الخط المباشر، وتناول أهم الجوانب الأخلاقية المرتبطة بهذا الحق والقضايا القانونية المثارة في هذا الشأن.

ويمكن من خلال العرض السابق لتدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات في الجامعات الأجنبية أن نلاحظ ارتباط تدريس حقوق الملكية الفكرية بمرحلة الدراسات العليا عن المرحلة الجامعية الأولى، كما أن فكرة وجود مقرر دراسي منفصل لحقوق الملكية الفكرية ما زالت غائبة عن الأذهان، حيث يندر وجود مقرر مستقل عن الملكية الفكرية إلا في بعض الجامعات منها جامعة إلينوى، وجنوب إيداهو، وجامعة سيليسيا.

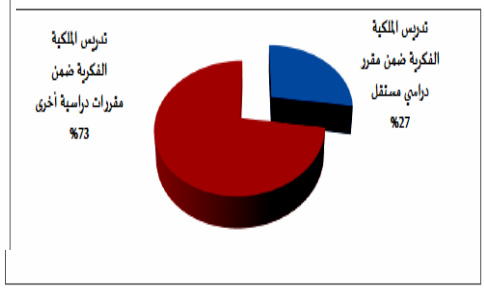

شكل رقم (٥) نسبة تدريس مقرر الملكية الفكرية ضمن مقررات دراسية أخري

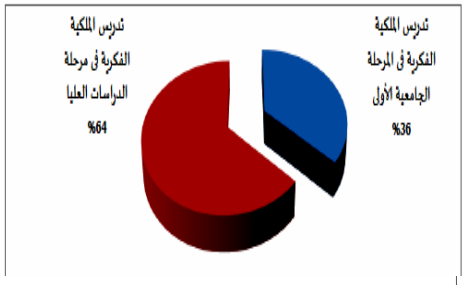

شكل رقم (٦) تزايد نسبة تدريس حقوق الملكية الفكرية ضمن مقرر دراسي مستقل إلى نسبة تدريسها في مرحلة الدراسات العليا عن المرحلة الجامعية الأولي في الجامعات الأجنبية

تناولت أغلب الجامعات التي لم تفرد مقررًا دراسيًا مستقلاً لتدريس حقوق الملكية الفكرية من خلال المقررات الدراسية المتعلقة بالمفاهيم الأرشيفية، والمكتبات الرقمية،

(*)University of Washington ,School of library information Science.

وأخلاقيات المعلومات، والحرية الفكرية، والمكتبات والمجتمع، وخدمات المعلومات والإنترنت، ومقدمة في التعليم على الخط المباشر، وأخلاقيات الإعلام الرقمي، ومقدمة في سياسة المعلومات. من الشكل التالي رقم (٧) يمكننا ملاحظة أن مقرري النشر الإلكتروني، وحقوق الطبع والنشر كانا في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠%)، يليهما مقرر أخلاقيات المعلومات ليمثل نسبة (٢٠%)، ثم مقرر مجتمع المعلومات، ومقرر المكتبات والمجتمع، حيث كانا في المرتبة الثالثة بنسبة (١٠%)، أما بقية المقررات الأخرى فمثلت نسبة (٥%).

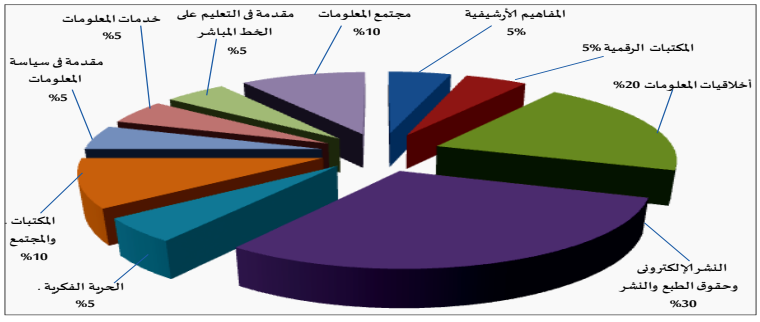

شكل رقم (٧)

نسب تواجد مصطلح حقوق الملكية الفكرية ضمن المقررات الدراسية المختلفة في الجامعات الأجنبية

تنوعت الوسائل التعليمية التي اعتمدت عليها الكثير من الدول وخاصة الأوربية التي جاءت في مقدمتها إسبانيا، ورومانيا، وجمهورية التشيك، وتركيا لتحرز تقدمًا هائلاً في تدريس حقوق الملكية الفكرية، حيث اعتمدت على مجموعة من الوسائل التعليمية المتنوعة لتدريس هذا المقرر الدراسي ما بين السيمنارات، والمحاضرات، وورش العمل، والدورات التدريبية، والعروض التقديمية، وتوزيع الكتيبات التي تتضمن قواعد تنظيم التعامل القانوني والتشريعي مع الجوانب المختلفة لدراسة حقوق الملكية الفكرية، ومثال على ذلك الكتيب الذي يُوَزَّع في جامعة أوكرانيا تحت عنوان " حقائق أساسية حول الملكية الفكرية ".

٧/٢ تدريس حقوق الملكية الفكرية في بعض أقسام المكتبات والمعلومات العربية:

قبل الخوض في الحديث عن تدريس حقوق الملكية الفكرية في بعض أقسام المكتبات والمعلومات العربية يمكن التأكيد على أن دراسة حقوق الملكية الفكرية ارتبطت في الوطن العربي ارتباطاً وثيقًا بدراسة القانون؛ فنرى أنها مادة إجبارية في

جميع كليات الحقوق سواء على مستوى المرحلة الجامعة الأولى أو ببرامج الدراسات العليا أيضًا. فقد قامت جامعة حلوان بإنشاء برنامج لمنح درجة الماجستير في الملكية الفكرية، وإدارة الإبداع بالجامعة بالتعاون مع جامعة ماستريخت بهولندا، وجامعة أليكنتا بإسبانيا، وجامعة تالين بإستونيا(*).

كما قدمت جامعة الملك عبد العزيز بكلية الاقتصاد والإدارة قسم القانون برنامج ماجستير القانون في مقرر الملكية الفكرية، وكلية القانون بجامعة قطر التي درست الملكية الفكرية لتتناول الحماية القانونية الوطنية والدولية لحقوق الملكية الفكرية وأنواعها المختلفة بالرغم من أن التركيز منصبّ على القوانين القطرية في المقام الأول، كما قامت كلية القانون بجامعة الخرطوم بتدريس قانون الملكية الفكرية في الفرقة الثالثة بالمرحلة الجامعية الأولي.

ينبغي الإشارة أيضًا إلى تجربة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، حيث أمكن إدخال المحتوى العلمي الذي يتضمن المعلومات الأساسية عن حقوق الملكية الفكرية في منهج المدخل إلى العلوم القانونية؛ ففي ظل الوعي بضرورة تدريس الملكية الفكرية في محتوى علمي ثابت ومنظم داخل مناهج كلية الحقوق، تبنت كلية الحقوق بجامعة القاهرة حقوق الملكية الفكرية كتطبيق أساسي من تطبيقات الحقوق المعنوية، يُقدم على مدار أربع سنوات.

أما فيما يتعلق بتدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات العربية، فيمكننا ذكر بعض النماذج على سبيل المثال وليس الحصر وهي كالآتي:

- قسم علوم المعلومات بجامعة الملك سعود قدم مقررًا عن "مؤسسات المعلومات وتشريعاتها" الذي تناول أخلاقيات المهنة، والأنظمة والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بدراسات المعلومات، والهيئات والجمعيات والاتحادات التي تساند الحركة المعلوماتية،

(*) يُقدم هذا الماجستير في إطار مشروع ممول من الاتحاد الأوربي Tempus بالتعاون مع جامعات بالأردن وفلسطين علاوة على الجامعات الأوربية الثلاث، استمر العمل في هذا المشروع منذ ديسمبر ٢٠١٣ إلى أن كُللت تلك الجهود بالموافقة علي إنشاء هذا البرنامج، وقد بدأ قبول دارسين في العام الجامعي ٢٠١٥ / ٢٠١٦، ويقبل البرنامج خريجي جميع الجامعات المصرية في كافة التخصصات، وسوف تكون هناك بعض المقررات القانونية لغير القانونين حتي يكون الجميع على نفس المستوي، علمًا بأن مقرراته معتمدة دوليًا وهو ما يسمح لمن يجتازه بنجاح باستكمال دراسته للدكتوراه في أوربا في نفس التخصص. للمزيد انظر: جامعة حلوان. مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية. (٢٠١٣). ماجستير الملكية الفكرية وإدارة الإبداع. حلوان: المركز. استرجعت من <http://www.helwan.edu.eg/chinese/?p=1621>

بما في ذلك مفاهيم حفظ حقوق التأليف والنشر، والملكية الفكرية، والعلامات التجارية، وغيرها.

- قسم المكتبات بكلية العلوم التربوية – الجامعة الأردنية درس مقررًا يتضمن القضايا الأخلاقية في ظل عصر تقنيات المعلومات، ويشير إلى مصطلح حقوق الملكية الفكرية، من حيث حقوق المستفيدين، وحقوق التأليف، والاتفاقيات.
- قسم المكتبات والمعلومات بجامعة عين شمس مرحلة الليسانس اللائحة الجديدة (نظام الساعات المعتمدة) يقوم بتدريس مقرر " النشر الحديث" في المستوى الرابع من المقررات الإجبارية، الذي يهدف إلى تعريف الطالب بالحلقات التي يمر بها نشر أوعية المعلومات على اختلاف أنواعها وأشكالها، كذلك التعرف على القوانين التي تحكم العلاقات في مجال النشر، ثم يقدم مقررًا إجباريًا عن " تشريعات ومعايير وأخلاقيات المعلومات" في المستوى الثامن؛ يهدف إلى إكساب الطالب المعارف والمفاهيم الضرورية اللازمة للتعامل مع مصادر المعلومات بصورة قانونية سواء كان ذلك في البيئة الورقية أو الرقمية، وكذلك إحاطة الطالب بما أفرزته تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في قضايا التشريعات والمعايير وأخلاقيات المعلومات.
- قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز يقوم بتدريس مقرر " النشر الإلكتروني" الذي يقدم معلومات حول الملكية الفكرية وأهم القضايا القانونية التي تعالج قضايا النشر في البيئة الرقمية.
- قسم علوم المكتبات بكلية الآداب جامعة الحسين بن طلال قدم مقرر" التشريعات القانونية في المكتبات"، والذي يهدف إلى التعريف بمفهوم التشريعات المكتبية وأهميتها، ويشتمل على اللوائح، والقوانين، في المكتبات عالميًّا ومحليًّا، وقوانين حقوق الملكية الفكرية في مصادر المعلومات التقليدية، وغير التقليدية، ومعايير اعتماد المكتبات بمختلف أنواعها، وقوانين الإيداع في المكتبات، بالإضافة إلى واقع التشريعات المكتبية في الأردن.
- قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب بجامعة المنصورة وجامعة حلوان يقدمان مقرر "تشريعات المعلومات" الذي يُدرس في الفرقة الرابعة، كما قُدم نفس المحتوى بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب – جامعة المنوفية من خلال مقرر "تشريعات ومعايير المكتبات والمعلومات".

- قسم علوم المكتبات بكلية التربية الإسلامية جامعة الكويت يقدم من خلال مقرر "النشر الحديث والإلكتروني" بعض القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

ثالثًا : الإطار التطبيقي للدراسة:

١/٣ حقوق الملكية الفكرية في اللائحة الدراسية القديمة والجديدة لقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات جامعة القاهرة (*).

بعد قيام الباحثة بحصر لكافة المقررات الدراسية بالقسم، وتحليل محتوى التوصيفات الخاصة بالمقررات على مستوى مرحلتي الليسانس والدراسات العليا لاحظت الباحثة أنه لا يوجد مقرر دراسي عن حقوق الملكية الفكرية؛ وإنما تم تناول القضايا المتعلقة بها من خلال عدد من المقررات الدراسية المختلفة وهي كالآتي:

جدول رقم (٢) المقررات الدراسية التي تناولت قضايا حماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى الليسانس (لائحة قديمة)

الفرقة الدراسية	الشعبة	المقرر الدراسى	المحتوى
الأولي	عام	طرق البحث	يهدف المحتوى إلى تعريف الطالب بأخلاقيات البحث العلمى ومدى ربط البحث العلمى بالإبداع والتفكير الابتكاري وحل مشكلات التوثيق العلمى.
الثالثة	المكتبات	النشر التقليدي والإلكتروني	يهدف المحتوى إلى تعريف الطالب بقوانين حماية حق المؤلف والعوامل المؤثرة على جودة النشر، ومشكلات النشر في مصر والوطن العربي، وأساليب حماية المؤلفين والناشرين.
الثالثة	المعلومات	النشر الإلكتروني	
الرابعة	المكتبات	تشريعات ومعايير المكتبات	يهدف المحتوى إلى إكساب الطالب المعرفة بمفهوم التشريعات المكتبية ومعاييرها، وإعطاء بعض المفاهيم العامة عن قانون حق المؤلف.
الرابعة	المعلومات	تشريعات المعلومات	
الرابعة	المكتبات	استخدام شبكة الإنترنت في المكتبات	يهدف المحتوى إلى إعطاء الطالب فكرة عامة عن إيجابيات وسلبيات التعامل مع شبكة الإنترنت مع بعض القوانين المتعلقة بها.
الرابعة	المعلومات	الإنترنت وتطبيقاتها	

(*) عُمِلَ باللائحة الجديدة منذ العام الجامعي ٢٠١٣ – ٢٠١٤.
كما أن القسم بصدد الانتهاء من تعديل اللائحة المطبقة حاليًا بلائحة جديدة لمرحلة الليسانس تتواكب مع متطلبات التطورات التكنولوجية الحديثة، وتم بالفعل تحديث العديد من المقررات الدراسية بها، ولكن لم ينتبه إلى إفراد مقرر مستقل لحقوق الملكية الفكرية على الرغم من اقتراح بعض السادة الأساتذة لهذا المقرر باللائحة الجديدة نظرًا لأهميته المتزايدة في الوقت الحالي، وسعي الجامعة في الآونة الأخيرة إلى نشر ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية بين الطلاب، وإصدار عدد من المطبوعات المتعلقة بهذا الشأن ووضع عدد من المحاضرات التعريفية للطلاب في بداية العام الجامعي.

فيما يتعلق باللائحة الجديدة فلا يختلف الأمر كثيرًا، حيث تُدَرَّس نفس المقررات الدراسية، ولكن مقرر التشريعات أصبح يسمى " التشريعات والمعايير"، وقُسِّمَ وفقًا لاختيار الطالب إلى " تشريعات المكتبات والمعلومات " أو " الأرشيف والوثائق". وبمراجعة توصيف المقرر في شعبتي المكتبات والمعلومات لم يختلف عن التوصيف المطبق في اللائحة القديمة، أما فيما يتعلق بالوثائق والأرشيف فكان الهدف من المحتوى المُقدم التعريف بأهمية التشريعات والمعايير، ودورها في تحسين العمل الأرشيفي، ودراسة النصوص التشريعية المرتبطة بمجال الأرشيف والوثائق.

جدول رقم (٣) المقررات الدراسية بقسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات التي تتناول بعض قضايا حقوق الملكية الفكرية ببرامج الدراسات العليا

الفرقة الدراسية	الشعبة	اسم المقرر الدراسي	المحتوى
الأولي	دبلوم مكتبات البحث والمكتبات الأكاديمية	مقدمة فى علم المكتبات والمعلومات **(مقرر إجباري)**	**يهدف المحتوى إلى إعطاء بعض المعلومات المتعلقة بقضايا الحجب والإتاحة لمصادر المعلومات المختلفة.**
الثانية	دبلوم مكتبات البحث والمكتبات الأكاديمية	سلوك البحث عن المعلومات **(مقرر إجباري)**	**يتناول المحتوى أهم المشكلات القانونية التي تواجه المستفيدين في البحث عن المعلومات وأهمها حقوق الملكية الفكرية.**
الثانية	دبلوم تقنية المعلومات	النشر الإلكتروني **(مقرر إجباري)**	**يهدف المحتوى إلى التعرف على مفهوم النشر التقليدي والإلكتروني، وتاريخهما ومراحلهما ومميزاتهما وعيوبهما، والتعرف علي المشكلات والعقبات التي تواجه النشر الإلكتروني ومنها حقوق الملكية الفكرية.**
الثانية	دبلوم تقنية المعلومات	مجتمع المعلومات **(مقرر إجباري)**	**يتناول المحتوى التشريعات والقوانين المرتبطة بمجتمع المعلومات ومنها حقوق الملكية الفكرية.**
ماجستير	مكتبات	توثيق التراث **(مقرر بيني)**	**يدرس المحتوى طرق التأليف في العصور القديمة وأهم القضايا المرتبطة بها.**
ماجستير	معلومات	مجتمع المعرفة **(مقرر بيني)**	**يدرس المحتوى تشريعات مجتمع المعرفة ومنها حقوق الملكية الفكرية .**
ماجستير	معلومات	قاعة بحث فى النشر الإلكتروني **(مقرر اختياري)**	**يدرس المحتوى القضايا الخاصة بالنشر الإلكتروني ومنها حقوق الملكية الفكرية**
دكتوراه	المعلومات	أخلاقيات مهنة المعلومات **(مقرر اختياري)**	**يتناول المحتوى كافة القضايا المتعلقة بأخلاق مهنة المعلومات من الحفاظ على حق المستفيد في الحصول على المعلومات مع مراعاة حق المؤلف.**
دكتوراه	المعلومات	مصادر دراسة علم المعلومات **(مقرر إجباري)**	**يدرس الأساليب المختلفة اللازمة للبحث عن مصادر الوصول الحر وأهم المعايير المستخدمة في ذلك.**

إذا انتقلنا للحديث عن تدريس حقوق الملكية الفكرية في مرحلة الدراسات العليا، فنجد أنه على الرغم من عدم وجود مقرر دراسي مستقل عن حقوق الملكية الفكرية؛ إلا أنه قد تم تناول القضايا والموضوعات المتعلقة بها في أكثر من مقرر دراسي وكانت المعالجة أكثر عمقًا لهذه القضايا، ويمكن استعراض هذه المقررات من خلال الجدول السابق رقم (٣) ليؤكد على تنوع المقررات الدراسية التي تناولت دراسة حقوق الملكية الفكرية، وإن كان ذلك ليس بشيء من التفصيل وتوزيعها على البرامج الدراسية المختلفة ما بين برامج الدبلوم و الماجستير والدكتوراه (*)، وذلك وفقًا لتحليل محتوى التوصيفات التي أعدها أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس المواد السابقة، كما لاحظت الباحثة أن أغلب المقررات التي تُدَرِّس هي مقررات إجبارية، والتي كان الهدف منها إرساء المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال التخصص والإلمام بأخلاقيات البحث العلمي وتقييم المعلومات والقياس عليها لحل المشاكل، وتدخل الملكية الفكرية كقاسم مشترك في الأهداف السابقة.

ينتهج القسم نفس نهج الدول الأجنبية في تدريسها لحقوق الملكية الفكرية، حيث إنه لا يقدم مقررًا مستقلاً لدراسة الملكية الفكرية، وإنما تُدَرِّس من خلال عدد من المقررات الدراسية، وتقدم هذه المقررات في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، ولكن تدريسها على مستوى الدراسات العليا هو الأغلب، فقد توافرت في بعض المقررات التي تتشابه مع ما يُقَدَّم في الخارج مثل النشر الإلكتروني، ومجتمع المعلومات، وأخلاقيات المعلومات، وتشريعات المعلومات.

٢/٣ مدى وعي طلاب قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب- جامعة القاهرة بالمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية:

رأت الباحثة ضرورة التعرف على مدى وعي طلاب قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة بالمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، حيث إنها أصبحت متطلبًا من متطلبات التعامل مع التطورات التكنولوجية الحديثة وانتشار مصادر المعلومات الإلكترونية، كما أنها سوف تساهم بشكل كبير في انعكاس صورة المعلومات التي يعرفها الطلاب حول هذا الموضوع، وإلمامهم بما درسوه عن حقوق

(*) لاحظت الباحثة أن تدريس هذه المقررات يتفق مع الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي للقسم (٢٠١١-٢٠١٦) حيث تناولت عددًا من الموضوعات التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بحقوق الملكية الفكرية، ومن أهمها النشر والقضايا القانونية المتعلقة به، والملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وقضايا معاصرة في قوانين المكتبات والوثائق والمعلومات، والثقافة المعلوماتية في المجتمع العربي.

الملكية الفكرية، وتوضيح العديد من المفاهيم المبهمة لدي الطالب أثناء الحديث عنها.

جدول رقم (٤) النسب الخاصة بمصادر السمع عن مصطلح حقوق الملكية الفكرية

مصدر السمع عن حقوق الملكية الفكرية	طلاب المرحلة الجامعية الأولي		طلاب الدراسات العليا	
	عدد الطلاب	النسبة المئوية	عدد الطلاب	النسبة المئوية
مقرر دراسي	٥٠	%٧١	٢٠	%٨٣
الحديث مع الأساتذة المتخصصين	٤٨	%٦٨	١٨	%٧٥
شبكة الإنترنت	٣٩	%٥٥	١٤	%٥٨
الإذاعة والتليفزيون	٣٢	%٤٥	١١	%٤٥
الصحف والدوريات	٢٠	%٢٨	٨	%٣٣
برامج تدريبية وورش عمل	١٤	%٢٠	٥	%٢٠

وقد أجاب (٧٠ طالبًا) بنسبة (٧٨%) بالمرحلة الجامعية الأولى و(٢٤ طالبًا) بنسبة (٨٢%) من مرحلة الدراسات العليا أنهم قد سمعوا عن مصطلح حقوق الملكية الفكرية من قبل، وأقروا أن مصدر السمع كان في المرتبة الأولى من خلال أحد المقررات الدراسية التي درسوها بالقسم، وهو ما يؤكد على أهمية توافر مقرر دراسي عن الملكية الفكرية؛ ليعكس رؤية أكثر عمقًا للقضايا المرتبطة بها لتعد الوسيلة الأعم والأشمل لوعي الطلاب بمفهوم حقوق الملكية الفكرية وقضاياها المعاصرة، ويليه في المرتبة الثانية الحديث مع بعض الأساتذة المتخصصين؛ ليؤكد على ضرورة تواصل الطلاب مع السادة الأساتذة من خلال المقررات الدراسية أو إقامة وتنظيم الدورات التدريبية، وورش العمل أو استضافتهم للحديث عن موضوع من موضوعات الملكية الفكرية، أما شبكة الإنترنت؛ فقد أقر الطلاب أنها تحتل المرتبة الثالثة، ثم مثلوا وسائل الإعلام مثل الإذاعة والتليفزيون، والصحف والدوريات في المرتبتين الرابعة والخامسة، وفي المرتبة السادسة جاءت البرامج التدريبية وورش العمل.

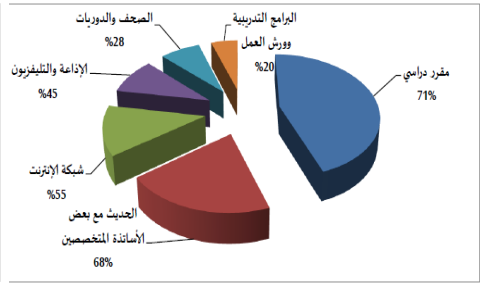

شكل رقم (٨) مصادر معرفة طلاب المرحلة الجامعية الأولي عن مصطلح حقوق الملكية الفكرية

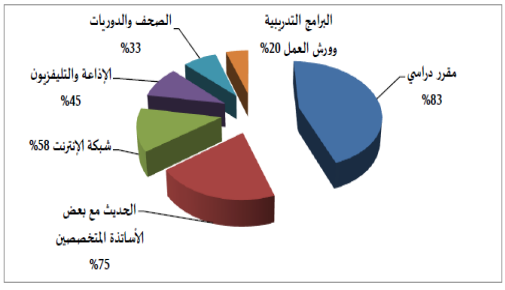

شكل رقم (٩) مصادر معرفة طلاب الدراسات العليا عن مصطلح حقوق الملكية الفكرية

أما فيما يتعلق بمدى إلمام الطلاب بمفهوم الملكية الفكرية فقد أجاب (٤٨ طالبًا) بنسبة (٥٣%) في المرحلة الجامعية الأولى بأن لديهم بالفعل تعريفًا واضحًا لمفهوم حقوق الملكية الفكرية بينما أجاب بلا (٤٢ طالبًا) مثلوا نسبة (٤٦%)، وفي مرحلة الدراسات العليا، فقد أجاب بنعم (٢٠ طالبًا) بنسبة (٦٨%) وأجاب بلا (٩ طلاب) مثلوا نسبة (٣١%).

وترى الباحثة أن إلمام الطلاب بمفهوم حقوق الملكية الفكرية له أهميته الخاصة، ودوره في انعكاس مدى عمق معالجة المفاهيم المرتبطة بها بالمقررات الدراسية التي درسها الطلاب، وهو ما اتفق بالفعل مع إجاباتهم، حيث كانت إجابة طلاب الدراسات العليا بنسبة أكبر من طلاب المرحلة الجامعية الأولى وأكثر وضوحًا ودقة؛ مما يؤكد على عمق معالجة المفاهيم في مقررات الدراسات العليا عن المرحلة الجامعية الأولى.

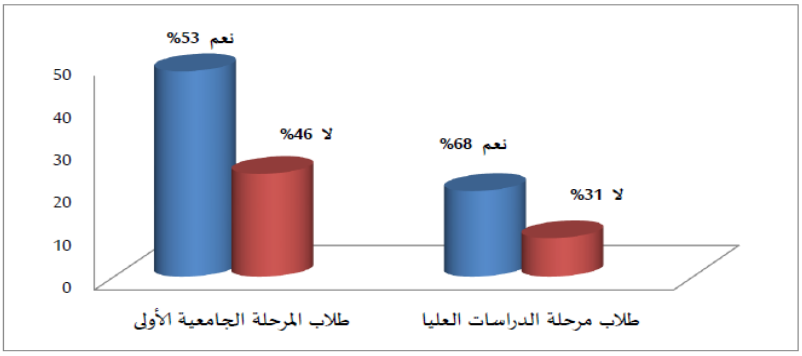

شكل رقم (١٠) مدى إلمام طلاب المرحلتين بتعريف واضح لمفهوم حقوق الملكية الفكرية

تلخصت التعريفات التي اتفق عليها طلاب المرحلتين في أن مفهوم حقوق الملكية الفكرية بأنه يعني ملكية الشخص للإنتاج الفكري الخاص به بما يشمل الحق المعنوي والمادي، فلا يسمح هذا الحق بالتعدي على صاحب العمل الفكري أو سرقته، كما أكد البعض على أن حماية حقوق الملكية الفكرية تعني أن صاحب القرار في كيفية التصرف في العمل الفكري واستخدامه هو مؤلف العمل، وقد لاحظت الباحثة اقتصار التعريفات التي أقرها الطلاب على الشكل التقليدي لمصادر المعلومات فقط.

كما ذكر الطلاب في تعريفهم لمفهوم حقوق الملكية الفكرية بعض المعلومات المتعلقة بالجانب القانوني والتشريعي اللازم لحمايتها، وتم الربط بين مفهوم حقوق الملكية الفكرية وقضايا الانتحال، وكان هذا من خلال الإجابات التي ذكرها طلاب

مرحلة الدراسات العليا وخاصة طلاب برنامج الدكتوراه، وأوضح بعض الطلاب من خلال التعريف إلمامهم بمصطلح الاستخدام العادل واستخدام العمل الفكري لأغراض الدراسة والبحث العلمي وبعض المعلومات المتعلقة بقضايا الاقتباس.

وانعكست هذه التعريفات على مدى إلمام الطلاب بالجوانب المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث أقر (٦٩ طالبًا) من المرحلة الجامعية الأولى مثلوا نسبة (٧٦%) على أن هذه الجوانب تتمثل في الملكية الأدبية والفنية، بينما مثل الملكية الصناعية (١١ طالبًا) بنسبة (١٢%). أما من أجاب بأن الجوانب المختلفة لحقوق الملكية الفكرية تشمل كلاً من الملكية الأدبية والفنية والملكية الصناعية فكان (٣٩ طالبًا) بنسبة (٤٣%) في المرحلة الجامعية الأولى، وقد أكد معظم طلاب مرحلة الدراسات العليا وخاصة من يلتحقون ببرنامجي الماجستير والدكتوراه على هذا الرأي، حيث أقر بشمولية الجوانب المختلفة للملكية الفكرية للجوانب الأدبية والفنية، والملكية الصناعية (٢٢ طالبًا) مثلوا نسبة (٧٥%).

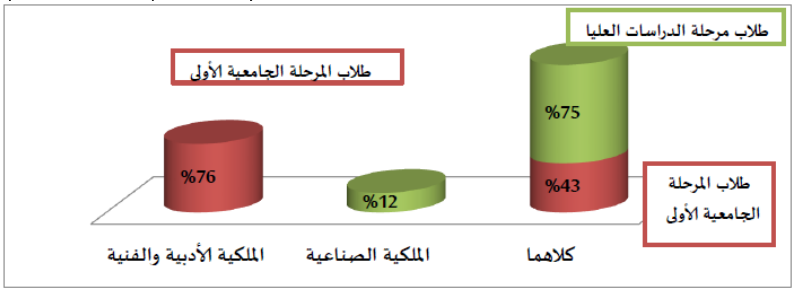

شكل رقم (١١) مدى إلمام الطلاب بالجوانب المختلفة لأنواع حقوق الملكية الفكرية

جدول رقم (٥) آراء الطلاب حول المجالات الخاضعة لحماية حقوق الملكية الفكرية

طلاب المرحلة الجامعة الأولي طلاب مرحلة الدراسات العليا				
المجال الخاضع لحقوق الملكية الفكرية	عدد الطلاب	النسبة المئوية	عدد الطلاب	النسبة المئوية
المؤلفات الأدبية والعلمية	٣١	%٣٤	٢٢	%٧٥
برامج الكمبيوتر	٢٩	%٣٢	١٤	%٤٨
قواعد البيانات	٢٩	%٣٢	١٤	%٤٨
المؤلفات الفنية (أغانى – أفلام)	٣٥	%٣٨	١١	%٣٧
الأعمال الفنية (الرسم – النحت – التصوير)	١١	%١٢	٩	%٣١
العلامات التجارية	٩	%١٠	٩	%٣١
الاسم التجاري	٩	%١٠	٩	%٣١
براءة الاختراع	٩	%١٠	١٩	%٦٥
النماذج الصناعية	–	–	٥	%١٧
الأصناف النباتية	–	–	٥	%١٧

رأت الباحثة ضرورة التعرف على آراء الطلاب حول أهم المجالات الخاضعة لحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث أدى التطور في هذا الميدان إلى تغير النظرة إلى حقوق المؤلفين؛ إذ أصبحت حقوقًا تكتسب أهمية دولية وخاصة مع التطور التكنولوجي الذي ساهم في تنوع المجالات الخاضعة لحماية حقوق الملكية الفكرية، فإنها لم تعد تقتصر على المجالات التقليدية فقط، وإنما هناك بعض المصنفات الرقمية التي تنوعت بتنوع طرق النشر الإلكتروني.

فكما يوضح الجدول السابق رقم (٥) أكد طلاب المرحلة الجامعية الأولى على معرفتهم للعديد من المجالات الخاضعة للملكية الفكرية، حيث احتلت المقدمة الأغاني والأفلام لتمثل نسبة (٣٨%)، أما المؤلفات الأدبية والفنية فكانت في المرتبة الثانية بنسبة (٣٤%)، وبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات في المرتبة الثالثة بنسبة (٣٢%)، والأعمال الفنية (مثل الرسم – النحت – التصوير ... إلخ) في المرتبة الرابعة بنسبة (١٢%)، وبراءات الاختراع والعلامات والتجارية والاسم التجارى احتلوا نفس المرتبة وهي المرتبة الخامسة بنسبة (١٠%)، ولم يتعرف الطلاب على النماذج الصناعية والأصناف النباتية.

أما طلاب مرحلة الدراسات العليا فكانت إجاباتهم مختلفة، فقد أقروا أن المؤلفات الأدبية والعلمية تحتل المرتبة الأولى بنسبة (٧٥%)، أما براءات الاختراع فتحتل المرتبة الثانية بنسبة (٦٥%)، وفي المرتبة الثالثة برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات بنسبة (٤٨%)، وتأتي المؤلفات الفنية في المرتبة الرابعة بنسبة (٣٧%)، أما الأعمال الفنية والعلامات التجارية والاسم التجارى فاحتلوا المرتبة الخامسة ليمثلوا (٣١%)، وتأتي النماذج الصناعية والأصناف النباتية في المرتبة السادسة والأخيرة بنسبة (١٧%).

من خلال الترتيب المعلن في الجدول السابق رقم (٥)، يتبين لنا أن من لديه رؤية أوقع للمجالات الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية هم طلاب الدراسات العليا؛ وذلك نظرًا لعمق المعالجة وتركيز العديد من المقررات التي يدرسونها على كافة الجوانب المختلفة لقضايا حماية حقوق الملكية الفكرية.

لقد أثارت الطبيعة القانونية لحق المؤلف جدًلا واسعًا حول طبيعة حمايتها، وخاصة أن هناك بعض الآراء التي تؤكد على أن الحق المالي والأدبي متعارضان، وقد تضمن رأى الطلاب الذي يعرفونه حول الجوانب المختلفة لحق المؤلف أن هناك حقًا أدبيًّا وماليًّا

لصاحب العمل الفكري وكان عددهم في المرحلة الجامعية الأولى (٧٠ طالبًا) بنسبة (٧٧%)، أما مرحلة الدراسات العليا فكانوا (٢٤ طالبًا) بنسبة (٨٢%)، وبالنسبة لحق الترجمة والتطويع والأداء فاحتلوا نسبًا ضئيلة في المرحلتين ليمثلوا في المرحلة الجامعية الأولى (٢٥ طالبًا) بنسبة (٢٧%)، أما الدراسات العليا فمثلها (٥ طلاب) فقط بنسبة (١٧%)، وقد أكد بعض الطلاب أن هذه الحقوق تعكس في النهاية الحق المعنوي والمالي للمؤلف، وبالتالي يمكن إدراجهم تحت هذا البند .

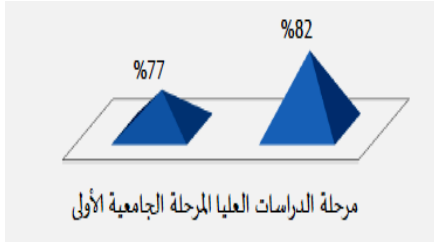

شكل رقم (١٢)

مدى وعي الطلاب بالجوانب المختلفة لحق المؤلف

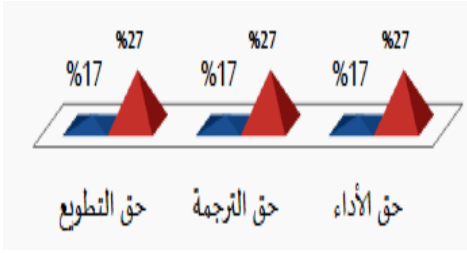

شكل رقم (١٣)

مدى وعي الطلاب بالجوانب المختلفة لحقوق صاحب العمل الفكري

في ظل انتشار الانتهاكات الواقعة علي الملكية الفكرية وتأثيرها السلبي على تشجيع الإبداع ووقوع الجرائم نتيجة عدم الوعي أو الخبرة الكافية في الجانب القانوني للتعامل مع مصادر المعلومات، أكد الطلاب أنهم يعتقدون أن انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتعدي عليها جريمة يعاقب عليها القانون، حيث أجاب (٧٨ طالبًا) بنعم في المرحلة الجامعية الأولى، والذين مثلوا نسبة (٨٦%)، بينما أجاب بلا (١٢ طالبًا) مثلوا نسبة (١٣%) أما طلاب الدراسات العليا فقد أقر(١٩ طالبًا) بنسبة (٦٥%) بنعم و(١٠ طلاب) بلا بنسبة (٣٥%).

شهدت هذه القضية اهتمامًا واسعًا خلال السنوات الأخيرة نظرًا لضخامة الخسائر التي يتحملها الأفراد الذين يعتدي على ابتكاراتهم من خلال التقليد، أو الغش، أو السرقة؛ مما جعل حالات قضايا حقوق الملكية الفكرية متعددة ومتشابكة؛ فالوعي بحقوق الملكية الفكرية يكاد يكون منعدمًا لغياب الوعي الثقافي بأهمية حماية هذه الحقوق، وهو ما زاد من نسب الانتهاكات التي ترتكب.

من أهم الحالات التي أقر الطلاب أنها تعد انتهاكًا لحقوق الملكية الفكرية كانت في المرتبة الأولى وقوع خسائر مادية ومعنوية على صاحب العمل الإبداعي، وقد اتفق طلاب المرحلتين على هذا الرأي، حيث مثل طلاب المرحلة الجامعية الأولى (٦٥

طالبًا) بنسبة (٨٣%)، بينما مثل طلاب الدراسات العليا (١٢ طالبًا) بنسبة (٦٣%)، وجاء في المرتبة الثانية تحقيق الربح المادي ليمثله من طلاب المرحلة الجامعية الأولى (٣٥ طالبًا) بنسبة (٤٤%)، أما طلاب الدراسات العليا فكانوا (١٠ طلاب) مثلوا نسبة (٥٢%)، وأخيرًا في المرتبة الثالثة السرقات العلمية ليجيب عنها اثنان من طلاب المرحلة الجامعية الأولى بنسبة (٢%)، أما طلاب الدراسات العليا فكانوا (٤ طلاب) بنسبة (٢١%).

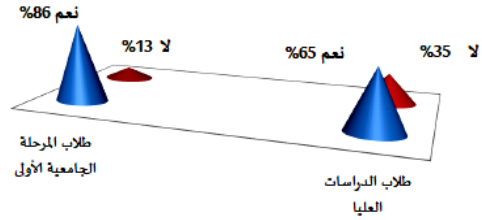

شكل رقم (١٤)
آراء الطلاب حول اعتبار انتهاك حقوق الملكية الفكرية جريمة يعاقب عليها القانون

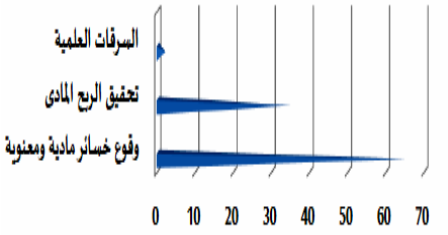

شكل رقم (١٥) آراء طلاب المرحلة الجامعية الأولى في الحالات التي يعد فيها التعدي على حقوق الملكية الفكرية جريمة يعاقب عليها القانون

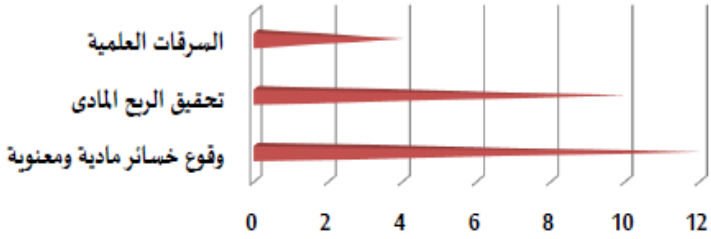

شكل رقم (١٦) آراء طلاب مرحلة الدراسات العليا فى الحالات التي يعد فيها التعدي على حقوق الملكية الفكرية جريمة يعاقب عليها القانون

أقر طلاب المرحلة الجامعية الأولى الذين لا يعتبرون أن انتهاك حقوق الملكية الفكرية جريمة يعاقب عليها القانون، أن هناك بعض الحالات التي تساهم في تحقيق ذلك لتتمثل في الإتاحة المجانية في المرتبة الأولى، وقد أجاب عنها (١٢ طالبًا) بنسبة (١٠٠%)، بينما احتل عدم توافر إمكانية الشراء المرتبة الثانية، ليجيب عنها(٩ طلاب) بنسبة (٧٥%)، ومثل الاحتياج للبحث العلمي (٥ طلاب) بنسبة (٤١%) ليحتل المرتبة

الثالثة.

أما طلاب الدراسات العليا فكان الاحتياج للبحث العلمي له الاهتمـــام الأكبـــر، حيث احتل المرتبة الأولى ليجيب عنه (٩ طلاب) بنسبة (٩٠%)، بينما احتلت الإتاحة المجانية وعدم توافر إمكانية للشراء المرتبة الثانية ليجيب عنهما (٥ طلاب) مثلوا نسبة (٥٠%).

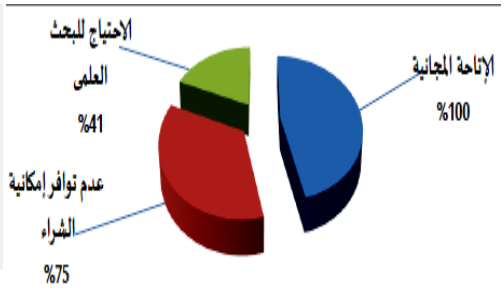

شكل رقم (١٧)
آراء طلاب المرحلة الجامعية الأولى عن الحالات التي لا يعد فيها انتهاك حقوق الملكية الفكرية جريمة يعاقب عليها القانون

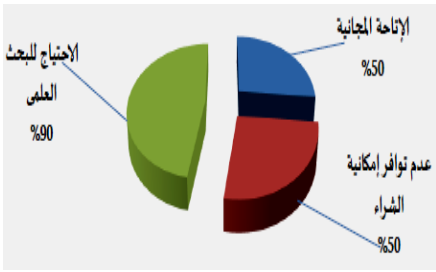

شكل رقم (١٨)
آراء طلاب مرحلة الدراسات العليا عن الحالات التي لا يعد فيها انتهاك حقوق الملكية الفكرية جريمة يعاقب عليها القانون

جدول رقم (٦) آراء الطلاب حول أكثر مصادر المعلومات التي يُتعدى عليها

طلاب المرحلة الجامعية الأولى طلاب مرحلة الدراسات العليا				
مصادر المعلومات التى يتعدي عليها	عدد الطلاب إجمالي ٩٠	النسبة المئوية	عدد الطلاب إجمالي ٢٩	النسبة المئوية
الروايات	٢٨	%٣١	٩	%٣١
الكتب	٤٢	%٤٦	٢١	%٧٢
مقالات الدوريات	٢١	%٢٣	١٧	%٥٨
الرسائل الجامعية	٤٢	%٤٦	٢٢	%٧٥
برامج الكمبيوتر	٢٨	%٣١	١٤	%٤٨
الأبحاث العلمية	٣٢	%٣٥	١٩	%٦٥
الأغاني والأفلام	٣٦	%٤٠	١٣	%٤٤

في ظل التطور التكنولوجي الحالي والمستمر؛ أصبح مجـــال حقـــوق الملكيـــة الفكرية مثار تساؤل لتحديد المصنفات محل الحماية، وقد أكد طلاب المرحلة الجامعية

الأولى أن أكثر مصادر المعلومات التي يُتعَدى عليها كما يوضح الجدول السابق رقم (٦) الرسائل الجامعية، والكتب، حيث احتلتا المرتبة الأولى بنسبة (٤٦%)، أما الأغاني والأفلام فاحتلت المرتبة الثانية بنسبة (٤٠%)، وفي المرتبة الثالثة كانت الأبحاث العلمية بنسبة (٣٥%)، أما الروايات، وبرامج الكمبيوتر فاحتلتا المرتبة الرابعة بنسبة (٣١%) واحتلت مقالات الدوريات المرتبة الخامسة بنسبة (٢٣%).

بينما أقر طلاب الدراسات العليا أن الرسائل الجامعية قد احتلت المرتبة الأولى بين المصنفات التي تحتاج إلى حماية حقوق الملكية الفكرية بنسبة (٧٥%)، ثم جاءت الكتب في المرتبة الثانية بنسبة (٧٢%)، والأبحاث العلمية في المرتبة الثالثة بنسبة (٦٥%)، أما مقالات الدوريات فكانت في المرتبة الرابعة بنسبة (٥٨%)، وبرامج الكمبيوتر في المرتبة الخامسة بنسبة (٤٨%)، وفي المرتبة السادسة الأغاني والأفلام بنسبة (٤٤%) وجاءت في المرتبة السابعة الروايات بنسبة (٣١%).

اتفق (٥٥ طالبًا) في المرحلة الجامعية الأولى على عدم سماعهم لمصطلح الاستخدام أو التعامل العادل من قبل ليمثلوا نسبة (٦١%)، أما من أجاب بالإيجاب فكانوا (٣٥ طالبًا) مثلوا نسبة (٣٨%)، ولكن على الرغم من عدم علمهم بهذا المصطلح، فقد دعموا فكرة أن الاستخدام العادل يوازن بين حقوق المؤلفين والجمهور المستفيد من العمل الفكري، حيث أجاب (٧٦ طالبًا) بنسبة (٨٣%) بنعم بينما أجاب بالنفي (١٤ طالبًا) مثلوا نسبة (١٥%). وفي مرحلة الدراسات العليا كانت نسبة الطلاب الذين سمعوا عن هذا المصطلح بالإيجاب هي الغالبة ليقر (١٩ طالبًا) بأنهم يعرفون مصطلح الاستخدام العادل ويلمون بأهدافه، وقد مثلوا نسبة (٥٦%)، بينما من أجاب بالنفي فمثلوا (٣٤%) وهم (١٠ طلاب) فقط. وقد أقر طلاب الدراسات العليا أن الاستخدام العادل يوازن بين حقوق المؤلفين والجمهور المستفيد من العمل الفكري ليجيب عنها بالإيجاب (٢٢ طالبًا) ليمثلوا نسبة (٧٥%)، بينما من أجاب بالنفي (٧ طلاب) مثلوا نسبة (٢٤%).

اتفق رأي الطلاب بالمرحلتين حول تعريفهم لمفهوم الاستخدام العادل ليقروا بأنه هو الصلاحيات التي يعطيها المؤلف للقارئ للاستفادة من عمله الفكري. وبسؤال طلاب المرحلتين عن تعرضهم لتعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم، أجاب معظمهم بالنفي ليمثل طلاب الدراسات العليا (٢٥ طالبًا) بنسبة (٨٦%)، أما طلاب المرحلة الجامعية الأولى فقد أجاب فيها (٨٦ طالبًا) مثلوا نسبة (٩٥%).

كما أكد طلاب المرحلتين أن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو ممارسات الاعتداء على

حقوق الملكية الفكرية، حيث أجاب بنعم في المرحلة الجامعية الأولى (٧٥ طالبًا) بنسبة (٨٣%) أما طلاب الدراسات العليا الذين أيدوا هذا الرأي فكانوا (٢٥ طالبًا) بنسبة (٨٦%).

جدول رقم (٧) أهم الأسباب التى تساهم في ارتكاب ممارسات تعدي على حقوق الملكية الفكرية

المرحلة الجامعية الأولى مرحلة الدراسات العليا				
الأسباب التى تساهم في ارتكاب ممارسات تعدي على حقوق الملكية الفكرية	عدد الطلاب الإجمالى ٧٥	النسبة المئوية	عدد الطلاب الإجمالى ٢٥	النسبة المئوية
عدم وجود قانون يجرم الأفعال غير القانونية	٢٣	%٣٠	٢٣	%٩٢
سهولة التعدي على حقوق الملكية الفكرية	٣٥	%٤٦	١٢	%٤٨
عدم وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية	٤٣	%٥٧	١٩	%٧٦
الاستفادة من هذه الأعمال فى البحث	٣٥	%٤٦	٢٣	%٩٢
عدم الوعي بعدم قانونية هذه الأفعال	٥٧	%٧٦	١٨	%٧٢
عدم تنفيذ عقوبات على المخالفين	٣٦	%٤٨	٢٠	%٨٠

تناول الطلاب أهم الأسباب التي تساهم في ارتكاب ممارسات تعدٍّ على حقوق الملكية الفكرية بنسب مختلفة تعكس مدى رؤيتهم لأهمية توافر الدعم القانوني والوعي المجتمعي لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ القوانين المرتبطة بها، ليقر طلاب المرحلة الجامعية الأولى أن عدم الوعي بعدم قانونية هذه الأفعال يأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٧٦%)، بينما جاء في المرتبة الثانية عدم وجود حماية للملكية الفكرية بنسبة (٥٧%)، أما عدم تنفيذ عقوبات على المخالفين فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة (٤٨%)، واحتلت سهولة التعدي على الملكية الفكرية، والاستفادة من هذه الأعمال في الدراسة المرتبة الرابعة بنسبة (٤٦%)، وفى المرتبة الخامسة عدم وجود قانون يجرم هذه الأفعال بنسبة (٣٠%).

أما طلاب الدراسات العليا فقد اختلف ترتيب الأسباب لديهم نظرًا لدراستهم الأكثر عمقًا في معالجة القضايا المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال أكثر من مقرر دراسي، حيث احتل عدم وجود قانون يجرم هذه الأفعال غير القانونية، والاستفادة من هذه الأعمال في البحث والدراسة المرتبة الأولى بنسبة (٩٢ %)، بينما جاء عدم تنفيذ عقوبات على المخالفين في المرتبة الثانية ليمثل نسبة (٨٠%)، يليه في المرتبة الثالثة عدم وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية بنسبة (٧٦%)، أما عدم الوعى بعدم قانونية هذه الأفعال، فجاء في المرتبة الرابعة بنسبة (٧٢%)، وفي المرتبة الخامسة جاءت سهولة التعدي على حقوق الملكية الفكرية لتمثل نسبة (٤٨%).

٣/٣ آراء الطلاب حول تطبيقات حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر:

أولت مصر اهتمامًا لا بأس به بحماية حقوق الملكية الفكرية، فقد أكدت المادة (٦٩) من الدستور المصري "التزام الدولة بحماية الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافة المجالات وتتبنى جهازًا متخصصًا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية وينظم ذلك القانون " وقد أجمع طلاب المرحلتين على أن حماية حقوق الملكية الفكرية من الحقوق التي ينبغي أن تُحمى بواسطة القانون، وأن تُدرج ضمن مواد الدستور المصري لأهميتها للمواطن المصري.

جدول رقم (٨) آراء الطلاب حول أهم الأضرار المترتبة على عدم الاهتمام بحماية الملكية الفكرية

المرحلة الجامعية الأولى مرحلة الدراسات العليا				
الأسباب التى تساهم في ارتكاب ممارسات تعد على حقوق الملكية الفكرية	عدد الطلاب الإجمالي ٩٠	النسبة المئوية	عدد الطلاب الإجمالي ٢٩	النسبة المئوية
عدم ترسيخ ثقافة احترام القوانين	٧٨	%٨٦	٢٥	%٨٦
ضياع حقوق الناشرين	٨٠	%٨٨	٢٧	%٩٣
ضياع الحقوق المعنوية والمادية للمؤلفين	٨٠	%٨٨	٢٧	%٩٣
تدهور الإبداع والابتكار	٨٨	%٩٧	٢٧	%٩٣
تقييد الحريات	٧٠	%٧٧	٢٢	%٧٥
خلق مجتمع فوضوي	٥٦	%٦٢	٢٢	%٧٥
تراجع الترتيب العالمي للدولة نتيجة عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية	٧٠	%٧٧	١٩	%٦٥
تدهور الاهتمام بالإنتاج الفكري وصناعة النشر	٨٨	%٩٧	٢٥	%٨٦

أشار طلاب المرحلة الجامعية الأولى إلى أن أهم الأضرار المترتبة على عدم الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية كما يوضح الجدول السابق رقم (٨) أن تدهور الإبداع والابتكار وتدهور الاهتمام بالإنتاج الفكري وصناعة النشر كانا في المرتبة الأولى بنسبة (٩٧%)، يليهما في المرتبة الثانية ضياع حقوق الناشرين، والحقوق المعنوية والمادية للمؤلف حيث يمثلا نسبة (٨٨%)، ثم جاء عدم ترسيخ ثقافة احترام القوانين والتشريعات في المرتبة الثالثة بنسبة (٨٦%)، أما تقييد الحريات وتراجع الترتيب العالمي للدولة نتيجة عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية فكانا في المرتبة الرابعة

بنسبة (٧٧%)، بينما جاء خلق مجتمع فوضوي في المرتبة الخامسة بنسبة (٦٢%).

أما آراء طلاب الدراسات العليا، فقد اتفقت في بعض الأحيان مع الآراء السابقة ليحتل ضياع حقوق الناشرين، والحقوق المعنوية والمالية للمؤلفين، وتدهور الإبداع والابتكار المرتبة الأولى بنسبة (٩٣%)، بينما مثل عدم ترسيخ ثقافة احترام القوانين، وتدهور الاهتمام بالإنتاج الفكرى وصناعة النشر المرتبة الثانية بنسبة (٨٦%)، أما تقييد الحريات، وخلق مجتمع فوضوي فكانا في المرتبة الثالثة بنسبة (٧٥%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء تراجع الترتيب العالمي للدولة نتيجة عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية بنسبة (٦٥%).

من خلال تحليل النسب السابقة استطاعت الباحثة التأكيد على مدى وعي الطلاب بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، حتى وإن كان لدي الطلاب عدم دراية بكيفية التعامل القانوني مع هذه الحقوق، ولكنهم على علم بأهمية تأثير حماية الملكية الفكرية على صناعة النشر، وتشجيع الابتكار والإبداع، وخلق مجتمع متماسك داعم للحقوق والحريات.

يظل التحدي كبيرًا أمام مصر في ظل عدم الالتزام الكامل بالقوانين التي تحمى حقوق الملكية الفكرية رغم الجهود المبذولة فى هذا الإطار، فالتحدي الأول يتمثل في وعي الأفراد بالقوانين المطبقة في الدولة وضرورة الالتزام بها وتطبيقها؛ فالإشكالية التي تواجهها جهود حماية الملكية الفكرية في مصر هو غيابها عن نشر الوعي الثقافي بأهمية حمايتها واحترام حقوقها فما زالت فكرة الاهتمام بها غير منتشرة على نطاق واسع وهناك سرقات للأفكار الإبداعية التي تعرضت للعبث في الآونة الأخيرة بشكل كبير.

شكل رقم (١٩) أهم الأساليب المستخدمة لنشر ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية وحمايتها

وهذا ما أجمع عليه طلاب المرحلتين ليؤكدوا على أن هناك أهمية لنشر ثقافة

احترام حقوق الملكية الفكرية، من خلال الاعتماد على الأساليب المتنوعة لنشر هذه الثقافة، حيث دعم طلاب المرحلة الجامعية الأولى تضمين حقوق الملكية الفكرية في المناهج التعليمية في المرتبة الأولى، بينما جاء في المرتبة الثانية التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالملكية الفكرية للتدريب، وإعداد ورش العمل المناسبة، ونشر الثقافة على المواقع الإلكترونية العالمية والتوعية المجتمعية بالموضوع من خلال المنظمات الحقوقية، أما في المرتبة الثالثة فجاءت التوعية من خلال وسائل الإعلام، وفي المرتبة الرابعة تنظيم المؤتمرات والندوات من قبل الأساتذة المتخصصين للتوعية بأهمية هذا الموضوع وفرض القانون.

أما طلاب الدراسات العليا فاتفقوا مع الترتيب السابق للأساليب المتنوعة المتبعة لنشر ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية، ولكن أكد بعض الطلاب على أهمية فرض القانون، وتفعيل تطبيقه وتنفيذ العقوبات المقررة به على من ينتهك حقوق الملكية الفكرية ويعتدى عليها.

وفيما يتعلق باهتمام مصر بحماية حقوق الملكية الفكرية أكدت الغالبية العظمى من الطلاب بأن مصر لا تهتم على الإطلاق بحماية هذه الحقوق، ليمثل هذا الرأي (٨٦ طالبًا) من طلاب المرحلة الجامعية الأولى، حيث أكدوا على أن مظاهر عدم الاهتمام تمثلت في عدم ملاحقة المخالفين، وعدم التوعية لهذه الحقوق بشكل كافٍ ليأتيا في المرتبة الأولى بنسبة (٨٨%)، ليجيب عنهما (٧٦ طالبًا)، بينما جاء في المرتبة الثانية عدم وجود منظمات داعمة لحقوق الملكية الفكرية بنسبة (٧٣%)، حيث أجاب عنها (٦٣ طالبًا)، وفي المرتبة الثالثة عدم وجود محاكم قضائية متخصصة في معالجة قضايا حماية حقوق الملكية الفكرية لتمثل نسبة (٥٦%) ليجيب عنها (٤٩ طالبًا)، أما في المرتبة الرابعة فجاء عدم وجود قوانين تهتم بحماية الملكية الفكرية بنسبة (٤٦%) ليمثله (٣٩ طالبًا).

دعم طلاب الدراسات العليا نفس الرأي السابق فيما يتعلق بعدم اهتمام مصر بحماية حقوق الملكية الفكرية ليمثلوا (٢٣ طالبًا)، وقد اتفقت الإجابات الخاصة بهم إلى حد كبير مع إجابات طلاب المرحلة الجامعية الأولى، حيث احتلت عدم ملاحقة المخالفين وعدم التوعية بشكل كافٍ المرتبة الأولى بنسبة (٩١%) بينما كان عدم وجود محاكم قضائية متخصصة في معالجة قضايا حقوق الملكية الفكرية في المرتبة الثانية بنسبة (٨٦%)، أما عدم وجود منظمات داعمة لحماية الملكية الفكرية، فجاء في

المرتبة الثالثة بنسبة (٨٢%)، بينما احتل عدم وجود قوانين تهتم بالملكية الفكرية المرتبة الرابعة بنسبة (٦٥%)، أما بقية الطلاب بالمرحلتين الذين دعموا اهتمام مصر بالملكية الفكرية، فأقروا أن مظاهر الاهتمام تمثلت في وجود قوانين مفعلة تدعم حقوق الملكية الفكرية. وتعكس هذه الآراء عدم النشر الجيد لكل ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في مصر، ويتأكد ذلك من خلال عدم دراية الطلاب بالكثير من القضايا المرتبطة بها مثل وجود منظمات تُعنى بحمايتها والقوانين الخاصة بها.

أكدت الغالبية العظمى من الطلاب بالمرحلتين أنه ليس هناك في مصر جهات مسئولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث أجاب في المرحلة الجامعية الأولى (٧٩ طالبًا) مثلوا نسبة (٨٧%)، وبالنسبة لمرحلة الدراسات العليا فكانوا (٢٢ طالبًا) بنسبة (٧٥%).

أما النسبة المتبقية من الطلاب والتي أكدت على وجود هذه الجهات، فقد اتفقت على أنه بالرغم من تواجدها؛ فإنه ليس هناك أي تنسيق أو تكامل بينها لحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد مثلوا في المرحلة الجامعية الأولى نسبة (٨٧%)، بينما مثلت الدراسات العليا نسبة (٨٦%).

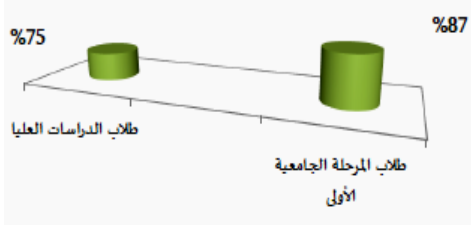

شكل رقم (٢٠)
موافقة الطلاب على عدم تواجد الجهات المسئولة عن حماية الملكية الفكرية في مصر

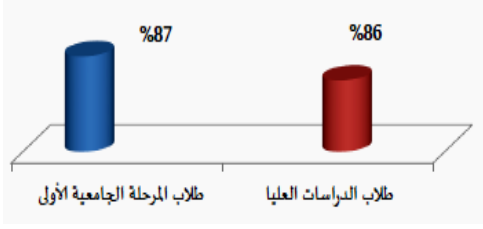

شكل رقم (٢١)
موافقة الطلاب على عدم وجود أي تنسيق أو تكامل بين الجهات المصرية المسئولة عن دعم وحماية الملكية الفكرية

اتفق أغلب الطلاب بالمرحلتين على أن مصر لم تنضم للاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية، وبالتالي كانت إجاباتهم بلا تمثل نسبة (٨٥%) لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ليجيب عنها (٧٧ طالبًا)، بينما أجاب (٢٢ طالبًا) من طلاب الدراسات العليا بنسبة (٧٥%).

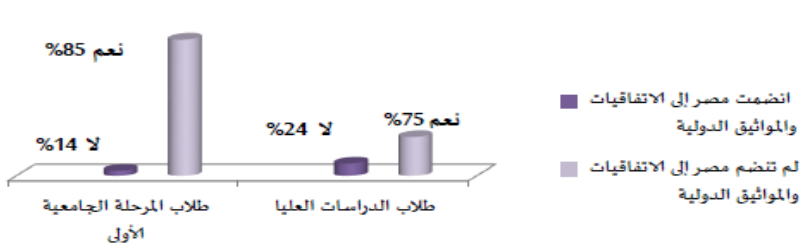

شكل رقم (٢٢) آراء الطلاب حول انضمام مصر للاتفاقيات الدولية المعنية بالملكية الفكرية

٤/٣ آراء الطلاب حول توافر مقرر دراسي عن حقوق الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات:

أقر طلاب المرحلة الجامعية الأولى أنهم درسوا بعض المقررات الدراسية التي تناولت الحديث عن الموضوعات المعنية بالملكية الفكرية، حيث احتل النشر الإلكتروني المرتبة الأولى بنسبة (٩٦%) ليجيب عنه (٨٧ طالبًا)، أما المرتبة الثانية فكانت لقواعد الاقتباس من المراجع العلمية والقواعد الأخلاقية للبحث العلمي بنسبة (٨٧%)، حيث أجاب عنهما (٧٩ طالبًا)، وفي المرتبة الثالثة القوانين والاتفاقيات المعنية بالملكية الفكرية بنسبة (٨٣%) ليمثلها (٧٥ طالبًا)، أما سلوك البحث عن المعلومات فيأتي في المرتبة الرابعة بنسبة (٧١%) ليمثله (٦٤ طالبًا).

أما بالنسبة لطلاب الدراسات العليا، فقد أقروا النشر الإلكتروني كأحد الموضوعات التي تمت دراستها وترتبط ارتباطًا مباشرًا بالملكية الفكرية ليحتل المرتبة الأولى بنسبة (٩٦%) ليجيب عنه (٢٨ طالبًا)، بينما جاءت في المرتبة الثانية القواعد الأخلاقية للبحث العلمي بنسبة (٨٦%)، ليجيب عنها (٢٥ طالبًا)، أما البنية التشريعية لمجتمع المعلومات فكانت في المرتبة الثالثة بنسبة (٧٥%) ليمثلها (٢٢ طالبًا)، وجاء سلوك البحث عن المعلومات في المرتبة الرابعة بنسبة (٦٨%) ليجيب عنه (٢٠ طالبًا)، وفي المرتبة الخامسة حقوق الملكية الفكرية بنسبة (٤٨%) ليمثلها (١٤ طالبًا).

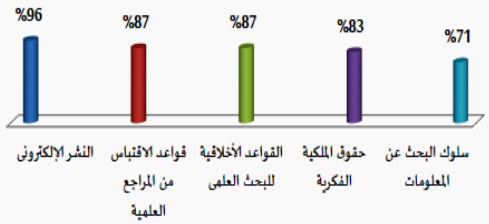

شكل رقم (٢٣)

أهم الموضوعات التي درسها طلاب المرحلة الجامعية الأولى في بعض المقررات الدراسية والتي تُعنى بحقوق الملكية الفكرية

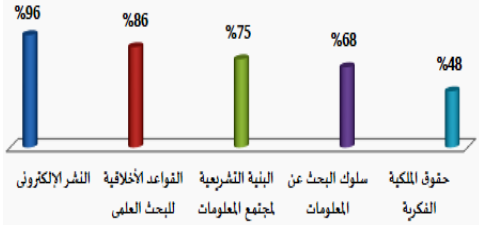

شكل رقم (٢٤)

أهم الموضوعات التي درسها طلاب الدراسات العليا في بعض المقررات الدراسية والتي تُعنى بحقوق الملكية الفكرية

من خلال الشكلين السابقين يمكن استنتاج أن " النشر الإلكتروني" قد أجمع عليه طلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب مرحلة الدراسات العليا في المرتبة الأولى، حيث تمت دُرِسَ في مقرر دراسي مستقل، كما ذكر في العديد من المقررات الدراسية الأخرى مثل سلوك البحث عن المعلومات، واقتصاديات المعرفة، والإنترنت وتطبيقاتها، ومجتمع المعرفة.

أما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، فقد احتلت المرتبة الخامسة عند طلاب الدراسات العليا، وبالنسبة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى احتلت المرتبة الرابعة، وهناك بعض الموضوعات التي ارتبطت بطلاب الدراسات العليا مثل البنية التشريعية لمجتمع المعلومات.

أكد طلاب المرحلة الجامعية الأولى أن الموضوعات التي دُرست عن حقوق الملكية الفكرية كانت تغطي بعض العناوين الهامة؛ لتحتل التعريفات المرتبطة بها المرتبة الأولى ليجيب عنها (٨٧ طالبًا) مثلوا نسبة (٩٦%)، وقد أقر الطلاب أنهم درسوا هذه التعريفات في مقرري " تشريعات المكتبات والمعلومات" و" النشر الإلكترونى"، كما تضمن مقرر" اقتصاديات المعرفة" بعض التكليفات التي ربطت بين الملكية الفكرية، واقتصاد المعرفة.

يتفق هذا الرأي مع ما أقره الطلاب عند سؤالهم عن مصدر السمع عن مصطلح حقوق الملكية الفكرية، حيث أكدوا أنه في المرتبة الأولى يأتى أحد المقررات الدراسية التي درسوها بالقسم، يليه في المرتبة الثانية الحديث مع بعض أساتذة التخصص، كما أوضح الطلاب في إجاباتهم إلمامهم بالجوانب المختلفة عن حقوق الملكية الفكرية لتحتل الملكية الأدبية والصناعية المرتبة الأولى.

أما الملكية الفكرية وتطبيقاتها في البيئة الرقمية فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٨٧%) ليجيب عنها (٧٩ طالبًا)، وتتأكد هذه المعلومة من خلال إجابة الطلاب حول معرفتهم بالعديد من المجالات الخاضعة لحماية حقوق الملكية الفكرية، فقد تنوعت إجاباتهم لتشمل المصنفات الرقمية مثل برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات، وفي المرتبة الثالثة جاء قانون الملكية الفكرية المصري(*)، والاستخدام العادل وتأثيره على الملكية

(*) دعم الطلاب بإجاباتهم عن السبب الجوهري في ارتكاب ممارسات التعدي على حقوق الملكية الفكرية عدم الوعي بعدم قانونية هذه الأفعال، وأدرجت في المرتبة الأولى بنسبة (٦٧%)، أما في المرتبة الثانية فكان عدم وجود حماية حقيقية للملكية الفكرية، وهو ما يؤكد على عدم دراية الطلاب بالقانون المصري بشكل كافٍ، وهذا ما أجمع عليه الطلاب حيث أكدوا أن مصر ليس لديها اهتمام بالملكية الفكرية وعدم وجود قوانين لحمايتها .

الفكرية بنسبة (٧٢%) ليجيب عنهما (٦٥ طالبًا)، ويتفق هذا مع إجابات الطلاب ليقر معظمهم بعدم معرفتهم بهذا المصطلح لتمثل هذه النسبة (٦١%).

لم يشر طلاب المرحلة الجامعية الأولى إلى بعض العناوين الهامة التى ينبغى تضمينها فى المحتوى العلمى المتعلق بدراسة حقوق الملكية الفكرية، فقد أكدوا على عدم تطرق المقررات الدراسية التى عالجت بعض القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لهذه العناوين ومنها التطور التاريخي لمفهوم ونشأة الملكية الفكرية، وتطبيقاتها في الدول الأجنبية والعربية والقوانين المرتبطة بها، كما لم تتناول الاتفاقيات والمواثيق المعنية بحقوق الملكية الفكرية والجهات التنظيمية المسئولة عن حمايتها في مصر.

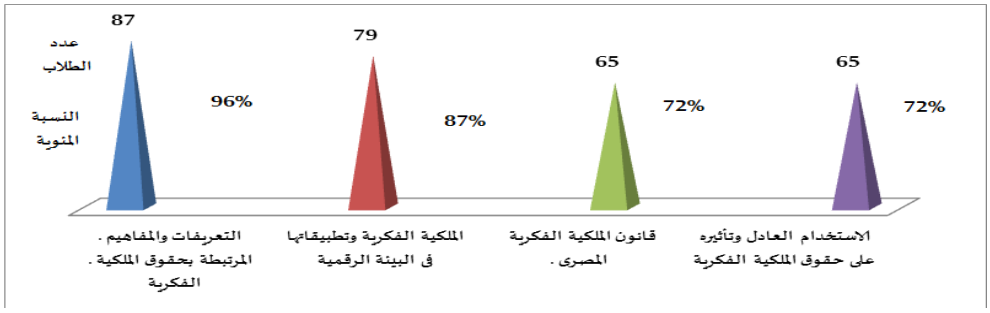

شكل رقم (٢٥) العناوين التي عولجت داخل المقررات الدراسية التي تناولت دراسة القضايا المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى

أما فيما يتعلق بطلاب الدراسات العليا فكانت إجاباتهم أكثر عمقًا وشمولاً في العناوين التي تمت معالجتها داخل المقررات الدراسية التي درسوها، حيث احتلت التعريفات والمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية المرتبة الأولى بنسبة (٩٣%)، وقد أقر الطلاب بهذا الرأي ليؤكد(٨٢%) معرفتهم بمصطلح حقوق الملكية الفكرية، وأن لديهم بالفعل تعريفًا واضحًا لهذا المصطلح بنسبة (٦٨%)، كما كانت لديهم رؤية أوضح حول الجوانب المتعلقة بدراسته لتشمل الجوانب الأدبية والصناعية.

جاءت الملكية الفكرية وتطبيقاتها في البيئة الرقمية في المرتبة الثانية بنسبة (٨٦%) ويتفق هذا الرأي مع إجابات الطلاب حول المصنفات الرقمية ومعرفتهم باستخدام الإنترنت في عملية النشر الإلكتروني وانتشار السرقات العلمية، وفي المرتبة الثالثة جاء الاستخدام العادل وتأثيره على حقوق الملكية الفكرية بنسبة (٧٩%)، حيث

أجاب معظم الطلاب بمعرفتهم به وكانوا على علم بأهدافه وطبيعة استخدامه ليمثلوا نسبة (٥٦%)، وأكدوا أنه يحقق التوازن بين حق المؤلف وحق المستفيد، بينما جاءت تطبيقات الملكية الفكرية في الدول الأجنبية والعربية وقوانينها في المرتبة الرابعة بنسبة (٧٢%) وفي المرتبة الخامسة جاء قانون الملكية الفكرية المصري بنسبة (٦٥%)، ودعم الطلاب بالفعل أهمية حماية الملكية الفكرية في القانون المصري، وأكدوا على أن عدم وجود هذه الحماية سوف يساهم في ضياع حقوق المؤلفين مما يؤدي إلى تدهور الإبداع والابتكار، وأشار الطلاب إلى أهمية وضع القانون وتفعيله.

مثلت الاتفاقيات والمواثيق المعنية بحقوق الملكية الفكرية المرتبة السادسة بنسبة (٥٥%) وهو ما يتفق مع إجابات الطلاب حول عدم معرفتهم بالاتفاقيات التي انضمت إليها مصر ليمثلوا نسبة (٧٥%)، وفي المرتبة السابعة والأخيرة كانت الجهات التنظيمية المسئولة عن حماية الملكية الفكرية في مصر بنسبة (٣٧%)، وأكد الطلاب من قبل أنه ليس هناك جهات تنظيمية مسئولة عن هذه الحماية بنسبة (٧٥%)، وفي حالة وجودها فلا يوجد بينها أي تكامل وتنسيق بنسبة (٨٦%).

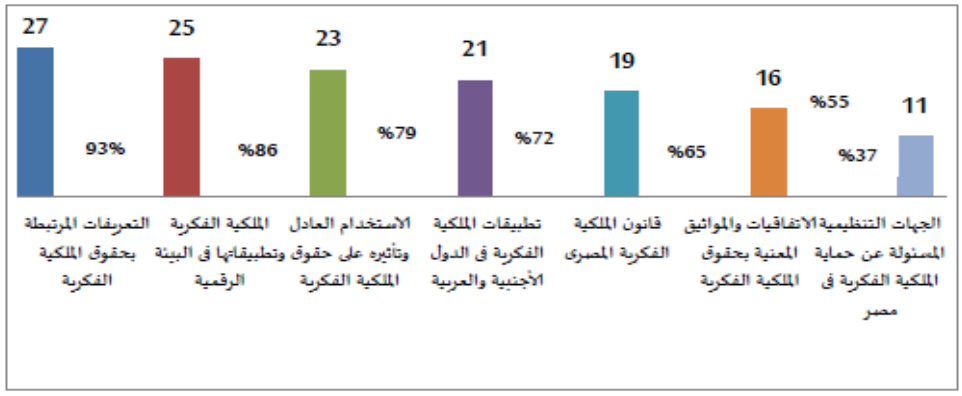

شكل رقم (٢٦)

العناوين التي تمت معالجتها داخل المقررات الدراسية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية لطلاب الدراسات العليا

اتفق جميع الطلاب بالمرحلتين على أنهم يفضلون دراسة كل الموضوعات والقضايا التي تعالج حقوق الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية الأولى، ليؤكد طلاب المرحلة الجامعية الأولى على هذا الرأي بنسبة (٩٧%) ليجيب عنها (٨٨ طالبًا)، أما طلاب الدراسات العليا فمثلوا نسبة (٩٣%) ليجيب عنها (٢٧ طالبًا)، ودعموا وجهة نظرهم

بعدد من الأسباب أهمها أن المعرفة المبكرة بهذه القضايا الهامة سوف تسهم في زيادة الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية، وتقليل نسبة الأخطاء والجرائم التي يمكن أن يرتكبوها دون معرفتهم المسبقة بها وحمايتهم من الوقوع فريسة لأي شخص يمكنه التعدي على حقوقهم الفكرية، حيث تزيد من وعيهم بالجوانب القانونية والتكنولوجية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.(*)

كما أقروا أنهم يفضلون دراسة حقوق الملكية الفكرية في مقرر دراسى مستقل يتضمن كل الموضوعات المتعلقة بحمايتها ونشر الوعي القانوني والتشريعي بها؛ حتى تكون المعالجة أكثر عمقًا، وقد أشار بعض الطلاب إلى دراسة هذا المقرر على مستويين المستوى الأول: يشمل المرحلة الجامعية الأولى، ويتضمن التعريفات والمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية والتطور التاريخي لها أي يمكن أن يكون بمثابة وضع للإطار التعريفي لأساسيات الإلمام بالملكية الفكرية، أما المستوى الثاني فيتم تدريسه في مرحلة الدراسات العليا، ويمكن تعميمه على كافة البرامج، ليتناول المقرر مستوى معالجة أعمق للموضوعات.

(*) أكد طلاب المرحلتين على ضرورة تحديث لائحة الدراسات العليا ولائحة الليسانس المطبقة في الوقت الحالي بالقسم ليضاف مقرر مستقل عن حقوق الملكية الفكرية في كلا المرحلتين، ويقوم بتدرسيه أحد أساتذة التخصص، لأننا في أمس الحاجة إلى تدريس هذا المقرر من وجهة نظر تخصص المكتبات والمعلومات لارتباطه الوثيق بهذا التخصص، وخاصة أن القسم قد أفرد مقررًا دراسيًّا مستقلاً عن حقوق الملكية الفكرية في برنامج النشر الإلكترونى للتعليم المفتوح يُدرس في المستوى الثالث، ويتناول المقرر الإطار العام لأساسيات حقوق الملكية الفكرية، وحماية المصنفات الرقمية في توجهات بناء مجتمعات المعلومات، وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستخدام العادل لها في بعض الدول الأجنبية والعربية، ومكافحة جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية في إطار القانون المصري، والإيداع القانوني، ودور المكتبات والجمعيات والمنظمات والاتحادات الدولية والوطنية في حماية حقوق الملكية الفكرية. للمزيد انظر، عبد القادر، نرمين. (٢٠١٣) . حقوق الملكية الفكرية. الجيزة : مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة. ٢١٩ ص.
كما دُرس مقرر" الرقابة وحقوق الملكية الفكرية في المستوى الأول من البرنامج، والذي تضمن بعض القضايا المعنية بحقوق الملكية الفكرية وحرية تداول المعلومات. للمزيد انظر،
شاهين، شريف كامل .(٢٠١٢). الرقابة وحقوق الملكية الفكرية. الجيزة : مركز التعليم المفتوح، جامعة القاهرة ٢٥٠ ص.

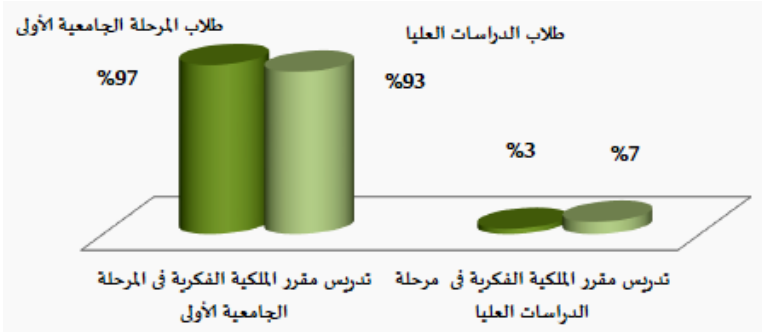

شكل رقم (٢٧)

وجهة نظر الطلاب حول دراسة الملكية الفكرية في مقررات المرحلة الجامعية الأولى أو فى برامج الدراسات العليا

٥/٣ أهمية توافر مقرر دراسي عن حقوق الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات:

دعم طلاب المرحلتين وجهة النظر التي تؤكد على ضرورة تضمين موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية في المقررات الدراسية الجامعية؛ لأنها تعمل على حماية البحث العلمي، حيث كانت نسبة موافقة طلاب المرحلة الجامعية الأولى (٩٤%) ليجيب عنها (٨٥ طالبًا)، أما طلاب الدراسات العليا فكانت نسبة موافقتهم (٩٦%) ليجيب عنها (٢٨ طالبًا).

أكد الطلاب على أنه ينبغي أن تترسخ المفاهيم المرتبطة بحق الإنسان في الإبداع وما ارتبط به من حقوق من خلال المقررات الدراسية في الأقسام الأكاديمية بالجامعات باعتبارها خطوة هامة نحو تأهيل الدراسين لمعرفة حقوق الملكية الفكرية مما يحفزهم على الإبداع.

أقر الطلاب أن دراسة حقوق الملكية الفكرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتخصص المكتبات والمعلومات، حيث أجاب بذلك (٨٨ طالبًا) من المرحلة الجامعية الأولى بنسبة (٩٧%) و(٢٨ طالبًا) من الدراسات العليا بنسبة (٩٦%)؛ ليرى الطلاب من وجهة نظرهم أن هناك تأثيرًا مباشرًا لدراسة لحماية حقوق الملكية الفكرية على تأهيلهم للعمل في مهنة المكتبات والمعلومات؛ ليؤكد طلاب الدراسات العليا على وجه التحديد أن هذه الدراسة سوف تساعد بالفعل على رفع كفاءة وفاعلية الخدمات التي يقدمونها كمتخصصين في هذا المجال.

أقر طلاب المرحلة الجامعية الأولى أن أهم خدمات المكتبات التي ترتبط بالملكية الفكرية وتؤثر على فاعليتها كانت إتاحة قواعد البيانات لتحتل المرتبة الأولى، حيث أجاب عنها (٧٨ طالبًا) بنسبة (٨٨%)، أما خدمة التصوير فجاءت في المرتبة الثانية ليجيب عنها (٧٦ طالبًا) بنسبة (٨٦%)، ولم يذكر الطلاب أية خدمات أخرى.

أما طلاب الدراسات العليا فقد اتفقوا على أن خدمة إتاحة قواعد البيانات تحتل المرتبة الأولى ليجيب (٢٨ طالبًا) بنسبة (٩٦%)، وأكدوا أن حماية حقوق الملكية الفكرية، قد أثارت بعض التساؤلات المرتبطة بخدمات المكتبات حول الجوانب القانونية بالتصوير والاستنساخ الورقي للمقتنيات التي تحكمها سياسات تحدد الحد الأقصى لعدد الصفحات المسموح بتصويرها، ويرتبط هذا العدد بنوع المصدر، وبالتالي احتلت خدمة التصوير المرتبة الثانية بنسبة (٩٢%) ليجيب عنها (٢٦ طالبًا).

أما الجوانب القانونية للكتب الإلكترونية والإعارة المتبادلة بين المكتبات جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (٨٥%) ليجيب عنها (٢٤ طالبًا)، وفي المرتبة الرابعة جاءت تنمية المقتنيات بنسبة (٦٧%) ليجيب عنها (١٩ طالبًا).

شكل رقم (٢٨) آراء الطلاب حول أهم خدمات المكتبات التي ترتبط بحقوق الملكية الفكرية

أقر الطلاب أن تأهيل خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالمعارف والمهارات المناسبة لترسيخ مفهوم حقوق الملكية الفكرية، وتشريعاتها، وآليات الحفاظ عليها، ووسائل التعريف بها من أهم القضايا التي ينبغي الاهتمام بها، لإيجاد الحلول الملائمة لها؛ فينبغي أن نطرح العديد من التساؤلات الهامة للبحث لها عن إجابات فاعلة مثل ما درجة إلمامهم بعقود النشر الإلكتروني، والمسح الرقمي، والإتاحة الإلكترونية لمصادر المعلومات سواء بالاعتماد على مواردها أومقوماتها؟ هل يعرف القائمون على

المكتبات المؤسسات العالمية والإقليمية والمحلية المعنية بحقوق الملكية الفكرية وقضاياها مثل الويبو وغيرها؟

فأثناء عمل أخصائي المعلومات تنشأ العديد من العلاقات بينه وبين مجتمع المستفيدين حتى يكون قادرًا على حل بعض المشكلات التي يقابلونها، وقد وضعت المكتبات خليطًا من القواعد التقنية والقانونية لكي تتمكن من تخفيف تلك المشكلات؛ لذلك ينبغي أن تتوافر لديه معرفة شاملة بالقواعد الأخلاقية والسلوكية التي تحكم وتنظم العلاقة القائمة بينه وبين المستفيدين.

تعتبر حقوق الملكية الفكرية من أهم القضايا الأخلاقية التي ترتبط بتخصص المكتبات والمعلومات ليتفق على ذلك طلاب المرحلة الجامعية الأولى (٨٧ طالبًا) بنسبة (٩٦%)، أما طلاب الدراسات العليا فكانوا (٢٧ طالبًا) بنسبة (٩٣%).

جدول رقم (٩) القضايا الأخلاقية لمهنة المكتبات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

المرحلة الجامعية الأولى مرحلة الدراسات العليا				
أهم القضايا الأخلاقية لمهنة المكتبات التى تؤثر تأثيراً مباشراً على حماية حقوق الملكية الفكرية	عدد الطلاب الإجمالى ٨٧	النسبة المئوية	عدد الطلاب الإجمالى ٢٧	النسبة المئوية
إتاحة المعلومات للمستفيدين	٨٧	%١٠٠	٢٦	%٩٦
تحقيق التوازن بين حق المؤلف وحق المستفيد	٨٧	%١٠٠	٢٧	%١٠٠
دقة المعلومات والتأكد من مصداقيتها	٧٩	%٩٠	٢٥	%٩٢
الحفاظ على أمن وسرية المعلومات	٧٥	%٨٦	٢٤	%٨٨
تشجيع الإبداع والابتكار	٨٧	%١٠٠	٢٧	%١٠٠
تشجيع التداول الحر للمصادر	٧٠	%٨٠	٢٧	%١٠٠

فيوضح لنا الجدول السابق رقم (٩) أن آراء الطلاب حول القضايا الأخلاقية لمهنة المكتبات والمعلومات، والتي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على حقوق الملكية الفكرية كانت وفقًا لوجهة نظر طلاب المرحلة الجامعية الأولي إتاحة المعلومات للمستفيدين، وتحقيق التوازن بين حق المؤلف وحق المستفيد، وتشجيع الإبداع والابتكار في المرتبة الأولى بنسبة (١٠٠%)، أما دقة المعلومات والتأكد من مصداقيتها فاحتلت المرتبة الثانية بنسبة (٩٠%)، بينما جاء الحفاظ على أمن وسرية المعلومات في المرتبة الثالثة بنسبة (٨٦%)، وفي المرتبة الرابعة جاء تشجيع التداول الحر والتراخيص المفتوحة بنسبة (٨٠%).

أما طلاب الدراسات العليا فأكدوا على أن تحقيق التوازن بين حق المؤلف وحق المستفيد وتشجيع الإبداع والابتكار، وتشجيع التداول الحر للمصادر والتراخيص المفتوحة قد كانوا فى المرتبة الأولى بنسبة (١٠٠%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية إتاحة المعلومات للمستفيدين بنسبة (٩٦%)، أما التأكد من دقة المعلومات فكانت في المرتبة الثالثة بنسبة (٩٢%)، وفي المرتبة الرابعة كان الحفاظ على سرية المعلومات بنسبة (٨٨%).

٦/٣ المحتوى العلمي الذي درسه الطلاب عن حقوق الملكية الفكرية:

اتفق طلاب المرحلة الجامعية الأولى على أن المادة الدراسية للمقرر الذي تناول الحديث عن حماية حقوق الملكية الفكرية قد دعمت فقط دخول واستخدام عمل الآخرين بشكل قانوني بنسبة (٨٨%) ليجيب عنها (٨٠ طالبًا)، ولم يشر الطلاب إلى أية أفكار أخرى مثل: فهم الآثار المترتبة على القيود المفروضة على حق المؤلف، وكيفية السماح بالاستغلال التجاري للأفكار بطريقة قانونية وفهم الآثار المترتبة على الإفصاح والسرية.

أما طلاب الدراسات العليا فدعموا دخول واستخدام عمل الآخرين بشكل قانوني في المرتبة الأولى بنسبة (٩٣%)، حيث أجاب عنها (٢٧ طالبًا)، وجاء في المرتبة الثانية فهم الآثار المترتبة على سياسات الإفصاح والسرية بنسبة (٨٦%) ليجيب عنها (٢٥ طالبًا)، وفي المرتبة الثالثة فهم الآثار المترتبة على القيود المفروضة على حق المؤلف بنسبة (٧٥%) ليجيب عنها (٢٢ طالبًا).

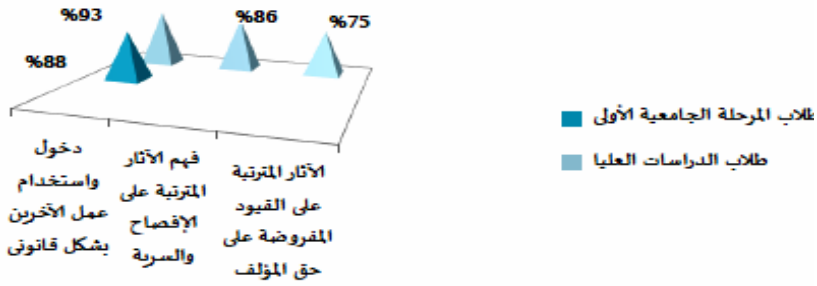

شكل رقم (٢٩) الأفكار التي دعمها المقرر الدراسي الذي درسه الطلاب عن حقوق الملكية الفكرية

نفى طلاب المرحلتين أن يكون المحتوى العلمي الذي درسوه قد دعم أهم الممارسات التي تعد انتهاكًا لحقوق الملكية الفكرية؛ لتكون نسبة طلاب المرحلة الجامعية الأولى (٨٨%)، حيث أجاب عنها (٨٠ طالبًا)، أما طلاب الدراسات العليا فكانت نسبتهم (٨٦%) ليجيب عنها (٢٥ طالبًا).

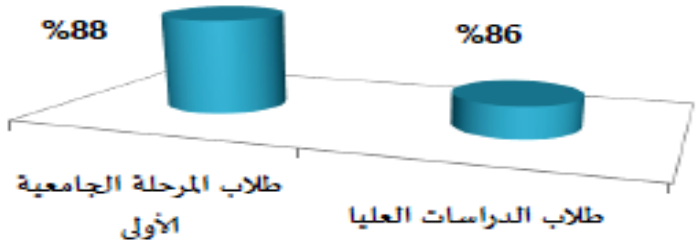

شكل رقم (٣٠)

المادة العلمية التي درسها الطلاب لم تدعم أهم الممارسات التي تعد انتهاكًا لحقوق الملكية الفكرية

أقر طلاب المرحلتين أن المحتوى الذي درسوه عن حقوق الملكية الفكرية قد عالج كيفية الرد على أي اعتداء يتعرضون له، وأجمعوا على أن اللجوء للقضاء هو الحل الملائم الذي درسوه، وقد كانت نسبة طلاب المرحلة الجامعية الأولى المؤيدة لهذا الرأي (٧٧%)، حيث وافق (٧٠ طالبًا)، أما طلاب مرحلة الدراسات العليا فكانت نسبتهم (٨٦%) ليجيب عنها (٢٥ طالبًا) ولم تقدم المادة العلمية التي درسوها أية إجراءات أخرى، ليؤكد باقى الطلاب على أنه لم يُحَدَّد الإجراء الذي يمكن اللجوء إليه لمواجهة الاعتداء على حقوقهم الأدبية والمعنوية، وقد بلغت نسبتهم في المرحلة الجامعية الأولى (٢٣%)، أما الدراسات العليا فكانت نسبتهم (١٤%).

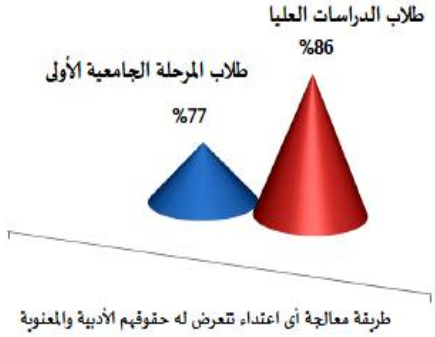

شكل رقم (٣١)

آراء الطلاب حول دعم المادة العلمية التي درسوها عن الملكية الفكرية لطريقة معالجة أي اعتداء تتعرض له حقوقهم الأدبية والمعنوية

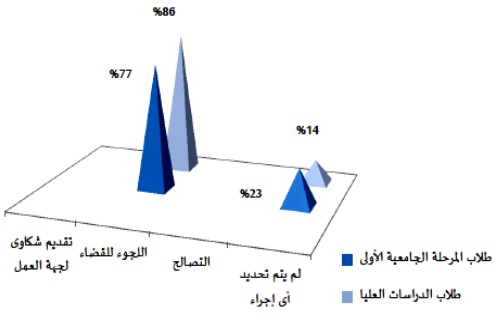

شكل رقم (٣٢)

الإجراءات التي أقرتها المادة العلمية التي درسها الطلاب عن الملكية الفكرية التي تتخذ لمواجهة الاعتداءات التي تتعرض لها حقوقهم الأدبية والمعنوية

أبدى طلاب المرحلة الجامعية الأولى انتقادهم للمحتوى العلمي الذي درسوه عن حقوق الملكية الفكرية، ليؤكدوا أنه لم يتناول دراسة الجهات الحكومية المسئولة عن حماية هذه الحقوق ليبلغ عددهم (٨٥ طالبًا) بنسبة (٩٤%)، وقد أكد طلاب الدراسات العليا على هذا الرأي بنسبة (٨٢%) ليبلغ عددهم (٢٤ طالبًا). أما النسبة المتبقية من الطلاب والتي أجابت بنعم؛ فقد أقروا أن وزارة الثقافة هي الجهة المسئولة عن حقوق الملكية الفكرية، كما أبدى بعض طلاب الدراسات العليا أن وزارة الاتصالات تتولى هذه المهمة مع وزارة الثقافة.

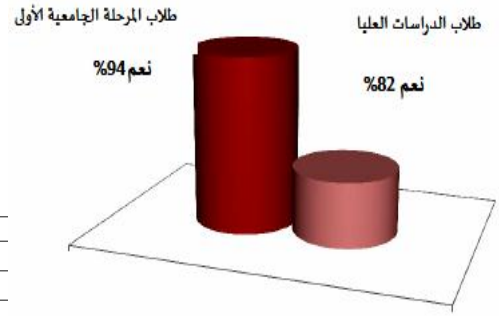

شكل رقم (٣٣)

تناول المادة العلمية التي درسها الطلاب للجهات الحكومية المسئولة عن حماية الملكية الفكرية

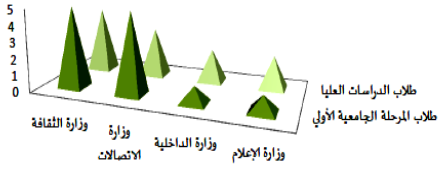

	وزارة الثقافة	وزارة الاتصالات	وزارة الداخلية	وزارة الإعلام
طلاب المرحلة الجامعية الأولى	5	5	1	1
طلاب الدراسات العليا	4	3	2	2

شكل رقم (٣٤)

الجهات الحكومية المسئولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر والتي درسها طلاب المرحلتين في المادة العلمية التي تناولت حقوق الملكية الفكرية

نفى الطلاب أن تكون المادة العلمية التي درسوها قد تناولت مدى التزام مصر بتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية داخل العديد من المؤسسات التعليمية والثقافية الهامة، حيث بلغت نسبة طلاب المرحلة الجامعية الأولى (٨٨%) ليجيب عنها (٨٠ طالبًا)، وطلاب الدراسات العليا مثلوا (٨٢%) ليجيب عنها (٢٤ طالبًا).

أما بقية الطلاب فقد تطابقت إجاباتهم، ليشيروا إلى أن الجامعات ومراكز البحوث في المرتبة الأولى، وشركات الحاسبات والبرمجيات في المرتبة الثانية، بينما جاءت المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات المختلفة في المرتبة الثالثة، وكانت النسب الأقل للمؤسسات الحكومية، ودور النشر، ووسائل الإعلام.

وهذا يتفق مع الرأي الذي أكده الطلاب، فقد أجاب معظمهم بأن مصر ليس لديها جهات مسئولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية، ليمثلوا في المرحلة الجامعية الأولى (٨٧%)، وطلاب الدراسات العليا (٧٥%)، أما النسبة المتبقية من الطلاب التي دعمت معرفتها ببعض الجهات المسئولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر، فأكدت على أن هذه الجهات ليس بينها أي نوع من التكامل والتنسيق في الأداء.

نفى طلاب المرحلتين أن تكون المادة العلمية التي درسوها قد تناولت أهم المعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات في تنفيذ عملها لحماية الملكية الفكرية، كما أكد الطلاب على عدم دعم المحتوى العلمي للجهات غير الحكومية المعنية بقضايا الملكية الفكرية، وإن أُشير إلى بعض المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ولكن لم يدرسوا أية تفاصيل تتعلق بطبيعة المهام التي تنفذها؛ فلم تذكر أية معلومات عن بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الملكية الفكرية مثل الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية، والاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية على الرغم من الدور الهام لهذه المنظمات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني في تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية، ودمجها في المقررات الدراسية على مستوى الأقسام الأكاديمية بالجامعات.

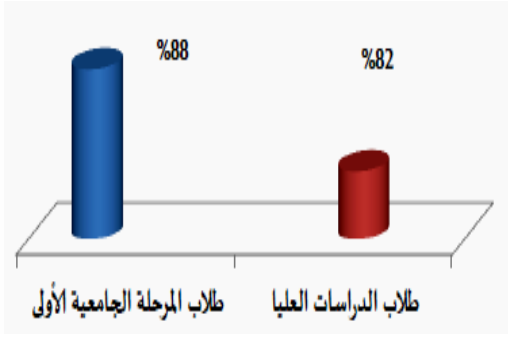

شكل رقم (٣٥)
عدم تناول المادة العلمية التي درسها الطلاب لمدى التزام مصر بتطبيق حقوق الملكية الفكرية داخل العديد من المؤسسات التعليمية والثقافية الهامة

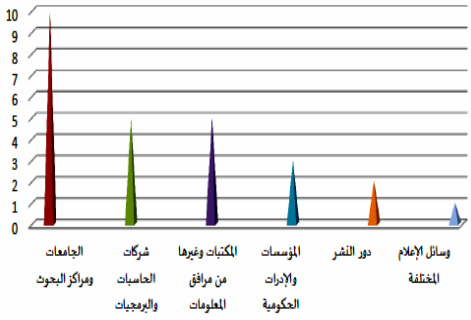

شكل رقم (٣٦)
أهم المؤسسات التعليمية والثقافية التي تلتزم بتطبيق حقوق الملكية الفكرية وفقًا لما درسه الطلاب في المقررات الدراسية

أجمع معظم الطلاب على أنهم كانوا يعرفون قليلاً من الجوانب التي تناولتها المادة العلمية التي درسوها عن حقوق الملكية الفكرية، ليبلغ عددهم في المرحلة الجامعية الأولى (٧٨ طالبًا) بنسبة (٨٦%)، أما طلاب الدراسات العليا فكانوا (٢٢ طالبًا) مثلوا نسبة (٧٥%). وقد أقر البعض الآخر أنهم كانوا لا يعرفون أية معلومات عن حقوق الملكية الفكرية على الإطلاق، حيث مثل المرحلة الجامعية الأولى (٩ طلاب) بنسبة (١٠%)، بينما أكد (٧ طلاب) فى مرحلة الدراسات العليا بنسبة (٢٤%) أنهم كانوا يعرفون بعض المعلومات التى تؤهلهم للتعامل مع أي اعتداء يتعرضون له. ويتفق هذا الرأي مع إجابات الطلاب حول مصدر معرفتهم بمصطلح حقوق الملكية الفكرية، ليؤكدوا أنهم سمعوا عن هذا المصطلح من خلال المقررات الدراسية التي درسوها، والحديث مع أساتذة التخصص في بعض الانتهاكات التي تعرضوا لها.

أكد طلاب المرحلتين أن المادة العلمية التي عالجت قضايا حقوق الملكية الفكرية أُدرجت في عدد من الوحدات المختلفة ضمن بعض المقررات الدراسية، وكانت نسبتهم في المرحلة الجامعية الأولى (٨٨%) ليجيب عنها (٨٠ طالبًا)، أما طلاب الدراسات العليا فكانوا (٢٥ طالبًا) مثلوا نسبة (٨٦%)، وقد أقر بعض الطلاب أنهم درسوا المادة العلمية في شكل مشروع تطبيقي، وكانت نسبتهم في المرحلة الجامعية الأولى (١١%)، بينما كانت في الدراسات العليا (١٣%). ويدعم هذا الرأي إجابات الطلاب حول معرفتهم بمصطلح حقوق الملكية الفكرية من خلال بعض المقررات الدراسية التي درسوها مثل مقرر النشر الإلكتروني والتقليدي، واقتصاديات المعرفة، ومجتمع

المعرفة، وسلوك البحث عن المعلومات، والإنترنت وتطبيقاتها.

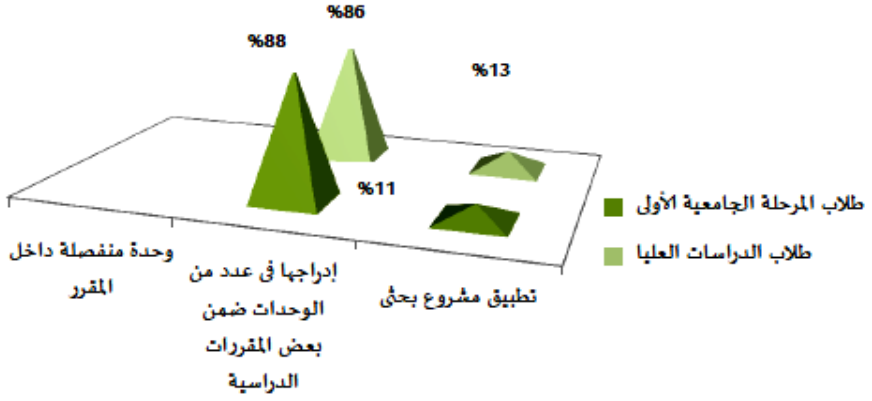

شكل رقم (٣٧)

طرق معالجة المادة العلمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية داخل المقررات الدراسية

أقر بعض طلاب المرحلة الجامعية الأولى أن المحتوى العلمي الذي دُرِس عن حقوق الملكية الفكرية لم يربط بين قضايا الملكية الفكرية، وتخصص المكتبات والمعلومات وأهميتها بالنسبة لأخصائي المكتبة ليبلغ عددهم (٧٨ طالبًا) بنسبة (٨٦%)، أما طلاب الدراسات العليا الذين أيدوا هذا الرأي فبلغ عددهم (٢٥ طالبًا) بنسبة (٨٦%).

وقد أجمع الطلاب على أن قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة لم يسهم بأي حال من الأحوال في نشر ثقافة الوعي بحقوق الملكية الفكرية من خلال المادة العلمية التي دُرست في عدد من المقررات الدراسية المتنوعة؛ فلم يقم القسم بتنظيم أي دورات تدريبية، أو ورش عمل، أو الاستعانة بأحد الخبراء المتخصصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.(*)

(*) كانت هناك بعض المعلومات التي قام القسم بتعريفها للطلاب من خلال معيار المصداقية والأخلاقيات بلجنة الجودة بالقسم حيث وزعت مطوية تضم بعض المعلومات الهامة عن كيفية التصدي لأية انتهاكات متعلقة بحقوق الملكية الفكرية، كما أصدر ميثاق شرف العمل الجامعي عن وحدة ضمان الجودة بالكلية لعام ٢٠١٥، ليتعرف الطلاب من خلاله بالقواعد الأخلاقية المرتبطة بالتعامل مع مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية مع توضيح أمثلة واقعية لكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية وتعليق بعض الملصقات للتعريف بها على جدران الكلية، ومكتبة، ومعمل القسم، كما قامت الكلية أيضًا بعقد ندوة تعريفية عن حقوق الملكية الفكرية نوفمبر ٢٠١٦، ودعت السادة أعضاء هيئة التدريس والطلاب لحضورها ومُثل من خلالها الجانب الأكاديمي والقانوني، كما قامت المكتبة المركزية الجديدة بجامعة القاهرة بعقد ندوة تعريفية عن حقوق الملكية الفكرية نوفمبر ٢٠١٦ وذلك في إطار سعي الجامعة والكلية لزيادة الوعي بثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية.

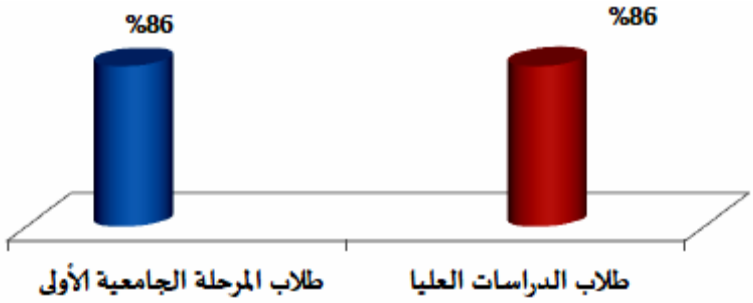

شكل رقم (٣٨)

نسب موافقة الطلاب بالمرحلتين على أن المحتوى العلمي الذي درس عن حقوق الملكية الفكرية لم يربط بين قضاياها وبين تخصص المكتبات والمعلومات

٧/٣ التصور المستقبلي لتطوير المحتوى العلمي المقدم عن حقوق الملكية الفكرية:

أكد طلاب المرحلة الجامعية الأولى أن الموضوعات التي تمت دراستها عن حقوق الملكية الفكرية كانت مفيدة بالنسبة لهم إلى حد ما، وكانت نسبتهم (٩١%) ليبلغ عددهم (٨٢ طالبًا)، أما طلاب الدراسات العليا الذين أكدوا هذا الرأي أيضًا فكانوا (٢٧ طالبًا) مثلوا نسبة (٩٣%)، ورأى الطلاب أنه يمكن تحسين إيصال ومعالجة كل القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من خلال المادة العلمية التي يدرسونها، وتم التأكيد على أنه ينبغي إدراج موضوعات إضافية مثل الجهات التنظيمية المسئولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية، ودور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الملكية الفكرية، والإجراءات الواجب اتباعها في حال التعدي على الحقوق الأدبية والمالية لصاحب الحق الأدبي.

كما أقر الطلاب أنهم يحتاجون إلى تغطية أكثر تفصيلاً لبعض الموضوعات مثل دراسة القانون المصري بشكل أكثر عمقًا وشرح لأهم المواد به، ودراسة التطبيقات العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتطبيق الجوانب القانونية والتكنولوجية في البيئة الرقمية، ورأى الطلاب أيضًا أنه يمكن استبعاد موضوعات أقل أهمية، حيث يمكن حذف بعض التفصيلات المتعلقة بالتعريفات، والمفاهيم، والنشأة، والتطور.

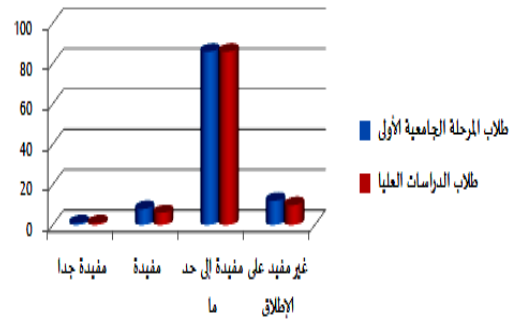

شكل رقم (٣٩)

مدى إفادة الطلاب من الموضوعات التي درسوها عن حقوق الملكية الفكرية

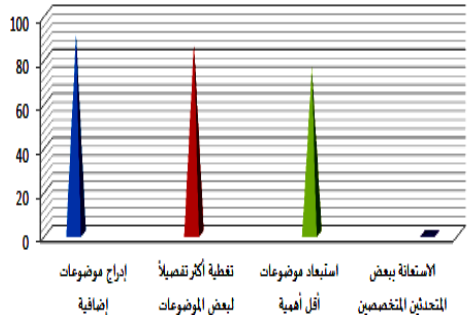

شكل رقم (٤٠)

الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحسين إيصال قضايا حقوق الملكية الفكرية من خلال المحتوى العلمي للمقررات الدراسية

جدول رقم (١٠) الوسائل التي سيعتمد عليها في تدريس الملكية الفكرية

المرحلة الجامعية الأولى مرحلة الدراسات العليا				
الوسائل التي يعتمد عليها في تدريس الملكية الفكرية	عدد الطلاب الإجمالي ٨٢	النسبة المئوية	عدد الطلاب الإجمالي ٢٧	النسبة المئوية
ورش العمل والدورات التدريبية	٧٩	%٩٦	٢٤	%٨٨
تخصيص محاضرات إضافية للحديث عن قضية بعينها	٧٥	%٩١	١٩	%٧٠
استضافة الهيئات المتخصصة للحديث عن دورهم في حماية الملكية الفكرية	٦١	%٧٤	١٢	%٤٤
استضافة أحد الخبراء لإلقاء محاضرات المقرر المعني بالملكية الفكرية	٥٢	%٦٣	٩	%٣٣

رأى الطلاب من وجهة نظرهم أنه ينبغي تنوع الوسائل التي يعتمد عليها في تدريس حقوق الملكية الفكرية، لتشمل في المرتبة الأولى تنظيم ورش العمل، والدورات التدريبية، أما تخصيص محاضرات إضافية للحديث عن قضية بعينها من القضايا المعنية بالملكية الفكرية، فاحتل المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة جاءت استضافة الهيئات المتخصصة للحديث عن دورهم في حماية حقوق الملكية الفكرية، وفي المرتبة الرابعة استضافة أحد الخبراء لإلقاء محاضرات المقرر المعني بحقوق الملكية الفكرية، وقد اتفق في هذا الرأي طلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا، وأكدوا أن تنظيم ورش العمل، والدورات التدريبية كل فصل دراسي

على الأقل سوف يعمل على نشر الوعي لدي الطلاب بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، وإكسابهم مهارات التعامل مع أي تعدٍّ يقع على حقوقهم، وخاصة أن الطلاب اتفقوا على أن المحتوى العلمي لبعض المقررات الدراسية التي دُرست لهم لا يسهم بشكل كافٍ فى نشر هذا الوعي.

اقترح طلاب المرحلة الجامعية الأولى بعض العوامل المساعدة التي تعمل على تفعيل تدريس المحتوى المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية في المقررات الدراسية، وكان أهمها تحقيق التواصل الفعّال بين أستاذ المادة والطلاب للوقوف على حالات التعدي التي يتعرضون لها وكيفية مواجهتها ليجيب عنها (٨٢ طالبًا) بنسبة (٩١%)، كما أُكد على ضرورة التركيز على دراسة مواد قانون الملكية الفكرية المصري والتوعية بها بالشكل الكافي ليجيب عنها (٧٨ طالبًا) بنسبة (٨٦%)، أما تنوع المحتوى العلمي الذي يُقدم وتحديثه ليواكب قضايا العصر، ودعمه بمشروع تطبيقي فأجاب عنهما (٧٣ طالبًا) بنسبة (٨١%) ودعم (٦٩ طالبًا) فكرة العمل على رصد الجهات المعنية بتطبيق الحماية لحقوق الملكية الفكرية وكيفية التواصل معها لتمثل نسبة (٧٦%).

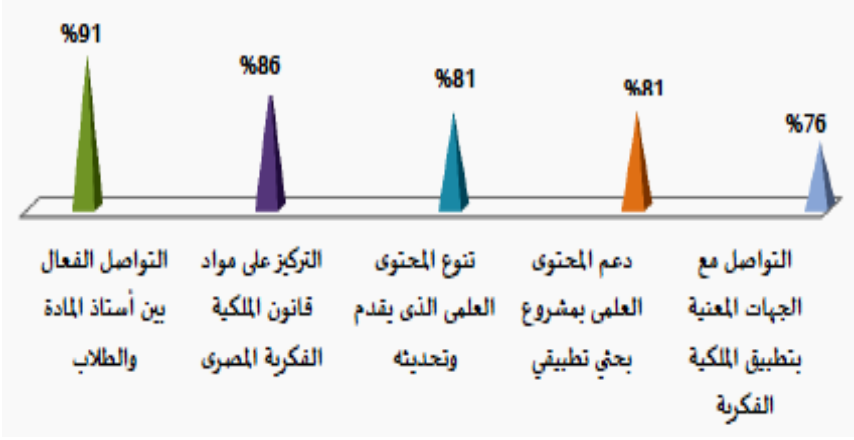

أهم المقترحات التي يقدمها طلاب المرحلة الجامعية الأولى لتفعيل تدريس حماية حقوق الملكية الفكرية في المقررات الدراسية

أما طلاب الدراسات العليا فكانت إجاباتهم حول أهم المقترحات اللازمة لتفعيل تدريس حقوق الملكية الفكرية في المقررات الدراسية تختلف عن إجابات طلاب المرحلة الجامعية الأولى، حيث كانت تتمثل في تنوع المحتوى العلمي الذي يُقدم وتحديثه ليواكب قضايا العصر الحالي

ليجيب عنها (٢٧ طالبًا) بنسبة (٩٣%)، ووافق (٢٤ طالبًا) على ضرورة دعم المحتوى العلمي الذي يُدرس بمشروع تطبيقي ليمثلوا نسبة (٨٨%)، أما تحقيق التواصل الفعال بين أستاذ المادة والطلاب للوقوف على حالات التعدي التي يتعرضون لها والعمل على اكتشافها، والتركيز على دراسة مواد قانون الملكية الفكرية المصري فأجاب عنهما (٢٢ طالبًا) بنسبة (٧٥%).(*)

شكل رقم (٤٢)

أهم المقترحات التي يقدمها طلاب الدراسات العليا لتفعيل تدريس حماية حقوق الملكية الفكرية في المقررات الدراسية

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

١- تعد حماية حقوق الملكية الفكرية من أهم القضايا التي تهم المجتمع الأكاديمي، ومع ذلك؛ فإن إنشاء ثقافة الملكية الفكرية على مستوى المؤسسات التعليمية يعتمد على مستوى الوعي بأهمية تقييم الأفكار الإبداعية على مستوى الدولة.

٢- أكدت الدراسات العلمية أن هناك ضعفاً في مستوى الثقافة العامة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعات؛ فجميع القضايا التي أثيرت حول هذا الموضوع كانت تعريفات مبدئية عن هذه الحقوق، بما في ذلك تدريب الموارد

(*) أكد طلاب المرحلتين أنهم يفضلون الدمج بين الوسائل السابقة، وبين إفراد مقرر دراسي لحقوق الملكية الفكرية يُدرس من وجهة نظر تخصص المكتبات والمعلومات، ويعالج الكثير من القضايا القانونية والتشريعية المرتبطة بالتخصص مثل: الخصوصية، وحق تداول المعلومات وغيرها... إلخ، حتى يستطيعوا الربط بين ما دُرس وبين الواقع الفعلي لبعض المشكلات التي تواجههم بعد اتجاههم لسوق العمل، والتعامل المباشر مع بعض المنظمات المعنية بهذه القضايا الهامة .

البشرية لمواجهة هذه القضية داخل الجامعات.

٣- أكدت المنظمات الدولية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنه حتى وقتنا هذا لم تُدرس الملكية الفكرية في العديد من البلدان كتخصص مستقل في معظم البرامج الدراسية، وما زال يرتبط تدريسها ارتباطًا وثيقًا بدراسة القانون بشكل عام، وذلك على الرغم من ارتباط هذا الموضوع بالعديد من المجالات المعرفية الأخرى.

٤- تدريس حقوق الملكية الفكرية في المؤسسات العلمية والبحثية يعمل على تطوير أداء المؤسسات العلمية، ويحفز الباحثين على تقديم وتنفيذ الأفكار الإبداعية، ويُعرف بآلية الإجراءات التي يجب اتباعها لغايات تسجيل حقوق الملكية الفكرية.

٥- يغلب الطابع النظري على تدريس الموضوعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ولذلك كان من الصعب على الطلاب تقبله بسهولة. فطرق التدريس المتبعة تقليدية للغاية وما يزال إسهام المحاضرين أكبر بكثير من إسهام الدارسين.

٦- صعوبة تحديث البرامج الدراسية الخاصة بالملكية الفكرية لمواكبة التغيرات التي تحدث في قوانينها والقضايا التكنولوجية المتربطة بها.

٧- أغلب المنظمات الدولية اهتمت اهتمامًا ملحوظًا بتنوع الوسائل التي تعتمد عليها في زيادة الوعي بأهمية تدريس حقوق الملكية الفكرية ونشر ثقافة تدريسها في المؤسسات الأكاديمية.

٨- محدودية المصادر التي يُعتمد عليها في التدريس والاعتماد الأكبر يكون على المصادر العربية أكثر من المصادر الإنجليزية.

٩- وجود مقرر دراسي لحقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات سوف يدعم بكل تأكيد نشر الوعي بحماية حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات المهنة؛ فهي تعد من العوامل الأساسية في القضايا الأخلاقية المتصلة بتخصص المكتبات والمعلومات، ولها أهمية كبرى في تكوين الفكر المعرفي لأخصائي لمكتبة الذي يتعامل تعاملاً مباشرًا مع مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية.

١٠- أظهرت بعض الدراسات الأجنبية رغبة الطلاب في بعض الجامعات الأجنبية في دراسة مقرر مستقل عن الملكية الفكرية، حيث إنهم أكدوا أن الوقت المحدد لدراسة كافة جوانب الملكية الفكرية محدود في البرامج الإكاديمية التي يدرسونها، وهذا لا يتناسب على الإطلاق مع الكثير من قضايا الانتحال والسرقات العلمية التي أصبحت طرق معالجتها ذات أهمية بالغة ومتزايدة في المؤسسات التعليمية.

١١- الكثير من الهيئات الأكاديمية الأجنبية أعطت لمقرر حقوق الملكية الفكرية الأهمية التي يستحقها واعتبرته جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية في الجامعات، كذلك يتم تنفيذ عدد كبير من البرامج في هذا المجال سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو في مرحلة الدراسات العليا.

١٢- التقديرات الأولية التي أصدرتها أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية تشير إلى أن هناك نحو ٧٠٠ جامعة تقدم معلومات عن حقوق الملكية الفكرية سواء من خلال مقرر دراسي منفصل أو من خلال عدد من المقررات الدراسية لموضوعات أخرى، إلا أن الدراسة التي أعدتها المنظمة قد أشارت إلى أن معظم هذه المقررات يتم تدريسها في كليات الحقوق وتكون دراستها ضمن مقررات اختيارية وليست إجبارية .

١٣- أغلب المقررات الدراسية المعنية بالملكية الفكرية في الجامعات الأجنبية قدمت معلومات أولية للمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، لكن هناك بعض الدول قد قدمت مقررات ذات مستوى أكثر تخصصًا وشمولية في معالجتها لتدريس الملكية الفكرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في برامج الماجستير، وفي فرنسا تم تقديم برامج إلزامية في كليات العلوم والتكنولوجيا لدراسة الملكية الفكرية.

١٤- تدريس حقوق الملكية الفكرية في أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات في الجامعات الأجنبية ارتبط بمرحلة الدراسات العليا عن المرحلة الجامعية الأولى، كما أن فكرة وجود مقرر دراسي منفصل للملكية الفكرية ما زالت غائبة عن الأذهان، حيث يندر وجود مقرر مستقل عنها إلا في بعض الجامعات منها جامعة إلينوى، وكلية جنوب إيداهو، وجامعة سيليسيا.

١٥- تناولت أغلب الجامعات الأجنبية التي لم تفرد مقررًا دراسيًّا مستقلاً لتدريس حقوق الملكية الفكرية من خلال المقررات الدراسية المتعلقة بالمفاهيم الأرشيفية، والمكتبات الرقمية، وأخلاقيات المعلومات، والحرية الفكرية، والمكتبات والمجتمع، وخدمات المعلومات والإنترنت، ومقدمة في التعليم على الخط المباشر، وأخلاقيات الإعلام الرقمي، ومقدمة في سياسة المعلومات.

١٦- تنوعت الوسائل التعليمية التي اعتمدت عليها الدول الأجنبية وخاصة الأوربية لتحرز تقدمًا هائلاً في تدريس حقوق الملكية الفكرية، ما بين السيمنارات، والمحاضرات، وورش العمل، والدورات التدريبية، وتوزيع الكتيبات التي تتضمن

قواعد تنظيم التعامل القانوني والتشريعي مع الجوانب المختلفة لدراسة حقوق الملكية الفكرية.

١٧- اهتمت أقسام المكتبات والمعلومات العربية بتدريس الملكية الفكرية ضمن بعض المقررات الدراسية التي تقدمها مثل قسم علوم المعلومات بجامعة الملك سعود الذي قدم مقررًا عن مؤسسات المعلومات وتشريعاتها، وقسم المكتبات بكلية العلوم التربوية الجامعة الأردنية درس مقررًا يتضمن القضايا الأخلاقية في ظل عصر تقنيات المعلومات، وقسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الملك عبد العزيز يقوم بتدريس مقرر النشر الإلكتروني.

١٨- ينتهج قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة نفس نهج أقسام المكتبات في الدول الأجنبية في تدريس حقوق الملكية الفكرية، حيث إنه لا يقدم مقررًا مستقلاً لدراسة لها، وإنما تُدرس من خلال عدد من المقررات الدراسية التي تُقدم في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، ولكن تدريسها على مستوى الدراسات العليا هو الأغلب، حيث توافرت في بعض المقررات التي تتشابه مع ما يُقدم في الخارج مثل النشر الإلكتروني، ومجتمع المعلومات، وأخلاقيات المعلومات، وتشريعات المعلومات.

١٩- احتلت المقررات الدراسية المرتبة الأولى كمصدر للسمع عن مصطلح حقوق الملكية الفكرية بنسبة (٧١%) في المرحلة الجامعية الأولى ونسبة (٨٣%) في مرحلة الدراسات العليا، وهو ما يؤكد على أهمية توافر مقرر دراسي عن هذه القضية الهامة؛ ليعكس رؤية أكثر عمقًا للقضايا المرتبطة بها لتعد الوسيلة الأعم والأشمل لوعي الطلاب بمفهوم حقوق الملكية الفكرية وقضاياها المعاصرة.

٢٠- كان لدي الطلاب إلمام بمفهوم الملكية الفكرية لتبلغ نسبتهم (٥٣%) في المرحلة الجامعية الأولى و(٦٨%) في مرحلة الدراسات العليا ليؤكدوا على أن لديهم بالفعل تعريفًا واضحًا لمفهوم الملكية الفكرية، وهو ما انعكس بدوره على عمق معالجة المفاهيم المرتبطة بها في المقررات الدراسية التي درسها الطلاب، حيث اتفقت مع إجاباتهم لتكون في مرحلة الدراسات العليا بنسبة أكبر من المرحلة الجامعية الأولى، وهو ما يؤكد على عمق معالجة المفاهيم في مقررات الدراسات العليا.

٢١- كان لدي طلاب الدراسات العليا رؤية أكثر وضوحًا بالمجالات الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية ليقروا بالمؤلفات الأدبية والعلمية، وبراءات الاختراع، وبرامج

الكمبيوتر وقواعد البيانات، والمؤلفات الفنية، والأعمال الفنية، والعلامات التجارية، والاسم التجارى والنماذج الصناعية، والأصناف النباتية أما طلاب المرحلة الجامعية الأولى فلم يتعرفوا على بعض هذه المجالات مثل الأصناف النباتية والنماذج الصناعية والمعلومات غير المفصح عنها.

٢٢- اختلاف معالجة الطلاب لأهم الأسباب التي تسهم في ارتكاب ممارسات تعدٍّ على حقوق الملكية الفكرية تعكس مدى رؤيتهم لأهمية توافر الدعم القانوني والوعي المجتمعي لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ القوانين المرتبطة بها، فكان في المرحلة الجامعية الأولى عدم الوعي بعدم قانونية هذه الأفعال في المرتبة الأولى بنسبة (٧٦%)، أما في مرحلة الدراسات العليا فكان عدم وجود قانون يجرم هذه الأفعال غير القانونية، والاستفادة من هذه الأعمال في الدراسة هي الأهم بنسبة (٩٢%).

٢٣- اتفقت آراء طلاب المرحلتين على أن عدم الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية يؤدي إلى تدهور الإبداع والابتكار، وتدهور الاهتمام بالإنتاج الفكري وصناعة النشر، كما أكد طلاب مرحلة الدراسات العليا على ضياع حقوق الناشرين والحقوق المعنوية والمالية للمؤلفين.

٢٤- أجمع طلاب المرحلتين على أن حماية حقوق الملكية الفكرية من الحقوق التي ينبغي أن تُحمى بواسطة القانون، وأن تُدرج ضمن مواد الدستور المصري لأهميتها للمواطن المصري.

٢٥- تنوعت المقررات الدراسية التي أجمع طلاب المرحلتين على أنها تناولت القضايا المعنية بحقوق الملكية الفكرية مثل سلوك البحث عن المعلومات، اقتصاديات المعرفة، مجتمع المعرفة، النشر الإلكتروني في مرحلة الدراسات العليا، أما في مرحلة الليسانس فكانت اقتصاديات المعرفة، والنشر الإلكتروني، الإنترنت وتطبيقاتها، تشريعات المكتبات والمعلومات.

٢٦- أغلب المقررات الدراسية التي عالجت القضايا المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا لم تتناول إلا التعريفات المرتبطة بالملكية الفكرية؛ فقد قدمت إطارًا تعريفيًّا فقط للمصطلح وكانت طرق المعالجة سطحية في باقي العناوين التي دُرست فلم تتطرق المقررات الدراسية لبعض القضايا الهامة مثل تطبيقات الملكية الفكرية في الدول الأجنبية والعربية والقوانين المرتبطة بها، كما لم تتناول الاتفاقيات والمواثيق

المعنية بحقوق الملكية الفكرية، والجهات التنظيمية المسئولة عن حمايتها في مصر.

٢٧- معالجة المقررات الدراسية لحقوق الملكية الفكرية كانت أكثر عمقًا في مرحلة الدراسات العليا، حيث درس الطلاب حقوق الملكية الفكرية وتطبيقاتها في البيئة الرقمية، وبعض الموضوعات المتعلقة بتطبيقات القوانين المتربطة بها في الدول الأجنبية والعربية.

٢٨- أقر الطلاب بأن دراسة حقوق الملكية الفكرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتخصص المكتبات والمعلومات حيث إن دراسة الملكية الفكرية ذات صلة وثيقة للغاية بالتخصص؛ ليرى الطلاب من وجهة نظرهم أن هناك تأثيرًا مباشرًا لدراسة الملكية الفكرية على تأهيلهم للعمل في مهنة المكتبات والمعلومات، فهذه الدراسة سوف تساعد بالفعل على رفع كفاءة وفاعلية الخدمات التي يقدمونها كمتخصصين في هذا المجال وذلك من خلال الواقع العملي واندماجهم في سوق العمل.

٢٩- أكد الطلاب على عدم دعم المحتوى العلمي للجهات غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الملكية الفكرية، وإن كان قد أُشير إلى بعض المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ولكن لم يدرسوا أية تفاصيل تتعلق بطبيعة المهام التي تنفذها على الرغم من الدور الهام لهذه المنظمات على المستوى الدولي في تفعيل الحماية لحقوق الملكية الفكرية ودمجها في المقررات الدراسية على مستوى الجامعات والأقسام الأكاديمية بها.

٣٠- قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة لم يسهم في نشر ثقافة الوعي بحقوق الملكية الفكرية من خلال المادة العلمية التي درسها الطلاب في عدد من المقررات الدراسية؛ فلم يقم القسم بتنظيم أي دورات تدريبية، أو ورش عمل، أو الاستعانة بأحد الخبراء المتخصصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

ثانيًا : التوصيات

١- ضرورة دعم تدريس حقوق الملكية الفكرية في برامج الدراسات العليا لمساعدة الباحثين في اختيار الموضوعات البحثية وفق أسس علمية وإعداد أبحاثهم من خلال المنهج العلمي الذي يتيح لها أن تحقق الأهداف المأمولة منها، ولا ينبغي أن يقتصر الأمر على برامج الماجستير والدكتوراه بل ضرورة إيجاد دبلوم متخصص في مجال الملكية الفكرية.

٢- تعليم الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية يجب أن يكون متخصصًا يستهدف حماية الملكية الفكرية والحقوق الناجمة عنها والمتصلة بها في مجال الدراسة متى كان ذلك مرتبطًا بالمنهج الدراسي ولازمًا له.

٣- يستوجب العمل على تدريس مقرر حقوق الملكية الفكرية كمقرر مستقل لغرس روح احترام خصوصيات الملكية الفكرية، وتحفيز الطلاب على الإبداع والابتكار، والعمل على تنمية حماية إبداعاتهم في جميع المجالات، والتزود بمعرفة القوانين التي تحميها.

٤- تطوير كفاءة القائمين على تدريس حقوق الملكية الفكرية وإلمامهم بالتطورات التكنولوجية، وتوفير الدعم المالي اللازم في الجامعات لتطبيق وتطوير البرامج الدراسية الملائمة، وتوفير المواد التعليمية اللازمة لتدريسها وتبادل الخبرات بين الجامعات المختلفة.

٥- أهمية نشر ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية، من خلال التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالملكية الفكرية للتدريب وإعداد ورش العمل المناسبة، ونشر الثقافة على المواقع الإلكترونية العالمية والتوعية المجتمعية بالموضوع من خلال المنظمات الحقوقية.

٦- ضرورة العمل على تنوع الموضوعات المعنية بالقضايا المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية والتي يتم تقديمها في المقررات الدراسية للطلاب، بحيث لا تقتصر على تقديم بعض التعريفات المرتبطة بالملكية الفكرية وقوانينها فقط، وإنما ينبغي تقديم بعض الموضوعات الهامة مثل الملكية الفكرية وتطبيقاتها في البيئة الرقمية، الاستخدام العادل وتأثيره على الملكية الفكرية، تطبيقات الملكية الفكرية في الدول الأجنبية والعربية وقوانينها، قانون الملكية الفكرية المصري.

٧- تفعيل تدريس مقرر حقوق الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية الأولى، فالمعرفة المبكرة بالقضايا الهامة المرتبطة بهذه الحقوق سوف تسهم في زيادة الوعي بأهمية حمايتها وتقليل نسبة الأخطاء والجرائم التي يمكن أن ترتكب دون معرفة مسبقة بها، حيث تزيد من الوعى بالجوانب القانونية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

٨- ينبغي أن يتناول المقرر الدراسي الذي يعالج قضايا حماية حقوق الملكية الفكرية بعض التجارب الفعلية لحالات التعدي التي يتعرض لها بعض الأفراد، وأهم الممارسات التي تعد انتهاكًا للملكية الفكرية، والإجراءات التي يتم اللجوء إليها

لمواجهة هذه الاعتداءات.

٩- ضرورة دمج دور المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الملكية الفكرية في المقررات الدراسية على مستوى الجامعات والأقسام الأكاديمية للدور الهام والبارز لهذه المنظمات على المستوى الدولي والإقليمي والوطني في تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية.

١٠- ضرورة مساهمة قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بجامعة القاهرة في نشر ثقافة الوعي بحقوق الملكية الفكرية من خلال المادة العلمية التي تمت دراستها في عدد من المقررات من خلال تنظيم دورات تدريبية، وورش عمل، أو الاستعانة بأحد الخبراء المتخصصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية فيجب تنويع طرق وأساليب التدريس، وألا يغلب عليها طابع المحاضرات النظرية، كما ينبغي تنويع المصادر التي يعتمد عليها المحاضر وألا تقتصر على المصادر العربية فقط.

١١- ضرورة التركيز على دراسة مواد قانون الملكية الفكرية المصري والتوعية بها بشكل كافٍ، وتنوع المحتوى العلمي الذي يُقدم وتحديثه ليواكب قضايا العصر، ودعمه بمشروع تطبيقي، والعمل على رصد الجهات المعنية بتطبيق الملكية الفكرية وكيفية التواصل معها.

١٢- تحديث التوصيفات الخاصة بالمقررات الدراسية لتشمل معالجة كافة موضوعات الملكية الفكرية.

١٣- ينبغي الربط بين تدريس الملكية الفكرية، وبين تخريج اختصاصي مكتبات قادر على التكيف مع متطلبات مجتمع المعرفة بمكوناته المختلفة، وتطوراته التكنولوجية المتلاحقة.

قائمة المصادر

قائمة المصادر العربية

١- إسماعيل، إلهام & محمد، ماجدة (٢٠١٠) .دليل حقوق الملكية الفكرية " معيار المصداقية والأخلاقيات" وحدة ضمان الجودة. حلوان : كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان . ص ٣٣.

٢- حافظ، سرفيناز أحمد (٢٠١٠). بين حماية حقوق الملكية الفكرية والاستخدام العادل فى المكتبات : دراسة تطبيقية على بعض المكتبات السعودية. الرياض: المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية. ص ١٦٧-٢٥٨.

٣- جميعي، حسن. (٢٠٠٤). أهمية التدريس والتدريب فى مجال الملكية الفكرية فى الجامعات. في ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسؤولين الحكوميين. جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية . ١٢ ص .

٤- حجازي، محمد. (٢٠٠٧). الملكية الفكرية ومجتمع المعلومات. القاهرة : هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات. استرجعت من : http://ecipit.org.eg/arabic/pdf/Research_2.pdf>

٥- شاهين، شريف كامل. (٢٠١٣). الملكية الفكرية وحرية الوصول: التزام وحق ... مفهوم تروج له المكتبات في البيئة الرقمية أو دور المكتبات في ترسيخ مفهوم الملكية الفكرية في العصر الرقمي. معد خصيصًا لجائزة الشارقة للأدب المكتبى الدورة الرابعة عشرة ٢٠١٢/٢٠١٣: دائرة الثقافة والإعلام: إدارة الجوائز الثقافية وموضوعها " المكتبات ودورها في ترسيخ المفهوم : حماية حقوق الملكية الفكرية في الجيل الجديد من نظم المعلومات".٢٥ ص

٦- شاهين، شريف كامل. (٢٠١١). الملكية الفكرية في بيئة التعلم الإلكتروني : نحو مبادرة للإتاحة المجانية للكتب الدراسية Open Textbooksفي الجامعات المصرية على شبكة الإنترنت: جامعة القاهرة نموذجًا. .Cybrarians Journal ع ٢٧ استرجعت من : <http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&605:open-textbooks&catid=253:2011-11-28-21-19-37&Itemid=87>

٧- شلبي، إلهام إسماعيل. (٢٠١٠) . دليل حقوق الملكية الفكرية . حلوان : جامعة حلوان . استرجعت من <http://www.helwan.edu.eg/pequality/adella/thinking.pdf>:

٨- عبد الله، يوسف عيسى . (٢٠٠٨) . حقوق الملكية الفكرية والأوعية الإلكترونية . المعلوماتية ،ع ٢٢ . ص ١٢-١٤ .استرجعت من :
http://search.mandumah.com/Record/30489>

٩- عبد الهادى، زين . (يوليو ٢٠٠٩) . حقوق الملكية الفكرية وأشكال إتاحة الأوعية الرقمية في المواقع والمكتبات الرقمية العربية على شبكة الإنترنت: دراسة مسحية استكشافية. مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات. ع ٢ . ص ٢١-٥٢.

١٠- عبد الهادي، محمد فتحي. (٢٠١٢) . مجتمع المعلومات والمعرفة كمجال للدراسة في أقسام دراسات المعلومات العربية: دراسة ميدانية . قطر .المؤتمر الـ٢٣ للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠١٢) .

١١- العلواني، سالم محمد سليم .(٢٠١١) . رؤية مقترحة لحماية حقوق الملكية الفكرية للتعليم عن بعد بالمملكة العربية السعودية على ضوء خبرات وتجارب بعض الدول. (رسالة دكتوراه غير منشورة). السعودية. كلية أصول التربية. استرجعت من:
<http://eli.elc.edu.sa/2011/files/%20%84%D9%88%D9%86%D9%89.pdf>

١٢- كروم، عفاف مصطفى. (٢٠١٦). حقوق الملكية الفكرية بالمكتبات الرقمية: تشريعات سودانية. مجلة آداب النيلين. مج ٢، ع ٣. ص ١-٢٥. استرجعت من:
<http://search.mandumah.com/Record/751537>

١٣- المنظمة العالمية للملكية الفكرية. (٢٠١١). التعريفات المرتبطة بالملكية الفكرية. جنيف: المنظمة. استرجعت من:
<http://www.wipo.int/edocs/ar/wipo_pub_450.pdf>

١٤- المنوفي، جيهان عبد الغفار. (ديسمبر ٢٠١٢). آليات تطبيق حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعى والبحوث الزراعية. Journal of Agricultural Economics and Social Sciences Mansoura University. ع ٣ .

١٥- هند، علوي . (مارس – يونيو ٢٠٠٩). حماية الخصوصية والملكية الفكرية في البيئة الرقمية من خلال منظور الأساتذة الجامعيين: أساتذة جامعة منتوري نموذجًا. رسالة المكتبة. س٤٤، ع ١، ٢. ص ٨٧ – ١٠٢.

قائمة المصادرالأجنبية :

1- Allman, Larry, sinjela, mpazi & takagi, yo. (2012). Recent Trends and

Challenges in Teaching Intellectual Property. Cambridge: Cambridge University Press. Retrieved from : <https://doi.org/10.1017/CBO9781139168687>

2- Amorim-Borher et al. (2007). Ensino e Pesquisa em Propriedade Intellectual no Brasil, Revista Brasileira de Inovação, Rio de Janeiro (RJ), v. 6, (2), p.281-310, Jul./dez. 2007.

3- Broido, j., Camp, j., Zilinski, lisa , Smith,T. & Valentin ,R.(January 2007) . Intellectual Property in Library Schools: A Proposal. Florida: Florida State University. Retrieved from : <http://repository.cmu.edu/cgi/.cgi?article=1149&context=lib_science>

4- CEIPI, Centre for International Intellectual Property Studies.(2015) CEIPI Courses Leading to Diplomas :The CEIPI Proposes Four Diplomas in Intellectual Property . France: The University of Strasbourg. Retrieved from : <http://www.ceipi.edu/index.php?id=10096&L=2>

5- Chikowore, Martha. (2015) .Education and Training Programs and IP Teaching Materials on WIPO Website LLM Program. Geneva: Wipo Academy. Retrieved from : <https://welc.wipo.int/LLM_TURIN.pdf>

6- Dabovic, Jadranka. (2010).Teaching Intellectual Property at Law Schools in the Republic of Macedonia . Anastasovska, PhD Ass. Neda Zdraveva : Faculty of Law Iustinianus Primus . Retrieval From : <http://www.zis.gov.rs/upload/2010_teaching_ip_law_macedonia.pdf>

7- Dalmarco , et al. (2011). Universities' Intellectual Property: Path for Innovation or Patent Competition? .Journal of Technology Management & Innovation, Santiago, v. 6 (3), p. 160-170.

8- European Commission. Directorate-General XXII, Education, Training, and Youth. (1998) . Intellectual property : Guidelines For Promoters of Training Projects . Luxembourg : Office for Official Publications of the European Communities ; Lanham, Md. Retrieved from : <http://www.worldcat.org/title/oclc/38863643&referer=brief_results>

9- European Intellectual Property Institutes Network (EIPTN) .(2007) .EIPTN Aims. Europe **:** EIPTN . Retrieved from : <http://eiptn.org/contact/>

10- European Intellectual Property Institutes Network (EIPIN). (2015) .The Innovation Society and Intellectual Property. Europe: EIPTN. Retrieved from : <http://www.eipin.org/bilder/team-reports/2015_team1.pdf>

11- Flores ,Alejandro.(2011) Promoting IP Teaching in Universities . Istanbul : European Patent Office . Retrieved from : <http://www.teknolojitransferi.gov.tr/resources/temp/481A624E-C0AF-4DBF-8C86-4A8C99CE709B6D52FA5E9374DB75BF18 >

12- Geiger ,Christophe.(2013) .Constructing European Intellectual Property Achievements and New Perspectives. Europe: European Intellectual Property Institutes Network series . Retrieved from : <http://www.e-elgar.com/constructing-european-intellectual-property?>

13- Gimenez ,Ana .Maria Nunes , Bonacelli, Maria Beatriz Machadoand and Carneiro ,Ana Maria ,(November 23,2012) . The Challenges of Teaching and Training in Intellectual Property . Journal of Technology Management & Innovation ,7 (4) ,177 . Retrieved from : <http://www.jotmi.org/index.php/GT/article/view/cas44>

14- Goodger ,Ben .(September/October 2013)Teaching IP Strategy. Intellectual Asset Management. Retrieved from : <http://www.iam-3a%2f%2fwww.iam-f61%2fColumns%2fTeaching-IP-strategy>

15- The Intellectual Property Awareness Network.(2015) Realizing the Value of Intellectual Property. London :The Intellectual Property Awareness Network. Retrieved from : <http://www.ipaware.net>

16- Joint, N. (2006) .Teaching Intellectual Property Rights as Part of the Information Syllabus. Library Review, 55 (6). pp. 330-336.

17- Jones ,Patricia .(Jun 20, 2014) . Realizing the Value of Your Intellectual Property . Manchester : Ebabusiness.co.uk . Retrieved from : <http://ebabusiness.co.uk/realising-value-your-intellectual-property/>

18- Larry Allman, Mpazi Sinjela & Yo Takagi .(2008). Recent Trends and Challenges in Teaching Intellectual Property, in Teaching OF Intellectual Property : Principles And Methods . Geneva : Wipo . Retrieved from : <http://www.wipo.int/dcea/en/pdf/tool_7.pdf >

19- National Union of Students for the IP Awareness, Network and the Intellectual Property Office. (0ctober 2012) .Student Attitudes towards Intellectual Property. United States: National Union of Students for the IP Awareness, Network and the Intellectual Property Office. Retrieved from : <https://www.nus.org.uk/12238/IP%20report.pdf>

20- Oddo, Giovanna. (April 26 ,2011)The Importance of IP Teaching and

Research Networks .Geneva: Unit Manager Academia . Retrieved from : <http://www.wipo.int/edocs/mdocs/academy/.pdf >

21- School of Library and Information Studies (2015) . Course Description Tulsa :School of Library and Information Studies ,The University of Oklahoma . Retrieved from : <http://slis.ou.edu/programs>

22- Soetendorp, Ruth . (December ,2014). IPAN : Improving IP Awareness and Understanding in the UK. United States : Intellectual Property Awareness Network. Retrieved from : http://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2014/06/article_0007.html

23- Soetendorp, R. (2008). Teaching of Intellectual Property: Principles and Methods. New York : Cambridge University Press . Retrieved from : <http://www.jotmi.org/index.php/GT/article/view/1038>

24- The University of Illinois Graduate ,School of Library and Information Science (GSLIS).(2015). Full Catalog. School of Library and Information Science, The University of Illinois Graduate . Retrieved from : <https://ischool.illinois.edu/academics/courses/catalog>

25- WIPO. The Department for Transition and Developed Countries . (2012).Teaching Intellectual Property (IP) in Countries in Transition . Geneva : WIPO, The Department for Transition and Developed Countries. Retrieved from : <http://www.wipo.int/pdf/tool_7.pdf >

26- World Intellectual Property Organization(WIPO) .(2012).Intellectual Property Teaching in Countries in Transition : IP Teaching Study. Geneva : WIPO . Retrieved from : <http://www.wipo.int/export/sites/www/dcea/en/pdf/tool_7.pdf>

27- Yu, Peter. K.(2008). Teaching International Intellectual Property Law. St. Louis University Law Journal, Vol. 52. Available at SSRN : <http://ssrn.com/abstract=1000783>

جامعة القاهرة

كلية الآداب

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات

شعبة تقنية المعلومات

استبيان خاص بدراسة حقوق الملكية الفكرية في أقسام المكتبات والمعلومات العربية : قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات جامعة القاهرة نموذجًا

إعداد

د. نرمين عبد القادر إمبابي

مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب

جامعة القاهرة

القاهرة

2016

أولاً - بيانات تعريفية عن الطالب :

١/١ الاسم (اختياريًّا) .....

٢/١ النوع ذكر (....) أنثى (....)

٣/١ السنة الدراسية طالب بالمرحلة الجامعية الأولى (....)

طالب بمرحلة الدراسات العليا (....)

١/٣/١ التخصص أو الشعبة (.....)

٤/١ معدل استخدامك لشبكة الإنترنت

- يوميًا (....) – استخدام أكثر من يوم في الأسبوع (....)

– على فترات متباعدة (....) – عند الحاجة (....)

ثانيًا - مدى الوعى بالمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية :

١/٢ – هل سمعت عن مصطلح الملكية الفكرية من قبل؟

نعم (....) لا (....)

١/١/٢ إذا كانت إجابتك بنعم فمصدر السمع أو المعرفة هو :

- الإذاعة أو التليفزيون (....) – شبكة الإنترنت (....)
- الصحف والدوريات (....) – برامج تدريبية وورش عمل (....)
- مقرر دراسي (....) – الحديث مع الأساتذة المتخصصين (....)
- أخرى (تذكر) .....(....)

٢/٢ – هل لديك تعريف واضح عن مفهوم الملكية الفكرية؟

نعم (....) لا (....)

إذا كانت الإجابة بنعم، فمفهومك للملكية الفكرية هو:

.....

.....

.....

٣/٢ – هل يشمل هذا المفهوم الجوانب المختلفة لحقوق الملكية الفكرية ؟

- الملكية الأدبية والفنية (....) – الملكية الصناعية (....) – كلاهما (....)

٤/٢ – المجالات الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية التي تعرفها ؟

- المؤلفات الأدبية والعلمية (....) – برامج الكمبيوتر (....)
- قواعد البيانات (....) – المؤلفات الفنية (أغاني – أفلام) (....)
- الأعمال الفنية (....) – العلامات التجارية (....)
- الاسم التجارى (....) – براءة الاختراع (....)
- النماذج الصناعية (....) – الأصناف النباتية (....)
- أخرى (تذكر) .....(....)

٥/٢ – هل يتضمن مفهومك للملكية الفكرية الجوانب المختلفة لحقوق المؤلف؟

- الحق الأدبي (....) – حق الأداء (....)
- حق التطويع (....) – حق الترجمة (....)

- الحق المالي (....) - أخرى (تذكر) .....(....)

٦/٢ - هل تعتقد أن انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتعدي عليها جريمة يعاقب عنها القانون؟

نعم (....) لا (....)

١/٦/٢ - إذا كانت الإجابة بنعم، فالحالات التي يعد فيها هذا التعدي جريمة؟

- تحقيق الربح المادي (....)
- وقوع خسائر مادية ومعنوية على صاحب الحق (....)
- السرقات العلمية (....)
- أخرى (تذكر) .....(....)

٢/٦/٢ إذا كانت الإجابة بلا فالحالات التي لا يعد فيها هذا الانتهاك جريمة ؟

- عندما تكون مجانية (....)
- عدم توافر إمكانية الشراء (....)
- احتياج البحث العلمي (....)

٧/٢ - ما أكثر أنواع مصادرالمعلومات التي يتم التعدي عليها ؟

- الروايات (....) - الكتب (....)
- الدوريات (....) - الرسائل العلمية (....)
- برامج الكمبيوتر (....) - الأبحاث العلمية (....)
- الأغاني والأفلام (....) - أخرى (تذكر) .....(....)

٨/٢ - هل سمعت من قبل عن مصطلح الاستخدام أو التعامل العادل؟

نعم (....) لا (....)

١/٨/٢ - إذا كانت إجابتك بنعم فمفهومك لمصطلح الاستخدام أو التعامل العادل هو؟

.....

.....

٢/٨/٢ - هل ترى من وجهة نظرك أن الاستخدام العادل يوازن بين حقوق المؤلفين والمستفيدين؟

نعم (....) لا (....)

٩/٢ - هل تعرضت من قبل لتعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بك؟

نعم (....) لا (....)

١٠/٢ - هل هناك اتجاه متزايد نحو ممارسات الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية؟

نعم (....) لا (....)

١١/٢ - ما أهم الأسباب التي تسهم في ارتكاب ممارسات تعدي على حقوق الملكية الفكرية ؟

- عدم وجود قانون يجرم هذه الأفعال غير القانونية (....)
- سهولة التعدي على حقوق الملكية الفكرية (....)
- عدم وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية (....)
- الاستفادة من هذه الأعمال في البحث والدراسة (....)
- عدم الوعي بعدم قانونية هذه الأفعال (....)
- عدم تنفيذ عقوبات على المخالفين (....)

ثالثًا : تطبيقات حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر

١/٣ – هل ترى أن حماية حقوق الملكية الفكرية من الحقوق التي ينبغي أن تُحمى بواسطة القانون والدستوى المصري لأهميتها للمواطن المصري؟

نعم (....) لا (....)

١/١/٣ – إذا كانت الإجابة بلا، فأهم الأسباب التي تجعلك تراها غير مهمة؟

- تقيد حرية الفرد في الحصول على المعلومات (....)
- حقوق الملكية الفكرية ليست من الحقوق الأساسية (....)
- عدم الوعي الكامل بهذه الحقوق (....)
- أخرى (تذكر) ..... (....)

٢/٣ – ما أهم الأضرار المترتبة على عدم الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية؟

– عدم ترسيخ ثقافة احترام القوانين (....) – ضياع حقوق الناشرين (....)
– ضياع الحقوق المعنوية والمادية للمؤلفين (....) – تدهور الإبداع والابتكار (....)
– تقييد الحريات (....) – خلق مجتمع فوضوي (....)
– تراجع الترتيب العالمي للدولة نتيجة عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية (....)
– تدهور الاهتمام بالإنتاج الفكرى وصناعة النشر (....)
– أخرى تذكر ..... (....)

٣/٣ – هل هناك أهمية لنشر ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية؟

نعم (....) لا (....)

٤/٣ – ما أساليب نشر ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية؟

– فرض القانون (....) – التوعية المجتمعية بالموضوع من خلال المنظمات الحقوقية (....)
– تضمين حقوق الملكية الفكرية ومجالاتها في المناهج التعليمية (....)
– التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالملكية الفكرية للتدريب وإعداد ورش العمل ونشر الثقافة على المواقع الإلكترونية العالمية (....)
– تنظيم المؤتمرات والندوات المتخصصة من قبل الأساتذة المتخصصين والخبراء لتوعية الأكاديميين بأهمية هذا الموضوع (....)
– التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (....)
– أخرى (تذكر)..... (....)

٥/٣ – هل تعتقد أن مصر تهتم بحماية حقوق الملكية الفكرية؟

نعم (....) لا (....)

١/٥/٣ – إذا كانت إجابتك بنعم فترى من وجهة نظرك أهم مظاهر الاهتمام تتمثل في؟

– وجود قوانين مفعلة (....) – وجود منظمات للتوعية بحقوق الملكية الفكرية (....)
– وجود المحاكم التي تعالج القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية (....)
– أخرى (تذكر) ..... (....)

٢/٥/٣- إذا كانت إجابتك بلا فمظاهر عدم الاهتمام تتمثل في؟
- عدم وجود قوانين (....) - عدم التوعية بشكل كافٍ (....)
- عدم وجود محاكم قضائية متخصصة في معالجة قضايا الملكية الفكرية (....)
- عدم ملاحقة المخالفين والمتعدين (....)
- عدم وجود منظمات داعمة لحماية الملكية الفكرية (....)
- أخرى (تذكر) ..... (....)

٦/٣ - هل تعلم أن هناك جهات في مصر مسئولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية ؟
نعم (....) لا (....)

١/٦/٣-إذا كانت إجابتك بنعم فهل ترى أن هناك تنسيق وتكامل في العمل بين هذه الجهات؟
نعم (....) لا (....)

٧/٣ - هل انضمت مصر للاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الملكية الفكرية ؟
نعم (....) لا (.....)

رابعًا: توافر مقرر دراسي عن الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات:

١/٤ - هل درست مقررًا دراسيًا حول أي من الموضوعات التالية :
- حقوق الملكية الفكرية (....) - النشر الإلكتروني والتقليدي (....)
- الاقتباس من المراجع العلمية (....) - القواعد الأخلاقية للنشر العلمي(....)
- سلوك البحث عن المعلومات (....) - البنية التشريعية لمجتمع المعلومات (....)
- لم أدرس أي مقررات (....)

٢/٤- في حالة دراستك لأي من الموضوعات السابقة هل تضمن المقرر الدراسي تغطية العناوين الآتية :
- التعريفات والمفاهيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (....)
- التطور التاريخي لمفهوم ونشأة الملكية الفكرية (....)
- تطبيقات الملكية الفكرية في الدول الأجنبية والعربية (....)
- قوانين الملكية الفكرية الأجنبية والعربية (....)
- الاستخدام العادل وتأثيره على حقوق الملكية الفكرية (....)
- قانون الملكية الفكرية المصري (....)
- الجهات التنظيمية المسئولة عن حماية الملكية الفكرية في مصر (....)
- الاتفاقيات والمواثيق المعنية بحقوق الملكية الفكرية (....)
- المحاكم الاقتصادية (....)
- الملكية الفكرية وتطبيقاتها في البيئة الرقمية (....)
- أخرى (تذكر) ..... (....)

٣/٤ - هل تفضل من وجهة نظرك دراسة الملكية الفكرية في مقررات المرحلة الجامعية الأولى أم دراستها في برامج الدراسات العليا ؟

(اذكر أهم أسبابك لاختيار المرحلة الدراسية التي تراها مناسبة من وجهة نظرك)

.....

.....

٤/٤ – هل تفضل من وجهة نظرك دراسة الملكية الفكرية في مقرر دراسي مستقل أم إدراجها ضمن بعض المقررات الدراسية الأخرى ؟

(اذكر أهم أسبابك لاختيار المقرر الدراسي المستقل أم إدراج الملكية الفكرية في مقررات دراسية أخرى والتى تراها مناسبة من وجهة نظرك)

.....

.....

.....

خامسًا : أهمية توافر مقرر دراسي عن الملكية الفكرية في تخصص المكتبات والمعلومات

٥/١– هل ترى من وجهة نظرك أن تضمين موضوع حقوق الملكية الفكرية في المقررات الدراسية الجامعية يعمل على تفعيل حمايتها في مجال البحث العلمى؟

نعم (....) لا (....)

٥/٢ – هل ينبغي أن تترسخ المفاهيم المرتبطة بحق الإنسان في الإبداع وما ارتبط به من حقوق من خلال المقررات الدراسية في الأقسام الأكاديمية بالجامعات؟

نعم (....) لا (....)

٥/٣– هل ترى أن تأهيل الدارسين لمعرفة حقوق الملكية الفكرية يحفزهم على الإبداع؟

نعم (....) لا (....)

٥/٤– هل ترى أن دراسة حقوق الملكية الفكرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمجال المكتبات والمعلومات؟

نعم (....) لا (....)

٥/٥– دراستك للملكية الفكرية قد تؤثرعلى مستقبلك المهني لأنها؟

– ذات صلة وثيقة للغاية (....) – ذات صلة إلى حد ما (....)

– لا صلة لها (....) – لا أعرف (....)

٥/٦ – هل ترى من وجهة نظرك أن هناك تأثيرًا لدراسة الملكية الفكرية على تأهيلك للعمل في مهنة المكتبات والمعلومات بحيث يعمل على رفع كفاءة و فاعلية الخدمات التي تقدمها كمتخصص ؟

نعم (....) لا (....)

٥/٦/١ – إذا كانت إجابتك بنعم فأهم خدمات وأنشطة المكتبات والمعلومات التي ترتبط بالملكية الفكرية وتؤثر على فاعليتها ؟

– إتاحة قواعد البيانات (....) – بناء وتنمية المقتنيات (....)

– الإعارة المتبادلة بين المكتبات (....) – التصوير (....)

– أخرى (تذكر) .....(....)

٥/٧ – هل تعتبر الملكية الفكرية من القضايا الأخلاقية التي ترتبط بمهنة المكتبات والمعلومات؟

نعم (....) لا (....)

٥/٧/١ – إذا كانت إجابتك بنعم فإن أهم القضايا الأخلاقية لمهنة المكتبات والمعلومات والتي

تؤثر تأثيرًا مباشرًا على حماية حقوق الملكية الفكرية؟
- إتاحة المعلومات للمستفيدين (....) - تحقيق التوازن بين حق المؤلف والمستفيد (....)
- دقة المعلومات (....) - الحفاظ على أمن وسرية المعلومات (....)
- تشجيع الإبداع والابتكار (....)
- تشجيع التداول الحر للمصادر والتراخيص المفتوحة وغيرها من وسائل إتاحة المعلومات بصورة عادلة واقتصادية التي تؤكد عليها حقوق الملكية الفكرية (....)

سادسًا : المحتوى العلمي الذي درسته عن الملكية الفكرية والقضايا المرتبطة به :

١/٦ – هل دعمت المادة الدراسية للمقرر الذي تناول حقوق الملكية الفكرية الأفكار الآتية؟
- دخولك واستخدامك عمل الآخرين بشكل قانوني في دراستك (....)
- فهم الآثار المترتبة على القيود المفروضة على حق المؤلف (....)
- فهم كيفية السماح بالاستغلال التجاري للأفكار بطريقة قانونية (....)
- فهم الآثار المترتبة على الإفصاح والسرية (....)

٢/٦- هل دعمت المادة الدراسية التي درستها عن حقوق الملكية الفكرية أهم الممارسات التي تعد انتهاكًا للملكية الفكرية؟
نعم (....) لا (....)

١/٢/٦ – إذا كانت الإجابة بنعم فاذكر أهم الممارسات التي درستها؟
.....
.....

٣/٦ – هل دعم المحتوى العلمي الذي درسته عن الملكية الفكرية طريقة معالجتك لأي اعتداء تتعرض له خاص بحقوقك الأدبية أو المالية؟
نعم (....) لا (....)

٤/٦- أوضح المحتوى العلمي لمقرر الملكية الفكرية الإجراء الذي يتم اللجوء إليه عند الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بك من خلال:
- تقديم شكاوى لجهة العمل (....) - اللجوء للقضاء " المحكمة الاقتصادية " (....)
- التصالح (....) - لم يتم تحديد أى إجراء (....)

٥/٦- هل تناول المقرر الدراسي الذي درسته الجهات الحكومية المسئولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية؟
نعم (....) لا (....)

١/٥/٦ إذا كانت الإجابة بنعم فأهم هذه الجهات ؟
- وزارة الداخلية (....) - وزارة الاتصالات (....)
- وزارة الثقافة (....) - وزارة الإعلام (....)
- أخرى (تذكر) .....(....)

٦/٦ – هل تناولت المادة الدراسية التي درستها عن حقوق الملكية الفكرية مدى التزام مصر بتطبيق الملكية الفكرية داخل العديد من المؤسسات التعليمية والثقافية الهامة؟
نعم (....) لا (....)

١/٦/٦ – في حالة الإجابة بنعم فأهم هذه الجهات:
– المؤسسات الحكومية (....) – الجامعات ومراكز البحوث (....)
– شركات الحاسبات والبرمجيات (....) – المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات (....)
– دور النشر (....) – وسائل الإعلام المختلفة (....)

٧/٦ – هل أشار المقرر الدراسي إلى أهم المعوقات التي تقف أمام هذه الجهات في تنفيذ عملها ؟
نعم (....) لا (....)

١/٧/٦ – إذا كانت الإجابة نعم فأهم المعوقات التي تقف أمام الجهات الحكومية المصرية في تنفيذ عملها لحماية الملكية الفكرية ؟
–عدم وجود موارد بشرية مؤهلة (....) – صعوبة رصد المخالفين (....)
–تداخل اختصاصات تلك الجهات (....) – عدم قناعة العاملين فى المجال بأهميته (....)
–كثرة حالات التعدي التي يتم رصدها(....) – أخرى (تذكر) .....(....)

٨/٦ – هل دعم المحتوى العلمي للمقرر الدراسي الخاص بالملكية الفكرية دور الجهات غير الحكومية المعنية بقضايا الملكية الفكرية؟
نعم (....) لا (....)

١/٨/٦ – إذا كانت الإجابة بنعم فأهم تلك الجهات؟
– الجمعية المصرية لحماية الملكية الفكرية (....)
– المركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات (....)
– الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية (....)
– جمعية حماية حقوق الملكية الفكرية والإبداع الذهني (....)
– أخرى (تذكر) .....(....)

٩/٦– هل كنت ملم ببعض الجوانب التي عرفت عنها خلال دراستك لحقوق الملكية الفكرية في قسمك؟
– أعرف كل ما كنت بحاجة إلى معرفته (....)
– كنت أعرف بعض المعلومات التي تؤهلني للتعامل مع أي اعتداء أتعرض له (....)
– كنت أعرف قليلاً (....)
– لا أعرف على الإطلاق (....)

١٠/٦– المادة العلمية التي تضمنت معالجة قضايا حقوق الملكية الفكرية تم تناولها في شكل ؟
– وحدة منفصلة داخل مقرر دراسي (....)
– إدراجها في عدد من الوحدات ضمن بعض المقررات الدراسية (....)
– تطبيق مشروع بحثي (....)

١١/٦– هل يدعم المحتوى العلمي للمقرر الذي درسته عن الملكية الفكرية ربط قضايا الملكية الفكرية بتخصص المكتبات والمعلومات وأهميتها بالنسبة لأخصائي المكتبة؟
نعم (....) لا (....)

١٢/٦ – هل يسهم قسم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة بنشر ثقافة الوعي بحقوق الملكية الفكرية من خلال دورات تدريبية أو ورش عمل أو بالاستعانة بأحد الخبراء

المتخصصين وذلك من المحتوى العلمي الذي تدرسه؟
نعم (....) لا (....)

سابعا : التصور المستقبلي لتطوير المحتوى العلمي المتعلق بالملكية الفكرية

١/٧- الموضوعات التي دُرِّست عن الملكية الفكرية كانت:
- مفيدة جدا (....) - مفيدة (....) - مفيدة إلى حد ما (....) - غير مفيدة على الإطلاق (....)

٢/٧- هل ترى أنه من الممكن تحسين إيصال قضايا الملكية الفكرية من خلال المحتوى العلمي الذي يتم تدريسه؟
نعم (....) لا (....)

١/٢/٧- إذا كانت الإجابة بنعم فأهم الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لذلك هي ؟
- إدارج موضوعات إضافية (تذكر)
.....(....)
- تغطية أكثر تفصيًلا لبعض الموضوعات (تذكر).....(....)
- استبعاد موضوعات أقل أهمية (تذكر).....(....)
- الاستعانة ببعض المتحدثين الخارجين المتخصصين (....)

٣/٧ - هل ترغب في تنوع الوسائل التي يتم الاعتماد عليها في تدريس الملكية الفكرية حيث تشمل؟
- ورش العمل والدورات التدريبية (....)
- استضافة الهيئات المتخصصة للحديث عن دورهم في حماية الملكية الفكرية (....)
- تخصيص محاضرات إضافية عامة للحديث عن قضية بعينها (....)
- استضافة أحد الخبراء الأجانب لإلقاء محاضرات ضمن محاضرات المقرر المعني بالملكية الفكرية (....)

٤/٧ - هل ترى أن المحتوى العلمي لبعض المقررات الدراسية التي درست لك يتضمن عرضًا لقضايا الملكية الفكرية إلا أنه ليس كافيًا وليس منظمًا؟
نعم (....) لا (....)

٥/٧ – ما أهم مقترحاتك لتفعيل تدريس حماية الملكية الفكرية في المقررات الدراسية؟
- تحقيق التواصل الفعال بين أستاذ المادة والطلاب للوقوف على حالات التعدي التي يتعرض لها الطلاب واكتشافها (....)
- تنوع المحتوى العلمي الذي يقدم وتحديثه ليواكب قضايا العصر (....)
- دعم المحتوى بمشروع بحثي تطبيقي (....)
- العمل على رصد الجهات المعنية بتطبيق الملكية الفكرية وكيفية التواصل معها (....)
- التركيز على دراسة مواد قانون الملكية الفكرية والتوعية بها بالشكل الكافي (....)